لباب
للدراسات الاستراتيجية For Strategic Studies
السنة السابعة - العدد 25 Issue 25 - Seventh year
LUBAB
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Centre for Studies

سوريا..
انتصار الثورة وسقوط النظام

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
ISSN 2617- 8753
فبراير/شباط 2025
February 2025

المنافسة الدولية على الممرات التجارية العابرة للحدود

الاستهداف الإسرائيلي للمؤسسات التعليمية الفلسطينية

المرجعيات الفكرية للاحتجاج في المغرب

حرب القوى الكبرى التنافس على الزعامة العالمية

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة السابعة - العدد 25 - فبراير/شباط 2025

رئيس التحرير
د. محمد المختار الخليل

نائب رئيس التحرير
أ.د. لقاء مكي

مدير التحرير
محمد عبد العاطي

هيئة التحرير
د. عز الدين عبد المولى
العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. محمد الراجي
د. سيدي أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
د. عبدالله العمادي
الحواس تقية
د. الحاج محمد الناسك
يارا النجار

المراجع اللغوي
إسلام عبد التواب

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

Contents المحتويات

Studies and Research

دراسات وأبحاث

Abdulkarim Jabir Shengar Al-Issa - Zainab Qasim Ali Al-Akbar
International Competition for Cross-Border Trade Corridors 9

عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى - زينب قاسم علي الأكبر
المنافسة الدولية على الممرات التجارية العابرة للحدود

Hasna Bichrden
Protest Movements in Morocco: A Study of Domestic and Foreign Scholarly Contributions 47

حسناء بيشردان
الحركات الاحتجاجية في المغرب: دراسة في الأدبيات الداخلية والخارجية

Mohamed Hossam Hafez
The Victory of the Revolution and the Fall of the Assad Regime in Syria: Context and Challenges 79

محمد حسام حافظ
انتصار الثورة وسقوط نظام الأسد في سوريا.. السياق والتحديات

Mohammed Ahmad Siyam
The Israeli Targeting of Palestinian Educational Institutions During the Period from 1967 to 2023 101

محمد أحمد صيام
الاستهداف الإسرائيلي للمؤسسات التعليمية الفلسطينية خلال الفترة من 1967-2023

soraya mezhoud
The Role of the Frankfurt School in Reshaping the Concept of International Security 135

صورية مزهود
دور مدرسة فرانكفورت في إعادة تشكيل مفهوم الأمن الدولي

Book Review

قراءة في كتاب

Nizar Al-Farawi
The Great Powers' War... The Competition for Global Leadership 163

نزار الفراوي
حرب القوى الكبرى.. التنافس على الزعامة العالمية

متابعات

أشرف محمد عبيد
مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية في جنوب إفريقيا من الحرب الإسرائيلية على غزة بعد "طوفان الأقصى"
183

Follow-ups

Ashrf Mohamed Ebied
The Positions of Islamic Political Parties in South Africa on the Israeli War on Gaza After "Tufan Al-Aqsa"

افتتاحية العدد

لباب في سنتها السابعة وسط سياق جيوسياسي متغير

في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، يصدر هذا العدد من مجلة "لباب" مستهلًّا عامها السابع، ليقدم رؤى معمقة حول أبرز القضايا التي تعيد تشكيل موازين القَوى وخريطة التحالفات. من خلال مجموعة من الدراسات التحليلية، يعالج العدد ديناميكيات التغيير التي ترسم ملامح الحاضر والمستقبل على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.

يفرد العدد مساحة خاصة لتحليل حدث محوري في المشهد الإقليمي: سقوط نظام الحكم في سوريا، في ديسمبر/ كانون الأول 2024. يمثل هذا الحدث نهاية لعقود من الحكم السلطوي وتتويجًا لثورة امتدت لأكثر من 13 عامًا، مخلِّفًا تأثيرات سياسية وإستراتيجية عميقة. تسلِّط الدراسة الموسومة بـ"انتصار الثورة وسقوط نظام الأسد في سوريا: السياق والتحديات" الضوء على هذا التحول الجذري، محللةً كيف تفاعلت الديناميكيات الداخلية مع العوامل الإقليمية والدولية لإحداث هذا التغيير. كما تناقش الفرص التي يتيحها هذا التحول، بما في ذلك إعادة الإعمار، وتحقيق العدالة الانتقالية، وبناء نظام ديمقراطي مستقر. وتشدِّد الدراسة على أهمية الدور الإقليمي والدولي في ضمان استقرار البلاد وتجنب انزلاقها نحو الفوضى.

وفي خضم التحولات الجيوسياسية التي يشهدها المشرق العربي، تسلِّط دراسة "الحركات الاحتجاجية في المغرب: دراسة في الأدبيات الداخلية والخارجية" الضوء على الحركات الاحتجاجية في إحدى بلدان المغرب العربي، متناولة العلاقة بين الإنتاجات الفكرية المحلية والدولية في تحليل هذه الظاهرة. تعتمد الدراسة على منهجيات كمِّية وكيفية لتفكيك ديناميكيات الحركات الاجتماعية والثقافية؛ مما يسهم في فهم أعمق لإعادة تشكيل الهوية السياسية وتقديم رؤى جديدة حول التغيير الاجتماعي والسياسي في هذا السياق.

في إطار فكري نقدي، تقدم دراسة "دور مدرسة فرانكفورت في إعادة تشكيل مفهوم الأمن الدولي" مقاربة تعيد تعريف مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، متجاوزةً النظرة التقليدية التي تركز على القوة العسكرية.

ومن خلال اســتعراض أمثلة متنوعة تمتد من جنوب إفريقيا والهند والمالديف إلى السودان وليبيا وتونس، تسلِّط الدراسة الضوء على إمكانات الأطر النقدية في معالجة التحديات الأمنية الراهنة وتعزيز استدامة الأمن في عالم يزداد تعقيدًا وتحولاً.

على المســتوى الاقتصادي، تتناول دراسة "المنافسة الدولية على الممرات التجارية العابرة للحدود" الصراع المتزايد بين القوى الكبرى، مسلِّطةً الضوء على المبادرات الاقتصادية الكبرى مثل "الحزام-الطريق" الصينية والممر الاقتصادي "الهند-الشــرق الأوســط-أوروبا". تقدم الدراسة تحليلاً للعوامل التي جعلت منطقة الشرق الأوسط محورًا لهذه المنافســة، وتستكشف الفرص والتحديات التي تحملها هذه التحولات للتعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية.

وتتناول الدراسة الموسومة بـ"الاستهداف الإسرائيلي للمؤسسات التعليمية الفلسطسينية خلال الفترة من 1967-2023" السياسات الممنهجة التي اعتمدتها إسرائيل لتقويض النظام التعليمي الفلســطيني؛ فتقدم الدراســة تحليلاً دقيقًا لتأثير هذه السياسات على المجتمع الفلسطيني، مع تسليط الضوء على وسائل المقاومة الفلسطينية مثل التعليم الشعبي والتعليم عن بُعد، التي أثبتت فعاليتها في الحفاظ على الهوية الوطنية ومواجهة محاولات الطمس الثقافي.

وفــي الزاوية الثابتة (قراءة في كتاب)، يعالج كتاب "حرب القوى الكبرى.. التنافس على الزعامة العالمية" تصاعد الاســتقطاب العالمي بين الغرب من جهة، وتحالفات الصين وروســيا من جهة أخرى. يتناول الكتاب النزاعات الجيوسياســية الكبرى في أوكرانيا وتايوان، ويســتعرض كيفية إعادة هذه التحولات رســم معالم النظام الدولي في ظل استقطاب عالمي متزايد.

كما تتناول زاوية (متابعات) لهذا العدد دراســة بعنوان "مواقف الأحزاب السياســية الإسلامية في جنوب إفريقيا من الحرب الإسرائيلية على غزة بعد "طوفان الأقصى""، وتعالج صياغة هذه الأحزاب لخطاب سياســي يعكــس التزامها العميق بالدفاع عن القضية الفلسطينية. تسلِّط الدراسة الضوء على التداخل بين التجربة التاريخية للنضال ضد الظلم والاستعمار والهوية الإسلامية؛ مما مكَّن الأحزاب من تبني مواقف تنظر إلــى القضية الفلســطينية بوصفها امتدادًا لمعركة عالمية مــن أجل الحرية والعدالة. كما تستعرض الدراسة كيف أضحت هذه المواقف أداة لإعادة تأكيد الالتزام بالقيم الإنسانية في مواجهة الاحتلال والقمع.

يتســـم هذا العدد بتكامل موضوعاته وتشـــابك رؤاه؛ حيث يقدم نافذة متعمقة لفهم التحولات الراهنة وما تحمله من تحديات وفرص تؤثر في حاضرنا وتعيد تشـــكيل مستقبلنا.

المنافسة الدولية على الممرات التجارية العابرة للحدود

International Competition for Cross-Border Trade Corridors

عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى – Abdul Kareem Jaber Shingar Al-Eissa*

زينب قاسم علي الأكبر – Zainab Qasim Ali Al-Akbar**

ملخص:

يبدو أن الشركاء التجاريين الرئيسين بالعالم في حمى تنافس متصاعد من أجل المحافظة على مصالحهم الاقتصادية والسياسية وعدم ترك إدارة الاقتصاد العالمي لطرف دون آخر. وهذه المرة يتصاعد التنافس بينهما على إيجاد ممرات تجارية عابرة للحدود، تتركز فضاءاتها في الأطراف التي تقع في حساباتهم الإستراتيجية الحالية والمستقبلية. ويمكن أن نطلق على تلك المنافسة الدولية الجديدة (حرب الممرات التجارية)، وقد بدأتها الصين حين أطلقت مبادرتها (الحزام-الطريق)، عام 2013، وخططت أن يكون أحد تلك الممرات لهذه المبادرة عبر دول الشرق الأوسط، وبدأت بالتنفيذ بخطى متسارعة، ثم جاءت الفكرة المقابلة من قبل الولايات المتحدة الأميركية بعد عشر سنوات حين طرحت إنشاء ممر اقتصادي لتعزيز الاتصال والتكامل الاقتصادي بين آسيا والخليج العربي وأوروبا، ينطلق من ميناء مندرا في الهند إلى ميناء الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة ومن ثم ربط سككي إلى السعودية والأردن ثم إلى ميناء حيفا في فلسطين.

وعلى هذا الأساس، يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أهداف تلك الممرات التجارية العابرة للحدود التي ترتكز على جوهر الصراع الاقتصادي والتجاري بين الصين والولايات المتحدة الأميركية، لغرض التحكم في سلاسل التوريد العالمية من جهة ومحاولات الولايات المتحدة الأميركية لاعتماد الهند شريكًا تجاريًّا يمكن أن يكون منافسًا للصين من جهة أخرى، إلى جانب شركائها الإستراتيجيين في الخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: الهند، الصين، الممر الاقتصادي، الحزام-الطريق.

---

* د. عبد الكريم جابر شنجار آل عيسى، أستاذ العلاقات النقدية الدولية بكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

Dr. Abdulkarim Jabir Shengar Al-Issa, Professor of International Monetary Relations, University of Al-Qadisiyah, College of Administration and Economics, Iraq.

** زينب قاسم علي الأكبر، باحثة في العلوم الاقتصادية.

Zainab Qasim Ali Al-Akbar, Researcher in Economic Sciences.

Abstract

The world's major trading partners seem to be engaged in an escalating competition to preserve their economic and political interests, ensuring that no single party controls the management of the global economy. Recently, the competition between them has been intensifying over the creation of cross-border trade corridors, focused on regions that are central to their current and future strategic calculations. This new international competition can be referred to as the Trade Corridors War, which China initiated with the launch of its Belt and Road Initiative in 2013. It had planned for one of these corridors to pass through Middle Eastern countries, and began its rapid implementation. Ten years later, the United States introduced a counterproposal, suggesting the creation of an economic corridor to enhance connectivity and economic integration between Asia, the Arabian Gulf and Europe. This corridor would start from Mundra Port in India, pass through Fujairah Port in the United Arab Emirates, and then extend by rail to Saudi Arabia, Jordan and finally to Haifa Port in Palestine.In light of this, the objective of this research is to examine the goals of these cross-border trade corridors, which lie at the heart of the economic and commercial rivalry between China and the United States. This rivalry aims at controlling global supply chains on one hand, and the United States' efforts to position India as a potential trade partner and competitor to China on the other hand, along with its strategic partners in the Arabian Gulf.

Keywords: India, China, economic corridor, Belt and Road Initiative.

مقدمة

فـي ظـل التحولات الدولية المتلاحقة المؤثرة فـي تراتبية القوى في النظام الدولي والمحـاور الإقليمية والدوليـة المهيمنة، برزت ديناميكيـات جديدة في التفاعلات الدولية وفي تحول القوى وأوضاع الدول، تشـترك في تركيزها على أن معايير قوة ومكانة الدول وديناميكية سياستها الخارجية تعتمد بشكل كبير على مفاهيم وأدوات للقوة، مثل الموقع الجغرافي للدولة ومزاياها الجيوسياسية بالنسبة لخريطة المحاور والممـرات التجارية العالمية، التي تحول الحركـة الاقتصادية والتجارة البحرية في العالـم، وتأثيراتها المحتملـة على مكانة ووزن الدول من خلال موقعها في ممرات تجارية إستراتيجية.

إن التنوع الذي تتمتع به منطقة جنوب آسـيا يوفر فرصًا هائلة للتجارة والاسـتثمار والنمـو الاقتصـادي، كما يظهر لنا النجاح الملحوظ الذي حققته المنطقة في العقود الأخيرة؛ إذ ازدهرت اقتصاداتها وأصبحت أكثر تشـابكًا مع بعضها البعض ومع بقية العالم. وتلعب منطقة جنوب آسيا عمومًا واقتصادها الأكبر الصين والهند خصوصًا، دورًا متزايـد الأهمية فـي الاقتصاد العالمي، وإن البنية الأساسـية الإقليمية الجيدة والتخطيط لن تؤدي إلى خفض تكاليف التجارة فحسب، بل إنها ستشجع أيضًا إعادة الهيكلة الصناعية سـعيًا إلى تحقيق الكفاءة. ومن ناحية تهدف الممرات الاقتصادية إلى سد فجوات البنية التحتية الإقليمية التي تتفاوت من دولة إلى أخرى ومن ناحية أخرى تعمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المناصرة للفقراء. فهي تساعد علـى زيـادة التدفقات التجارية وخلق فرص العمل والحد من الفقر. وقد أدى النمو الاقتصادي المسـتدام إلى زيادة الطلب على خدمات النقل. لذا أصبحت شـبكات النقل الفعالة ذات أهمية كبيرة للتعاون الإقليمي، سـواء من حيث القيمة المطلقة أو النسبية مع تضاؤل الحواجز الجمركية بشكل عام. وإن تحسين البنية التحتية من خلال الممرات الاقتصادية، من شـأنه أن يشـجع شـبكات الإنتاج عبر جنوب آسيا ويعزز التجارة الإقليمية والعالمية وتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة.

أهمية البحث: يركز البحث في مدى تأثير وأهمية الممرات التجارية المقترح دراستها، والتي من المتوقع أن تشكل نقطة تحول إستراتيجية في خريطة الممر العالمي، حيث يتوقع العديد من مراقبي شؤون التجارة الدولية أن الممرات في حال تنفيذها ستحرك

التجـارة الدوليـة والانتقال بها إلـى مرحلة محورية جديـدة ذات تأثيرات إيجابية. وتتطلب هذه الممرات مقاربات سياسـية عديدة للاسـتفادة منها، ومن المتوقع أيضًا أن يؤثر على مواقف الدول المتنافسـة فيما يتعلق بالتأثيرات المسـتقبلية. خاصة أن الدول المشـاركة لها ثقل كبير يمتد من آسـيا إلى أوروبا، وبعضها يصنف حسـب المعايير الدولية كاقتصادات ناشئة واعدة، وبعضها صناعية متقدمة.

مشكلة البحث: تجري إقامة أو التخطيط للممرات التجارية العابرة للحدود (الحزام-الطريق) والممر التجاري (الهند-الشـرق الأوسـط) في خضم صراعات سياسـية واقتصادية بين كثير من الأطراف المشـاركة فيها، بالإضافة إلى اختلاف الرؤى في المكاسـب والخسائر إقليميًّا ودوليًّا، فكيف يمكن إنجاز مثل هذه المشاريع في ظل الخلافات أو الاختلافات بين أطرافها؟

أهداف البحث: يسعى البحث إلى الوصول إلى عدة أهداف منها ما يأتي:

1. تسليط الضوء على سباق القوى العالمية من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي لاعتبارات جيوسياسية وجيوبوليتيكية لكونها من مقومات القوة للدول.
2. الوقوف على الأهداف الاقتصادية للممرات التجارية التي من المتوقع أن تعمل الدول المشاركة فيها على دمج اقتصاداتها مع بعضها البعض، وما يتولد عن ذلك من خلق فرص اقتصادية وتقليل البطالة.

سـؤال البحـث: هل تعد الممرات البحرية التجاريـة العابرة للحدود مجالاً للتعاون الاقتصادي من بين أطرافها أم هي مجال للتنافس الجيوسياسي بين القوى الاقتصادية الكبرى؟

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الاستنباطي في تناول العلاقة بين أطراف الممرات التجارية بالاستعانة بالأسلوب التحليلي للمؤشرات ذات العلاقة.

تقسيم البحث: ولغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث جرى تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: أطراف الممرات التجارية العابرة للحدود.

المبحث الثاني: أهداف الممرات التجارية العابرة للحدود.

المبحث الثالث: دور الممرات التجارية العابرة للحدود في التجارة العالمية.

المبحث الأول: أطراف الممرات التجارية العابرة للحدود

المطلب الأول: الممر التجاري (الحزام-الطريق) الصيني

أولًا: أطراف الحزام-الطريق

لا يوجد تعريف واضح للممر الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية، وأصبح المفهوم شـائعًا من خلال مشروع بنك التنمية الآسيوي لمنطقة ميكونج الكبرى (GMS)؛ إذ عرف الممر الاقتصادي بأنه البنية التحتية التي تساعد على تسهيل الأنشطة الاقتصادية بشـكل يجمع بين شبكات النقل، والموارد البشرية، والاتصالات، وشبكات الطاقة، والبنية التحتية المؤسسـية(1). وبدأت فكرة إنشـاء الممرات التجارية بعد أن طرح الرئيس الصيني "تشـي جين بينـغ"، عام 2013، مبادرة الحـزام الاقتصادي لطريق الحرير، بعد انتخابه رئيسًـا للجمهورية بستة أشهر، وذلك ضمن محاضرة ألقاها في جامعة نزار باييف الكازاخية (Nazarbayev University of Kazakhstan) بعنوان: "المضي قدمًا في الصداقة بين الشـعوب من أجل مسـتقبل أفضل"، خلال زيارة قام بها إلى آسيا الوسطى، ودعا بمشاركته في الاجتماع غير الرسمي لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا الوسطى والمحيط الهادي (APEC) إلى المشاركة في تأسيس "طريق الحرير للقرن الحادي والعشرين"؛ وذلك من خلال ما يلي(2):

1. تعزيز الاتصال السياسـي لبناء اقتصاد مشـترك تعاوني، وإزالة الحواجز التجارية للحد من نفقات التجارة والاستثمار.
2. تعزيز التعاون النقدي وإنشاء ممر نقل من المحيط الهادي إلى بحر البلطيق، ومن آسيا الوسطى إلى المحيط الهادي.

وطريق الحرير عبارة عن لقب أطلق على مجموعة من شبكات الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض فضلاً عن أنابيب للنفط والغاز، ونقل الطاقة الكهربائية، ومد خطوط الإنترنت والألياف الضوئية، والتي كانت تسـلكها السـفن والقوافل بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني بشكل أساسي، ويبلغ طوله نحو 12 ألف كم؛ إذ يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين وينقسم إلى فرعين: الفـرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود وشبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولاً إلى كل من مصر وشمال إفريقيا، أو عبـر العـراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط(3).

إن هــذه المبــادرة التي اقترحتها الصيــن عبارة عن إســتراتيجية انفتاح على جميع الأصعدة، واقتراح للتعاون الدولي وفق مبدأ مشــاورات واســعة ومساهمات وفوائد مشتركة لما يقارب (63٪) من سكان العالم في 70 بلدًا في أوروبا وآسيا وإفريقيا؛ إذ تتبع الصين سياسة تهتم بالعلاقات الاقتصادية، فتعتمد على دول الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي للحصول على موارد الطاقة ومواكبة نموها الاقتصادي المرتفع، وكذلك ترغب في استمرار العلاقة مع الولايات المتحدة لكونها تشكل أكبر شريك تجاري لها، وتعتمد عليها كسوق استهلاكية ضخمة(4).

أما مبادرة الحزام والطريق، فالحزام يُقصد به الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري، أي بناء شــبكة شــاملة متفرعة عن طريق الحرير الأســاس الذي يبدأ من الصين ثم يربطها مع وسط آسيا وروسيا وتركيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، ويتكون من ثلاثة طرق برية رئيسة، وهي(5):

الطريق الأول: يربط الصين بدول أوروبا، ويمر هذا الطريق بســيبيريا جنوب روســيا ويمتد إلى بحر البلطيق.

الطريق الثاني: يربط شرق آسيا وشمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا فضلاً عن بلدان شمال إفريقيا، يمتد من الصين ويمر ببلدان آسيا الوسطى وإيران ودول شبه الجزيرة العربية وصولاً إلى أوروبا.

الطريق الثالث: يبدأ من الصين ويمر بجنوبها وصولاً إلى الهند.

أما الطريق، فيقصد به طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، أي بناء شبكة بحرية تستهدف ربط الساحل الصيني بأوروبا بدءا من بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة الســويس والبحر الأبيض المتوسط بطريق واحد وصولاً إلى السواحل الإفريقية، وربط الساحل الصيني ومنطقة جنوب شرق آسيا والباسيفيك(6). ويتكون من خطين رئيسين، هما(7):

الطريــق الأول: يبدأ من بحر الصين إلى المحيط الهندي مرورًا ببحر العرب والبحر الأحمر إلى البحر المتوسط.

الطريق الثاني: يبدأ من بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهادئ.

فــضلاً عن طريــق الحرير الرقمي فهو جزء من مبادرة الحــزام والطريق، وتروِّج له الحكومة الصينية على أنه استثمار سليم ومساعدة في مجال التنمية الاقتصادية ودعم

للبنيــة التحتيــة الرقمية في أرجاء العالم. لكن تبرز مخــاوف من أن نمو تكنولوجيا المراقبة والبنية التحتية الرقمية الصينيتين لاسيما من خلال هيمنتها في مجال تكنولوجيا الاتصالات من الجيل الخامس (5G) والذكاء الاصطناعي، سيهدد الحريات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع تراجع نفوذ دول كالولايات المتحدة وأوروبا، ينتاب بعض ناشــطي المجتمع المدني ومنظماته في أرجاء الشرق الأوسط وشــمال إفريقيا مخاوف من أنهم يخســرون جهات حليفة تدعم الحوكمة الرشــيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان(8).

أما طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين فيتضمن ما يُعرف بطريق الحرير القطبــي الذي أعلنت عنه الصين في عام 2018، وتتمثل أهمية هذا الطريق بالنســبة للصين في أنه يختصر وقت الرحلات إلى أوروبا بمقدار 20 يومًا بالمقارنة مع المسار التقليدي عبر قناة الســويس، كما تحــاول الصين من خلال هذا الطريق التعاون مع روســيا لكي تقلل مخاوفها تجاه التمدد الصيني، ويحمل هذا المشــروع أهمية كبيرة لروســيا أيضًا حيث تســتطيع نقل صادراتها من النفط والغاز الطبيعي إلى الأســواق العالمية عبر القطب الشــمالي(9). وما يحققه طريق الحرير للصين هو الاســتثمار الأجنبي المباشــر في دول الطريق، وغزو السوق الأوروبي والعالمي، وتأمين الطاقة للصيــن وشــركائها، وطرق بديلة للمنتجات الصينيــة. وأن يكون تأثيرها هائلاً على الــدول والمناطق منها المنطقة العربية التــي يمر بها طريق الحرير(10). وإن اختيار الصين للدول العربية لأسباب عدة منها ما يأتي(11):

1. تشرف الدول العربية على العديد من البحار والخلجان والممرات.
2. تطل على منافذ للتجارة العالمية (مضيق هرمز – باب المندب – قناة السويس).
3. خصائص الموقع البري باعتباره امتدادًا بين قارتي آسيا وإفريقيا.
4. وفرة في الموارد الطبيعية خاصة موارد الطاقة.
5. إمكانية تنفيذ عدد من المراكز اللوجستية.
6. إن الشراكة الاقتصادية الصينية العربية لاسيما مع دول مجلس التعاون الخليجي العربي والعراق والتي تصاعدت بشــكل كبير في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ثانيًا: التحديات والمعوقات التي تواجهه الممر التجاري (الحزام- الطريق)

هناك عدد من التحديات والمعوقات الاقتصادية التي تواجهها مبادرة الحزام والطريق الصينية، أهمها ما يلي(12):

1- على المستوى الكلي: يأتي المصدر الرئيس لتمويل بناء الحزام والطريق من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير (Asian Infrastructure Investment Bank) (AIIB)، وتحتاج الصين إلى التأقلم مع العديد من المشاكل المحتملة التي قد تتعرض لها المؤسستان، فإن (AIIB)، كأحد ابتكارات الصين سيواجه في عمله عدة تحديات تتعلق بمسائل اقتصادية، مثلاً بعد أن تشارك الدول الأوروبية في البنك ستحاول زيادة نفوذها في قراراته، مما يظهر مدى قدرة الصين على موازنة هيكلية الحصص فيه مع مختلف المجموعات، وإن ظهور (AIIB) سيؤثر بالتأكيد في مصالح الولايات المتحدة واليابان ويتحدى هيمنة الدولار. لذا، تحتاج الصين إلى توحيد الجهود المختلفة للدول واستخدام إمكانيتها الدبلوماسية لتعزيز التعاون بين الدول، ومن ثم تعزيز التنمية المعمقة لتشييد الحزام والطريق.

2- مبادرة لتنمية العالم: لا يتحمل تشييد الحزام والطريق مسؤولية المشاكل المتعلقة بالقدرة المفرطة للصين ومبدأها التوجه نحو العالمية فحسب، بل أيضًا مسؤولية تحقيق تقديم صناعي وتنمية اقتصادية مشتركة للدول الواقعة على طرق المبادرة، لذا يجب على الصين أن تأخذ بالحسبان البنية الصناعية للدول الواقعة على دروب المبادرة، وحجم أسواقها، وإيلاء اهتمام لخطر البنية الصناعية غير الملائمة للدول المرتبطة بالحزام والطريق والناتجة عن اعتماد برامج استثمار من دون دراسة كافية.

3- عدم وجود آليات استجابة للمخاطر: على الصين أن تكشف عن قدراتها وعواملها الاقتصادية للأسواق الأجنبية، لتعميق إصلاحها على جميع الأصعدة، وبالأخص رؤوس أموالها؛ إذ كانت الصين في الماضي تحتاج إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وقد حان الوقت الآن لكي تخرج رؤوس الأموال الصينية إلى خارج حدودها؛ مما يؤدي إلى غياب الإدراك الكافي عن مخاطر العمل عالميًّا، وعدم وجود آليات استجابة للمخاطر ذات الصلة.

المطلب الثاني: الممر التجاري (الهند-الشرق الأوسط)

أولًا: أطراف الممر التجاري

إدراكًا لحجم المكاسب والتداعيات المحتملة والمكانة على خارطة المحاور اللوجستية العالمية، أعلن الرئيس الأميركي، جو بايدن، خلال قمة الدول العشرين، في سبتمبر/ أيلول 2023، عن مشروع "الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا" الذي عُرف إعلاميًّا بـ"الممر الكبير" ويضم كلًّا من: الهند، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، وإسرائيل، والاتحاد الأوروبي.

وبحسب الموقع الرسمي للبيت الأبيض فقد جرى التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء المشروع الذي يفترض أن يتضمن ممرين؛ أولهما طريق من الهند إلى الخليج، وطريق آخر من الخليج إلى أوروبا، وقد صدرت تصريحات غربية متحمسة للمشروع باعتباره مبادرة ضخمة للبنية التحتية عابرة للحدود الوطنية، وقد وصفت (أورسولا فون دير لاين)، رئيسة المفوضية الأوروبية، هذا الممر بأنه قد يقلِّل من وقت توصيل البضائع بنسبة (40٪) تقريبًا. ورغم شح التفاصيل المعروفة عن المشروع، فإنه يبدو إستراتيجية جغرافية اقتصادية تمثل ثمرة جهود بذلها كل من صنَّاع السياسات الأميركيين والهنود لاستعادة وضعهم عالميًّا في مواجهة الصين، أما بالنسبة للولايات المتحدة فيعمل المشروع كاستجابة تنموية لمبادرة الحزام والطريق الصينية(13).

وتبرز ثلاث مزايا رئيسية بإمكان الهند استغلالها في مساعي توطيد العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ أولًا: باستطاعة الهند الاستفادة من القوة الناعمة الكبيرة التي تتمتع بها في المنطقة؛ إذ يحظى هذا البلد بصورة حميدة في نظر الحكومات والشعوب في الشرق الأوسط؛ مما يمهد الطريق أمام علاقات أقوى. ثانيًا: يمنح حجم الشتات الهندي في المنطقة وأهميتها نفوذًا كبيرًا، وأخيرًا، تتمتع الهند بعلاقات جيدة مع الداعم الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي، أي الولايات المتحدة(14).

ويأتي الممر الجديد في إطار "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار"، وهي الشراكة التي أعلنها الرئيس الأميركي، جو بايدن، خلال قمة مجموعة السبع، في يونيو/ حزيران 2022، في ألمانيا. وتهدف الشراكة إلى "تسريع الاستثمارات لتوسيع نطاق مشاريع البنية التحتية عالية الجودة، وتطوير الممرات الاقتصادية"، بحسب ما ذكره بيان أميركي/ هندي. وأكد البيان أنه "في جميع أنحاء العالم، من آسيا مرورًا بإفريقيا إلى نصف الكرة الغربي، ستواصل الشراكة من أجل البنية التحتية

العالمية والاستثمار بناء وتعزيز تحالفات الشركاء، من حكومات وقطاع خاص وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، لتطوير ممرات اقتصادية رئيسة ودفع الاستثمارات عالية الجودة"(15). وتبين الخريطة الآتية طريق ممر الهند-الشرق الأوسط.

الشكل رقم (1): خريطة مسارات وطرق ممر الهند-الشرق الأوسط

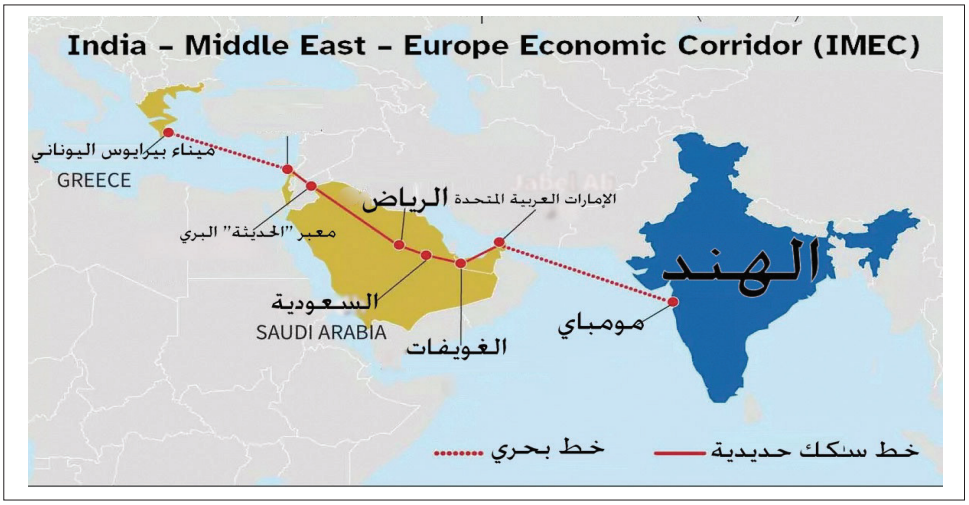

المصدر: https://www.asswak-alarab.com/archives/31647

ثانيًا: تحديات ومعوقات تنفيذ مشروع الممر الاقتصادي الهندي

على الرغم من الإمكانات الواعدة التي يتمتع بها مشروع الممر الاقتصادي الهندي-الشرق الأوسط من الناحية النظرية، إلا أن تنفيذه يواجه مجموعة من التحديات والمعوقات المعقدة التي تدفع بعض المحللين إلى اعتبار المشروع مجرد مبادرة دعائية قد لا تتجاوز إطارها النظري لتتحول إلى واقع عملي ملموس. ويمكن تصنيف أبرز هذه المعوقات على النحو التالي:

1. التباين في التحالفات الاقتصادية والجيوسياسية للدول المشاركة

يشكل تباين الانتماءات الاقتصادية للدول المعنية بالمشروع تحديًا جوهريًا، حيث تنتمي الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا إلى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7)، في حين أن الهند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أعضاء في مجموعة "بريكس" التي تضم أيضًا الصين وروسيا.

ويؤدي التنافس الجيوسياسي بين هذين التكتلين إلى خلق حالة من عدم اليقين حول الاستخدام الاستراتيجي للممر الجديد. ففي حال اعتباره أداة لتعزيز مصالح مجموعة السبع، قد يشكل ذلك تهديدًا مباشرًا لمبادرات أخرى، أبرزها "الحزام والطريق" الصينية. علاوة على ذلك، فإن محدودية حجم التجارة الإقليمية تجعل من الصعب استدامة كلا المشروعين في آن واحد، مما قد يدفع ببعض الدول المشاركة إلى اتخاذ مواقف حذرة خوفًا من إثارة حفيظة الصين واعتبار المشروع خطوة غربية تهدف إلى الحد من نفوذها الاقتصادي العالمي.

2. قدرة الهند التنافسية على مواجهة الصين

يُطرح التساؤل حول مدى قدرة الهند على الحلول محل الصين في سلاسل التوريد العالمية، حيث يُعد الاقتصاد الصيني أكبر بنحو خمسة أضعاف من نظيره الهندي. كما تعاني الهند من تحديات هيكلية في التنمية البشرية، تشمل انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة، مما يجعل ردم الفجوة الاقتصادية بين البلدين يتطلب فترة زمنية تتراوح بين 15 إلى 20 عامًا في ظل ظروف اقتصادية مواتية. علاوة على ذلك، لا تستطيع الهند مواجهة التحديات وحدها، مما يستلزم دعمًا اقتصاديًا واستراتيجيًا مستدامًا من القوى الكبرى (16).

3. التحديات المرتبطة بالبنية التحتية

يمثل تطوير البنية التحتية أحد أكبر المعوقات التي تواجه المشروع، حيث تتطلب شبكة السكك الحديدية في منطقة الخليج تطويرًا مكثفًا لاستكمال الربط بين ميناء الفجيرة في الإمارات وميناء حيفا في إسرائيل، بمسافة تقدر بـ 2915 كيلومترًا. وتواجه هذه الجهود تحديات إضافية تتعلق بتحديث أجزاء قديمة من الخطوط الحديدية يعود بعضها إلى فترة الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي يستلزم استثمارات ضخمة وجهودًا هندسية متقدمة لضمان الجاهزية التشغيلية للمشروع.

4. التحديات المالية وتقاسم التكاليف

تواجه الدول المشاركة في المشروع تحديات مالية كبيرة، حيث تتباين القدرات الاقتصادية بين الدول الغنية مثل الإمارات والسعودية، والدول ذات الاقتصاد الضعيف

مثل الأردن، الذي يواجه تحديات اقتصادية ناجمة عن استضافة أكثر من مليون لاجئ سوري. ومن المحتمل أن تشكل التكاليف الباهظة للمشروع نقطة خلاف رئيسية بين الشركاء، مما قد يؤدي إلى تأخير التنفيذ أو تعديل نطاقه وطموحاته (17).

5. المخاوف الإقليمية وردود الفعل المحتملة

يواجه المشروع اعتراضات من قوى إقليمية مثل تركيا والعراق وإيران وروسيا. فقد أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الأهمية الاستراتيجية لبلاده في المبادرات الاقتصادية الإقليمية، مما يعكس حرص أنقرة على الحفاظ على نفوذها الاقتصادي. كما قد ترى العراق في المشروع تهديدًا لموانئها الاستراتيجية والاستثمارات المرتبطة بها، مما قد يؤدي إلى اتخاذ موقف رافض له. أما إيران وروسيا، فقد تنظران إلى الممر باعتباره منافسًا للممرات البديلة التي شكلت جزءًا محوريًا من استراتيجياتهما الاقتصادية والسياسية، خصوصًا الممر الدولي بين الشمال والجنوب (18).

المبحث الثاني: أهداف الممرات التجارية العابرة للحدود

المطلب الأول: أهداف الممر التجاري (الحزام- الطريق)

هناك مجموعة أهداف تطمح الصين إلى تحقيقها عن طريق مبادرة "الحزام والطريق"، وذلك عن طريق مزج كل الموارد المادية والبشرية، منها ما يتعلق بربط اقتصاد الصين ودمجه بالاقتصاد الدولي وبآليات جديدة، وكذلك إيجاد طرق جديدة لخطوط نقل النفط والتجارة، وأيضًا من تلك الأهداف ما يتعلق بطبيعة النظام الدولي والعلاقات الدولية، والرغبة في تغيير شكل تلك العلاقات (19). ويسعى مشروع الحزام والطريق إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن رصدها بما يلي:

1. **تنمية الاقتصاد الصيني**: تهدف مبادرة الحزام والطريق إلى الانفتاح الشامل على الدول الأخرى، وتحويل مزايا الصين الإنتاجية والتقنية والمالية والخبرات إلى مزايا السوق والتعاون بشكل يحقق الاستفادة للجميع؛ إذ تركز الصين في تعزيز التعاون وإقامة شراكات اقتصادية، ووضع أسس لتنمية اقتصادية عالمية أكثر توازنًا واستقرارًا.
2. **نمو التجارة العالمية**: يمكن أن تزيد التجارة العالمية في الأعوام المقبلة، وذلك عن طريق الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في عدة دول من بينها منطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعن طريق نمو التجارة العالمية تصل الصين لتصريف منتجاتها إلى العالم(20).
3. **تعزيز مكانة العملة الصينية**: تسعى الصين إلى استخدام عملتها كأساس في التبادل العالمي، خاصة مع الدول المشاركة في المبادرة.
4. **إثبات الوجود الصيني في أوراسيا**: حيث تتمتع أوراسيا بأهمية جيوستراتيجية وتقع في قلب العالم، وإن الدول التي تسيطر عليها تكون ذات قوة سياسية واقتصادية وجغرافية(21).
5. **تطوير البنى التحتية للدول المنخرطة**: بما فيها شبكات النقل البري (الطرق السريعة والجسور، سكك الحديد، القطارات فائقة السرعة)، وشبكات النقل الشحن البحري (الموانئ)، خطوط الطيران، وشبكات الاتصالات وشبكات الإنترنت، وشبكات نقل الموارد الطاقوية بمختلف أشكالها.

6. **توسع نفوذ الصين في الخارج**: الحد من المكائد الجيوسياسية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية وبناء نظام دولي جديد يعزز القوة الوطنية الشاملة للصين وقوتها الناعمة. لذا قامت شركات أمنية صينية بالعمل في هذه الدول لتأمين السفن التجارية وناقلات النفط التي تمر بالقرب من الصومال لحمايتها من القراصنة.
7. **تأمين إمدادات الطاقة**: تعزيز أمن الطاقة من خلال طرق الشحن البديلة ومكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف الديني في الداخل والخارج من خلال التنمية الاقتصادية وإعادة توزيع الثروة(22).
8. **تعزيز الربط البحري الدولي**: تسعى مبادرة الحزام والطريق إلى تحقيق إعادة التوازن للعولمة؛ إذ إن العولمة التقليدية بدأت من البحر فتطورت المناطق الساحلية والدول البحرية؛ مما شكّل ثغرة كبيرة في توزيع الثروات.
9. **التبادل الثقافي**: تهدف مبادرة الحزام والطريق إلى تعزيز التبادل الثقافي بين الدول الواقعة على طول خط المبادرة، والاستفادة المتبادلة بين الحضارات، وبناء وضع إنساني وثقافي يخدم التنمية السلمية في الصين، ويخدم التعلم والتفاهم والاحترام المتبادل بينها(23).

المطلب الثاني: أهداف الممر التجاري (الهند-الشرق الأوسط)

أولًا: الأهداف الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية للممر التجاري (الهند-الشرق الأوسط)

يسعى المشروع إلى ربط الهند بأوروبا من خلال خط الموانئ وخطوط السكك الحديد والطرق البرية القائمة في الإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل، لربط المراكز التجارية في القارتين، الآسيوية والأوروبية، وتسهيل تطوير الطاقة النظيفة وتصديرها، وتعزيز الأمن الغذائي، وربط شبكات الطاقة وخطوط الاتصالات عبر الكابلات البحرية لضمان الوصول المستمر للكهرباء، وإطلاق العنان لاستثمارات جديدة بين الشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص، وخلق فرص عمل جديدة. وبناء عليه، فإن الخريطة الجغرافية للمشروع المطروح بشكله الأولي تفيد بأن الممر المقترح سيمتد عبر بحر العرب من الهند إلى الإمارات، ثم يعبر السعودية والأردن وإسرائيل، قبل أن يصل إلى أوروبا عبر البحر المتوسط(24).

يمثل مشـــروع الممر الاقتصادي بين الهند والشـــرق الأوسط وأوروبا ذروة الأفكار والجهـــود الأميركيـــة، لتحدي الصيـــن، ووقف تمددها في منطقـــة حيوية للمصالح الأميركيـــة. وتســـعى الولايات المتحدة من خلاله إلى الحفـــاظ على مناطق نفوذها أمام التمدد الصيني وتقديم نفســـها شـــريكًا ومستثمرًا بديلاً للدول النامية من خلال مجموعة العشرين. وقد وقّعت الدول المشاركة في هذا الممر مذكرة تفاهم التزمت بموجبها العمل معًا للمضي قدمًا بالمشروع(25).

أ. الأهداف الاقتصادية

يقدِّم الممر الاقتصادي مجموعة كبيرة من الفوائد الاقتصادية المحتملة على الصعيدَيْن، الإقليمي والدولي، من خلال خفض التكلفة وزيادة سرعة شحن الحمولة، فضلاً عن قيامها بالتخطيط لمشـــاريع الاندماج الإقليمي. ومن أبرز الأهداف الاقتصادية للممر ما يأتي:

1. **التنميـــة الاقتصادية والاســـتقرار في المنطقة:** يهدف الممـــر الاقتصادي الجديد إلـــى ربـــط الهند بأوروبا، وهو ما من شـــأنه أن يولِّد النمـــو الاقتصادي، ويحفز الاســـتثمارات الجديدة، وينشئ فرص عمل جديدة للتخلص من الفقر، وتسهيل تطوير الطاقة النظيفة وتصديرها. كما يهدف إلى ربط شـــبكات الطاقة وخطوط الاتصالات الســـلكية واللاســـلكية من خلال الكابلات البحرية لتوسيع الوصول الموثوق إلى الكهرباء، وتمكين ابتكار تكنولوجيا الطاقة النظيفة المتقدمة، وربط المجتمعات بالإنترنت الآمن والمستقر.
2. **تطويـــر الصناعات والبنية التحتيـــة:** يلعب الممر دورًا مهمًّا في تطوير الصناعات والبنية التحتية مثل ربط الموانئ مع بعضها البعض في الشـــرق الأوسط وأوروبا والهند، وتطوير طرق النقل والســـكك الحديديـــة وخطوط الأنابيب. وتعد هذه البنى التحتية حيوية للرفاهية الاقتصادية وزيادة التجارة والاستثمار الأجنبي(26).
3. **إنشاء مرافق تجارية:** يعمل هذا الممر على تسهيل التجارة بين المنطقتين، الآسيوية والأوروبية، ويعزز التبادلات التجارية والاقتصادية. وتشكل هذه المرافق بما فيها السلع السريعة والمنخفضة التكلفة، والخدمات اللوجستية، والمرافق الجمركية، أهمية محورية في تسريع تدفق السلع والخدمات بين الدول؛ مما يجعل الأسواق الأوروبية في متناول الهند والشرق الأوسط وإفريقيا والعكس.

4. **زيادة التبادل التجاري**: من المتوقع أن تسهم السكك الحديدية في تعزيز التبادل التجاري وسرعة وصول البضائع إلى المناطق المستهدفة بصورة أسرع بـ(40٪) من شبكات النقل الموجودة الحالية(27).

5. **تنمية السياحة**: يحمل الممر إمكانات كبيرة للسياحة. ومن المتوقع أن يؤدي تطوير هذا الممر إلى زيادة عدد السياح وتوليد العملات الأجنبية؛ مما يسهم في الرفاهية الاقتصادية للمناطق التي يمر بها(28).

6. **تنويع المعاملات المالية**: ترغب الهند في تعزيز ناتجها المحلي الإجمالي إلى 5 تريليونات دولار أميركي في عام 2025 وتنويع المعاملات المالية في المناطق المتصلة بها. وإنشاء روابط مالية ومصرفية بين الدول لتسهيل التجارة والاستثمار والتحويلات المالية الدولية.

7. **التأثير على التجارة البحرية**: وهو بمنزلة طريق حاسم للنقل البحري للبضائع بين جنوب آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، مما يؤثر على الشحن الدولي(29).

8. **التعاون والتبادل التكنولوجي**: التبادل بين الدول يشجع التكنولوجيا الأكثر مراعاة للبيئة والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الإقليمية، مثل احتياطيات الغاز والأنهار ذات الإمكانات الكهرومائية، من خلال تطوير مشاريع عبر الحدود تسمح بتجارة الطاقة الإقليمية(30).

9. **تقليل الاعتماد على وسائل النقل الأخرى والتأثير على أسعار السلع الأساسية**: يقلل الممر من اعتماد مناطق العبور على وسائل النقل الأخرى من خلال توفير طرق أكثر مباشرة وأقصر، مما يعزز استقلال مناطق العبور هذه. ويؤثر الممر بشكل كبير على أسعار السلع العالمية؛ فمثلًا يمكن لإمدادات النفط من الشرق الأوسط إلى أوروبا عبر هذا الممر أن تؤثر بشكل مباشر على أسعار النفط في السوق الدولية(31).

10. **تعزيز مكانة الهند العالمية**: من المقرر أن يؤدي الاستثمار في هذا المشروع إلى تعزيز اقتصاد الهند، وخلق فرص العمل، وفتح الوصول إلى الأسواق الدولية. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى خفض تكاليف النقل بين الهند وأوروبا بنسبة (40٪)؛ مما يضع الهند قوة اقتصادية عالمية مهمة(32).

ب- الأهداف السياسية

إن فهم ممر الهند والشرق الأوسط وأوروبا يتطلب أكثر من مجرد منظور اقتصادي، فهناك أهداف سياسية إستراتيجية يقوم عليها هذا المشروع، بما فيها الحد من العنف الإقليمي وحل النزاعات وتخفيف التوترات الإقليمية من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري. ومن أبرز الأهداف السياسية للممر ما يأتي:

1. **تنمية العلاقات السياسية الإقليمية:** يلعب هذا الممر دورًا حيويًّا في تعزيز التخادم السياسي والعلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الدول(33).
2. **تعزيز النفوذ والقيادة الأميركية في المنطقة العربية:** يهدف هذا المشروع لمواجهة مبادرة الحزام والطريق وتقليل نفوذ الصين المتزايد بين الدول العربية. وهو يمثل بديلاً اقتصاديًّا قدمته الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها في المنطقة ومعالجة مخاوفها بشأن علاقات الصين التجارية المتوسعة. وإن دعم إدارة جو بايدن للممر الاقتصادي يؤكد التزام الولايات المتحدة بالبقاء لاعبًا رئيسيًّا في المنطقة ومواجهة تأثيرات الصين وروسيا وإيران. ويسلط المشروع الضوء على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من حيث الممرات المائية التجارية العالمية وسلاسل التوريد وموارد الطاقة والتأكيد على القيادة الأميركية للعالم(34).
3. **دمج (إسرائيل) في المنطقة:** تركز الولايات المتحدة على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية فهو محفز لتقوية وتسريع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.
4. **عزل إيران:** تهدف الولايات المتحدة إلى تعزيز الشراكة وإنشاء تحالف اقتصادي بين الهند ودول الخليج العربية وإسرائيل، وبالتالي عزل إيران ومنع علاقاتها الوثيقة مع الهند. ويشمل ذلك إيقاف الاستثمارات الهندية في ميناء تشابهار الإيراني على بحر العرب، والقضاء على فكرة المشروع الإيراني الذي كانت تطمح له للتحول إلى نقطة عبور رئيسة على خط التجارة العالمية بين آسيا وأوروبا(35).

ج. الأهداف الأمنية

1. **تعزيز أمن الطاقة العالمية**: يمثل الممر الاقتصادي مسارًا حيويًّا في تأمين إمدادات لطاقــة العالمية للدول المنتجة الرئيســة منها من دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت) والتي تسهم فيها بنسبة 14٪ من الإنتاج العالمي من النفط الخام وبنسبة 28٪ من الغاز الطبيعي لكل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر(36)، وبنفس الأهمية تنظر الدول المستهلكة للطاقة الرئيسية مثل الهند التي ينطلق منها مشروع الممر المائي ودول الاتحاد الأوروبي وبعض دول الشرق الأوسط.
2. **الاستقرار الأمني في المنطقة**: يعتبر ممر الهند والشرق الأوسط محورًا للاستقرار الإقليمــي والعالمــي. وهي تعــزز التعاون الأمني من خلال تســهيل العلاقات والتفاعلات بين الدول، وبالتالي المساعدة في مكافحة التهديدات مثل الإرهاب، والتجارة غير المشــروعة، والاتجار بالمخدرات. كما يعزز المشــروع القدرات الدفاعية والعسكرية من خلال زيادة التفاعلات العسكرية وتبادل التكنولوجيا.
3. **الأمن الاقتصادي**: يأمل القائمون على تطوير الممر بالازدهار الاقتصادي وخلق فــرص العمل في المناطق التــي يربطها من خلال تعزيز التجارة والاســتثمار، كذلك يســهم في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وبالتالي الحد من العنف والتهديدات الأمنية على المستويين، الإقليمي والدولي. وأيضًا أمن الطاقة الذي يمر عبر مناطق غنية بالنفط والغاز الطبيعي، مما يعزز أمن الطاقة للبلدان المعنية والمستهلكين في أوروبا.
4. **الأمن الجغرافي**: يعد تطوير الممر الذي يكون بين مناطق تشهد توترات وتهديدات أمنية، أمرًا أساســيًّا لإقامة علاقات تجارية واقتصادية واسعة النطاق. وهذا يعزز التعاون الإقليمي، ويساعد في حل النزاعات، والحد من العنف، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول.
5. **أمــن النقل**: يؤثر الممر بشــكل كبير على أمن النقــل باعتباره طريق نقل دولي حاســم، وتعمل مرافق النقل الحديثة والآمنــة على تقليل المخاطر والتهديدات المرتبطة بالنقل الدولي مما يعزز الأمن الإقليمي والدولي(37).

6. **الأمن البيئي**: يلعب الممر دورًا حيويًّا في معالجة القضايا البيئية إقليميًّا وعالميًّا من خلال إقامة التعاون في مجال حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، ويتيح تبادل الخبرات والمعرفة التقنية في مجال حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز حماية الموارد المائية والغابات والصحاري(38).

د. الأهداف الثقافية والاجتماعية

يعد الممر الهندي-الشرق الأوسط إلى أوروبا جزءًا لا يتجزأ من تعزيز التبادل الثقافي وخلق فرص تعليمية وبحثية، وتعزيز السلام والتفاهم الثقافي والاجتماعي. ومن أهم أهداف الممر الثقافية ما يأتي:

1. **التبادل الثقافي**: يعزز الممر الروابط والتفاهم الثقافي المتبادل بين مختلف المناطق والمجتمعات وتعميق فهم الثقافات المتنوعة من خلال إقامة العلاقات والتعاون الدولي. وإن التنوع الثقافي لهذه المناطق يساعد المشروع في تعميق الروابط الثقافية مثل التعاون في الفنون والموسيقى والأدب والثقافة الشعبية وغيرها(39).
2. **خلق الفرص الاجتماعية (التعليمية والبحثية)**: يفتح الممر أيضًا سبلًا لتبادل المعرفة والتعليم من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الثقافية والمؤسسات البحثية مما يسهم بشكل كبير في التطور العلمي والثقافي للمناطق التي تربطها، ورفع مستوى المعرفة والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية الفعالة في مختلف المجالات مثل التعليم والعلوم والتكنولوجيا والرياضة وغيرها(40).

ثانيًا: المنافسة بين ممر (الهند-الشرق الأوسط) و(مبادرة الحزام والطريق) الصينية

يشهد المشهد الجيو-اقتصادي تنافسًا متصاعدًا بين مشروع الممر الاقتصادي الهندي-الشرق الأوسط ومبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث تسعى كلتا المبادرتين إلى تحقيق نفوذ استراتيجي في المنطقة وتعزيز الروابط التجارية والاقتصادية.

ويمكن استعراض أوجه التنافس بين المشروعين على النحو التالي (41):

1. **المنافسة الجغرافية:** يركز الممر الهندي على آسيا الوسطى والشرق الأوسط في حين أن مبادرة الحزام والطريق أكثر توجهًا نحو شرق آسيا وأوروبا الشرقية.
2. **المنافسة الاقتصادية:** يهدف الممر الهندي لتطوير منطقة الشرق الأوسط والمساهمة في التنمية الاقتصادية. في المقابل تسعى مبادرة الحزام والطريق إلى توسيع وتعزيز نفوذ الصين في المناطق الآسيوية والأوروبية، والمساهمة في تنميتها الاقتصادية والإقليمية، وتسهيل التجارة والنقل بين آسيا وأوروبا.
3. **المنافسة السياسية:** يهدف الممر (الهند-الشرق الأوسط) إلى جعل نفوذ أميركا قويًّا في منطقة الخليج العربي وتقوية علاقة السعودية بإسرائيل والهيمنة عالميًّا والحد من التوسع الصيني وعزل إيران. بينما تهدف مبادرة (الحزام-الطريق) إلى تقوية العلاقات بدول الخليج للحصول على مصادر الطاقة كونها تحتاج إليها بنسب كبيرة، وأيضًا تقوية العملة الصينية (اليوان).
4. **المنافسة بين الدول الداعمة للمشروع:** مع انضمام الولايات المتحدة يتم دعم الممر الهندي من خلال شراكة مجموعة السبع للبنية التحتية العالمية والاستثمار بينما مبادرة الحزام والطريق مشروع راسخ عمره عشر سنوات ويتمتع بمدى وصول ونفوذ مالي هائل(42).

المبحث الثالث: دور الممرات التجارية العابرة للحدود في التجارة العالمية

المطلب الأول: مساهمة أطراف الممر التجاري (الحزام-الطريق) في التجارة العالمية

أولًا: مساهمة الشركاء الرئيسين المساهمين في الممر التجاري (الحزام-الطريق) في التجارة العالمية

اعتبرت التجارة وسيلة رئيسية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة لعام 2030. ومن المعروف أنها محرك مهم للنمو الاقتصادي لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية؛ إذ كان الهدف الأساسي لمبادرة الحزام والطريق هو رفع النمو الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية الإقليمية، فإن التجارة الدولية هي بالتأكيد الأداة التي من شأنها تحقيق هذا الهدف. ومن المتوقع أن تتأثر 37 دولة بالمبادرة، وتقع هذه الاقتصادات إما على طول الممرات الستة التي تم تحديدها سابقًا أو على طول طريق الحزام والطريق؛ حيث تمثل الصادرات في هذه اقتصادات الدول المشاركة حوالي (36.7٪) من إجمالي الصادرات العالمية وحوالي (42٪) من الواردات العالمية (باستثناء الاتحاد الأوروبي)، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تضمين بعض الاقتصادات التجارية الكبرى مثل الصين وألمانيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة ومنطقة هونغ كونغ. وتختلف أهمية التجارة في كل اقتصاد على نطاق واسع(43). والجدول رقم (1) يوضح حجم ونسب مساهمة التجارة الخارجية للشركاء الرئيسيين في التجارة العالمية للمدة (2020–2023).

جدول (1) حجم ونسبة مساهمة الشركاء الرئيسيين في التجارة العالمية للمدة (2020-2023) (مليار دولار أميركي/نسبة مئوية)

الدول / السنة		2020	2021	2022	2023
الولايات المتحدة الأميركية	الحجم	3710.1	4606.2	5284	5064.7
	النسبة	% 10.6	% 10.4	% 10.6	% 10.8
الاتحاد الأوروبي	الحجم	10477.5	13094.9	14491	13909
	النسبة	% 30	% 29.6	% 29.1	% 29.7
الصين	الحجم	4975.5	6299.1	6486.1	5983.4
	النسبة	% 14.3	% 14.2	% 13	% 12.8

بقية العالم	الحجم	15732.9	20261.5	23576.5	21927.1
	النسبة	% 45.1	% 45.8	% 47.3	% 46.8
العالم	الحجم	34895.9	44261.6	49837.6	46884.2
	النسبة	%100	%100	%100	%100

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistic, 2024.

يلاحظ من الجدول السابق حجم مساهمة الدول الكبرى في التجارة العالمية للمدة (2020-2023)، إذ يبين الجدول أن الولايات المتحدة الأميركية بلغ حجم تجارتها 3710.1 مليارات دولار خلال عام 2020 وبنسبة مساهمة بلغت (10.6٪) من التجارة العالميــة، ثــم أخذ حجم تجارة الولايات المتحدة الأميركية بالزيادة حتى وصل إلى 5064.7 مليار دولار بنســبة بلغت (10.8٪) مــن إجمالي تجارة العالم، خلال عام 2023. أما دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت تجارتها الخارجية مع العالم 10477.5 مليار دولار، خلال عام 2020، بنســبة بلغت (30٪) وبعدها أخذت بالارتفاع حتى بلغــت 13909 مليارات دولار، عام 2023، بنســبة (29.7٪) مــن التجارة العالمية الكليــة، حســب آخر تقرير مقدم من قبل صنــدوق النقد الدولي. أما الصين صاحبة الممــر التجاري (الحــزام والطريق) فقد بلغ إجمالي تجارتهــا الخارجية مع العالم خلال عام 2020 نحو 4975.5 مليار دولار بنســبة (14.3٪)، وهو أكبر من إجمالي تجارة الولايات المتحدة الأميركية، ثم أخذت تجارة الصين بالزيادة حتى عام 2022، بينما انخفضت قليلاً خلال عام 2023 إلى 5983.4 مليار دولار بنسبة (12.8٪) من التجارة العالمية الكلية. أما بقية دول العالم الأخرى فقد شــكلت تجارتها الخارجية مع العالم نسبة (45.1٪)، خلال عام 2020، بقيمة 15732.9 مليار دولار ثم أخذت بالزيادة حتى وصلت إلى 21927.1 مليار دولار، عام 2023، بنسبة بلغت (46.8٪) من التجارة العالمية.

ثانيًا: حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي

تتمتــع دول مجلــس التعاون الخليجــي إلى جانب موقعها الجغرافــي المهم، بقوة جيوســتراتيجية، جعلت منهــا بؤرة لتنافس القوى العالمية عبــر امتلاكها لإمكانات وقدرات اقتصادية شــديدة التأثير والفاعلية في تفاعلات السياسة الدولية، من خلال حيازتهــا لمخزون هائل من مصادر الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)(44). وتعد

منطقة الخليج العربي منطقة مهمة ليس فقط جغرافيًّا وإنما اقتصاديًّا وسياسيًّا وتحظى باهتمام متبادل بينهما؛ إذ يوجد في الخليج العربي ممرات مائية تؤثر على حركة النقل البحري العالمي ووصول المنتجات المصدَّرة الصينية إلى الأسواق العالمية خاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقارة أوروبا. وبالمقابل، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة صادراتها النفطية إلى الصين كونها مستوردًا رئيسًا للنفط الخام مما جعلها توقِّع معها العديد من الاتفاقيات للشراكة التجارية والاقتصادية(45). والجدول رقم (2) يوضح حجم التبادل التجاري (الصادرات والاستيرادات) بين جمهورية الصين ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2020–2023).

جدول (2) حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2020-2023) (مليار دولار أميركي/ نسبة مئوية)

البيان / السنة	صادرات الصين لدول المجلس	النسبة من الإجمالي (%)	استيرادات الصين من دول المجلس	النسبة من الإجمالي (%)	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2020	81.2	19.9	83.4	19.0	164.6	(2.2)
2021	98.3	20.6	130.6	19.5	228.9	(32.3)
2022	126.0	21.7	190.4	19.8	316.4	(64.4)
2023	110.2	22.8	196.1	20.8	306.3	(85.9)

المصدر: https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications.2024.

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام بين الأقواس في الجدول السابق تدل على أن القيم سالبة، ويتضح أن صادرات الصين إلى دول مجلس التعاون الخليجي بلغت 81.2 مليار دولار، في عام 2020، وبنسبة بلغت (19.9٪) من إجمالي صادرات الصين في تلك السنة. أما استيرادات الصين من دول التعاون الخليجي فقد بلغت 83.4 مليار دولار في نفس العام وبنسبة بلغت (19.0٪) من الاستيرادات الكلية للصين. وسجل الميزان التجاري للصين عجزًا في الميزان التجاري بلغ 2.2 مليار دولار لصالح دول مجلس التعاون الخليجي العربي يعود إلى أن الصين مستورد صاف للنفط الخام وتستورد من دول الخليج المصدِّرة الرئيسة النفط (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت). ثم أخذت الصادرات الصينية بالنمو والزيادة حتى وصلت إلى 126.0 مليار دولار وبنسبة بلغت (21.7٪) من إجمالي

الصادرات خلال عام 2022، وأيضًا ارتفعت الاستيرادات الصينية من دول المجلس إلى 190.4 مليار دولار وبنسبة (19.8٪) خلال العام نفسه، وشهد الميزان التجاري الصيني عجزًا بلغ 64.4 مليار دولار. ويلاحظ في عام 2023 تراجعت الصادرات الصينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي قليلاً بسبب تراجع الصادرات الكلية الصينية؛ إذ بلغت صادرات الصين 110.2 مليارات دولار بنسبة (22.8٪)، وتراجعت الاستيرادات أيضًا حيث بلغت 196.1 مليار دولار بنسبة (20.8٪) من استيرادات الصين الكلية، وشهد الميزان التجاري عجزًا بلغ 85.9 مليار دولار.

ثالثًا: اتجاهات التجارة الخارجية بين أطراف الممر التجاري (الحزام-الطريق)

من المتوقع أن تعمل البنية التحتية للنقل المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق على تعزيز التجارة العالمية، وتظهر النتائج المستخلصة من نموذج التوازن الاقتصادي أن حجم الصادرات العالمية من المتوقع أن يزيد بنسبة (1.7٪) في عام 2030 ويزيد نمو التجارة العالمية للدول المشتركة بممر الحزام والطريق بنسبة (2.8٪)، وسيكون للبنية التحتية في مجال النقل في إطار مبادرة الحزام والطريق تأثير إيجابي حتى على صادرات الدول غير الأعضاء في الحزام والطريق لأن مشاريع النقل في إطار المبادرة ستخفض تكاليف التجارة وزيادة في الصادرات. والسماح لاقتصادات الدول بالاتصال بشكل أفضل بالأسواق الإقليمية والعالمية، واستيراد مدخلات أرخص وأعلى جودة، وبالتالي زيادة الإنتاجية والقدرة على التصدير(46). والجدول رقم (3) يوضح اتجاهات التجارة الخارجية لعام 2023 للشركاء الرئيسيين في التجارة الدولية (الصين والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي) الذين يستحوذون على أكثر من نصف الصادرات العالمية والذين يرون أنفسهم معنيين أكثر من غيرهم من الدول بالممرات التجارية الجديدة التي تطلقها قوى دولية متنافسة على زعامة الاقتصاد العالمي وبالتالي العمل وفق مبدأ الفعل ورد الفعل، نظرًا لما له من أهمية في الإدراك الإستراتيجي لهؤلاء الشركاء، إلى جانب الدول العربية المؤثرة في تجارة الطاقة العالمية (دول مجلس التعاون الخليجي والعراق) ودول إقليمية لها موقع إستراتيجي في مبادرة (الحزام-الطريق)، وهي إيران وتركيا.

جدول (3) اتجاهات التجارة الخارجية بين أطراف الممر التجاري (الحزام-الطريق) لعام 2023(مليار دولار أميركي)

من / إلى	الصين	الولايات المتحدة الأميركية	الاتحاد الأوروبي	تركيا	العراق	الإمارات	السعودية	الكويت	قطر	إيران
الصين	=	736.6	834.0	46.1	49.9	125.8	109.2	22.6	26.1	45.5
الولايات المتحدة الأميركية	607.6	=	917.8	30.2	10.8	31.4	29.8	4.6	6.7	0.06
الاتحاد الأوروبي	834	917.8	=	134	26.2	60.5	76.5	13.9	22.7	5.4
تركيا	46.1	30.6	134	=	14.3	20.1	5.7	0.7	1.3	6.01
العراق	48.1	10.4	26.2	14.9	=	3.9	1.4	0.6	0.1	1.15
الإمارات	130.9	30.6	60.5	22	4.1	=	23.7	5.7	4.2	12.9
السعودية	100	35.6	76.5	6.6	1.3	29.3	=	2.6	1.3	2.58
الكويت	8.2	3.4	13.9	0.8	0.5	4.9	2.6	=	0.4	0.35
قطر	24.7	6.8	22.7	1.3	0.1	5.2	0.8	2.7	=	0.14
إيران	46.0	0.06	5.4	6.0	1.15	12.9	2.6	0.35	0.15	=

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistic, 2024.

يتضح من الجدول السابق اتجاهات التجارة الخارجية لدول أطراف الممر التجاري لعـــام 2023، فبلغت تجارة الصين الخارجية مع الولايات المتحدة الأميركية 736.6 مليار دولار، ومع الاتحاد الأوروبي 834.0 مليار دولار، ومع تركيا 46.1 مليار دولار. أما اتجاه التجارة الخارجية للصين نحو دول الخليج العربي فقد بلغ (49.9، 125.8، 109.2، 22.6، 26.1) مليار دولار لكل من (العراق، الإمارات، السعودية، قطر) على التوالي، وشكلت نسبة (51٪) من إجمالي تجارة الصين الخارجية.

أما الولايات المتحدة الأميركية فكانت تجارتها الخارجية مع الصين 607.6 مليارات دولار، وكانـــت تجارتها مع الاتحـــاد الأوروبي 917.8 مليار دولار، في حين بلغت تجارتها مع تركيا 30.2 مليار دولار، في حين بلغت تجارة أميركا مع الدول العربية (10.8، 31.4، 29.8، 4.6، 6.7) مليارات دولار على التوالي، وهذه التجارة شكلت نسبة (32٪) من تجارتها الكلية لعام 2023. أما اتجاه التجارة الخارجية لتركيا فقد بلغ 46.1 مليار دولار مع الصين، في حين بلغت تجارتها مع الولايات المتحدة الأميركية

30.6 مليار دولار ومع الاتحاد الأوروبي 134 مليار دولار، في حين بلغت تجارتها مع الإمارات العربية المتحدة أعلى قيمة 20.1 مليار دولار لعام 2023، وشكلت هذه التجارة نسبة (44٪) من إجمالي تجارتها العالمية.

أما اتجاهات التجارة الخارجية للعراق فقد كان ثالث الترتيب للدول العربية فقد كانت تجارته مع الصين 48.1 مليار دولار لعام 2023، وبلغت تجارته مع كل من الولايات المتحـدة الأميركية 10.4 مليارات دولار، ومع الاتحاد الأوروبي 26.2 مليار دولار، وأيضًا تركيا 14.9 مليار دولار، في حين كانت التجارة البينية مع الدول العربية ضعيفة وذلك لتركز صادرات البلد فقط على النفط الخام المتوافر لديهم، وشـكّلت تجارة العراق مع هذه الدول نسبة (64٪). أما الدول العربية الأخرى فقد كانت الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى مع الصين في تجارتها الخارجية بمبلغ 130.9 مليار دولار، والمملكة العربية السـعودية بالمرتبـة الثانية 100 مليار دولار وقطر بالمرتبة الرابعة ودولة الكويت خامسًا في اتجاه تعاملاتها التجارية مع الصين. أما تجارة إيران فقـد بلغت 46.0 مليار دولار باتجاه الصيـن، في حين بلغت تجارتها مع الولايات المتحدة الأميركية (0.06٪) وهي نسبة ضعيفة، وكانت العلاقة التجارية لإيران أقوى مع الإمارات العربية المتحدة فقد بلغت 12.9 مليار دولار لعام 2023.

المطلب الثاني: مساهمة أطراف الممر التجاري (الهند-الشرق الأوسط) في التجارة العالمية

أولًا: اتجاهات التجارة الخارجية بين أطراف الممر التجاري (الهند-الشرق الأوسط)

تصاعـدت المنافسـة الجيوسياسـية بين الهنـد والصين، مع الإعـلان خلال قمـة مجموعة العشـرين فـي نيودلهـي، في سبتمبر/ أيلول 2023، عن ممـر (الهند-الشـرق الأوسـط) نحو أوروبا؛ ممـا وضع مسـتقبل فاعلية مبادرة الحزام والطريق الصينية محل منافسـة .وقد جرى خلال القمة التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشـاء الممـر الاقتصـادي، بين الهند والولايات المتحدة والسـعودية والإمارات وفرنسا وألمانيـا وإيطاليا، ليكون المسـتهدف منـه زيادة التجارة وتوفير موارد الطاقة خاصة في مجال التكنولوجيا وتحسـين الاتصال الرقمـي، ويعـزز الاتصال بين الهند والولايات المتحدة والشرق الأوسط. وإذا تم تنفيـذ

هـــذا البرنامـــج فإنـــه ســـيعمل مـــن وجهة نظر الولايات المتحدة على تعزيز العلاقات التجارية بين شركائه في الشـــرق الأوسط مع الهند بدلاً من الصين(47). والجدول رقم (4) يوضح اتجاهات التجارة الخارجية للدول المشـــاركة في أطراف الممر التجاري (الهند-الشرق الأوسط) خلال عام 2023.

جدول (4) اتجاهات التجارة الخارجية بين أطراف الممر التجاري (الهند-الشرق الأوسط) لعام 2023 (مليار دولار أميركي)

من / إلى	الهند	الولايات المتحدة الأميركية	الاتحاد الأوروبي	الإمارات	السعودية	الأردن	إسرائيل
الهند	=	118.4	128.8	75.3	44.8	3.2	8.0
الولايات المتحدة الأميركية	123.9	=	930.3	31.4	29.8	3.6	34.9
الاتحاد الأوروبي	122.5	917.8	=	60.5	76.5	4.8	44.9
الإمارات	73.2	30.6	59.3	=	23.7	2.7	3.3
السعودية	42.5	35.6	73.4	29.3	=	6.7	0.0
الأردن	3.4	4.2	4.9	1.8	4.4	=	0.2
إسرائيل	4.4	26.9	35.9	2.9	0.0	0.8	=

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistic, 2024.

يلاحظ من الجدول الســـابق أن الهند صاحبة هذا المشـــروع والتي ترغب الولايات المتحدة الأميركية كسبها وتطوير خط منافس لمبادرة الصين (الحزام-الطريق) كانت تجارتهـــا الخارجية باتجاه الولايات المتحـــدة الأميركية 118.4 مليار دولار في عام 2023، بينمـــا تجارتهـــا مع دول الاتحاد الأوروبـــي بلغت 128.8 مليار دولار خلال نفـــس العام، أما تجارتها مـــع الدول العربية وهي كل من (الإمارات، والســـعودية، والأردن) فبلغت (75.3، 44.8، 3.2) مليار دولار على التوالي، في حين بلغ تجارة الهند الخارجية مع (إســـرائيل) 8 مليارات دولار، ويلاحظ أن تجارة الهند مع هذه الدول شكلت أكثر من (40٪) من إجمالي تجارتها الخارجية.

أما تجارة الولايات المتحدة الأميركية مع الهند فقد بلغت 123.9 مليار دولار في عام 2023، فـي حين كانت تجارتها مع الاتحـاد الأوروبي 930.3 مليار دولار، وبلغت تجارتها مع الدول العربية المختارة (31.4، 29.8، 3.6) مليار دولار على التوالي، أما نصيب تجارة الولايات المتحدة الأميركية مع (إسـرائيل) فقد بلغ 34.9 مليار دولار خلال نفس العام، وشـكلت تجارة الولايات المتحدة مع الدول أعلاه نسـبة (22٪) من إجمالي تجارتها الخارجية. أما تجارة دول الاتحاد الأوروبي مع الهند فقد كانت 122.5 مليار دولار لعام 2023، أما تجارتها مع الولايات المتحدة الأميركية فقد بلغت 917.8 مليار دولار، في حين بلغت تجارة دول الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية (60.5، 76.5، 4.8) مليارات دولار على التوالي، أما (إسـرائيل) فقد بلغت تجارة الاتحاد الأوروبي معها 44.9 مليار دولار للسـنة نفسـها، وبلغت نسـبة تجارتها مع هذه الدول (9٪) من تجارتها الكلية.

أمـا تجـارة الإمارات العربية المتحدة تجاه الهند فقـد بلغت 73.2 مليار دولار في عـام 2023، وتجارتها مع الولايات المتحدة الأميركية بلغت 30.6 مليار دولار، في حيـن كانت تجارة الإمارات العربيـة المتحدة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي 59.3 مليار دولار، وتجارتها مع الدول العربية المجاورة، وهي (السعودية، والأردن)، فقد بلغـت (23.7، 2.7) مليار دولار على التوالي، وبلغت تجارتها مع (إسـرائيل) 3.3 مليارات دولار، وشـكلت نسـبة تجارة الإمارات مع هذه الدول (32٪) لعام 2023 من إجمالي تجارتها الخارجية. أما تجارة المملكة العربية السعودية فبلغت تجاه الهند 42.5 مليـار دولار، وكانت مع الولايـات المتحدة الأميركية 35.6 مليار دولار، أما تجارتهـا الخارجيـة مع الاتحاد الأوروبي فبلغت 73.4 مليار دولار، أما تجارتها مع الإمارات العربية المتحدة فبلغت 29.3 مليار دولار، ومع الأردن بلغت 6.7 مليارات دولار لعام 2023. ولا تتعامل المملكة السـعودية العربية مع (إسـرائيل) ولا تربط بينهما علاقة تجارية، وشـكلت تجارة المملكة مع هذه الدول المختارة (37٪) من إجمالي تجارتها الكلية.

أما تجارة الأردن مع الهند فقد بلغت 3.4 مليارات دولار لعام 2023، في حين بلغت تجارتهـا مع الولايات المتحدة الأميركية 4.2 مليارات دولار ومع الاتحاد الأوروبي 4.9 مليارات دولار، وبلغت تجارتها مع الإمارات 1.8 مليار دولار ومع السـعودية 4.4 مليارات دولار، بينما سجَّل التبادل التجاري بين الأردن و(إسرائيل) نسبة تبادل ضعيفة بلغت 0.2 مليار دولار، وشكلت تجارة الأردن مع هذه الدول نسبة (48٪)

من إجمالي تجارتها الخارجية. أما (إسرائيل) فقد كانت تجارتها الخارجية مع الهند 4.4 مليارات دولار خلال عام 2023، وتجارتها مع الولايات المتحدة الأميركية بلغت 26.9 مليـــار دولار ومـــع الاتحاد الأوروبي بلغت 35.9 مليار دولار، أما علاقتها مع الدول العربية فقد كانت معدومة باستثناء الإمارات والأردن فقد بلغت تجارتها معهما (2.9، 0.8) مليار دولار على التوالي، أما نسبة مساهمة تجارتها مع هذه الدول فقد كانت (41٪) من تجارتها الكلية.

ثانيًا: حجم التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي

من الواضح أن مصلحة الهند في طريقها للانخراط مع دول مجلس التعاون الخليجي، فهذه العلاقات تعود إلى عدة عقود؛ إذ من أولويات الهند ارتقاء ســـلم الترتيب في التجـــارة مع دول الخليـــج؛ إذ ركزت الهند على العلاقـــات الاقتصادية المتمحورة حول التعاملات التجارية وحاجتها من مصادر الطاقة وافتقرت للعلاقات السياســـية والإســـتراتيجية في بادئ الأمر؛ إذ استفادت الهند من القوة الناعمة التي تمتلكها في المنطقة والتي مهدت الطريق أمام علاقات أقوى مع دول الخليج خصوصًا والعالم عمومًا، بالإضافة إلى علاقة الهند بالولايات المتحدة الأميركية وهي داعم أساســـي لـــدول مجلس التعـــاون الخليجي(48). والجدول رقـــم (5) يوضح صادرات الهند واستيراداتها مع دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2020–2023).

جدول (5) حجم التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2020-2023) (مليار دولار أميركي/نسبة مئوية)

البيان / السنة	صادرات الهند لدول المجلس	النسبة من الإجمالي (%)	استيرادات الهند من دول المجلس	النسبة من الإجمالي (%)	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2020	8.(28)	7.1	53.7	12.2	82.5	(24.9)
2021	35.8	7.5	93.2	13.9	129.0	(57.4)
2022	46.8	8.0	127.4	13.2	174.2	(80.6)
2023	47.1	8.3	126.1	14.1	173.2	(79)

المصدر: https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications.2024.

* الأرقام بين الأقواس في الجدول تدل على أن القيم سالبة.

يتضح من الجدول السابق أن صادرات الهند لدول الخليج بلغت 28.8 مليار دولار، في عام 2020، بنسبة بلغت (7.1٪) من إجمالي صادراتها، بينما كانت استيراداتها من دول مجلس التعاون الخليجي 53.7 مليار دولار بنسبة (12.2٪) من استيراداتها الكلية، بينما ميزانها التجاري سجل عجزًا بلغ 24.9 مليار دولار لصالح دول الخليج. وأخذت تجارة الهند بالنمو والزيادة مع دول المجلس حتى وصلت صادراتها إلى 47.1 مليار دولار، في عام 2023، بنسبة بلغت (8.3٪) من إجمالي الصادرات، بينما الاستيرادات بلغت 126.1 مليار دولار وبنسبة بلغت (14.1٪) من استيرادات الهند الكلية لنفس السنة، بينما الميزان التجاري دائمًا ما يسجل عجزًا بسبب استيراداتها العالية من مصادر الطاقة حيث بلغ العجز 79 مليار دولار.

المطلب الثالث: الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للنفط الخام

أولًا: أهمية النفط الخام في أهداف الأطراف المشاركة في الممرات التجارية العالمية

تمثل مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري إحدى القضايا التي تسعى كل من الصين والهند إلى ضمان الحصول عليها بشكل آمن دون تعرضها إلى اضطرابات الأسواق العالمية للطاقة، وكلتاهما مستوردتان بشكل صاف بل تمثلان شريكتين رئيسيتين للدول الرئيسة المنتجة للنفط الخام. فعلى سبيل المثال، إن كلًّا من الهند والصين تستوردان نحو (50٪) من الصادرات النفطية للعراق في عام 2023(49). وهذه الميزة النسبية لهذه الدول، وهي معظمها عربية باستثناء إيران، يمكن توظيفها لخدمة التفاوض مع الكبار من المساهمين في إنشاء تلك الممرات، وهما الصين والهند، أو دول أخرى كبيرة الحجم مثل الولايات المتحدة الأميركية وتركيا ودول آسيا الوسطى (دول الاتحاد السوفيتي سابقًا) ودولة الاحتلال (إسرائيل). ولمعرفة الميزة النسبية في الاحتياطيات والإنتاج والصادرات من النفط الخام من خلال قراءة الجدول رقم (6) الذي يشير إلى مؤشرات الاحتياطيات العالمية ونسبة مساهمة كل من الدول العربية الأعضاء في دول أوبك، وهي: (الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت) للمدة (2020–2023).

جدول (6) نسبة مساهمة الأطراف العربية المشتركة في الممرات التجارية البحرية

		2020	2021	2022	2023
العالم	الاحتياطي (مليون برميل)	1545430	1545071	1545228	1545474
	الإنتاج (مليون برميل)	4175.5	4229.8	4407.2	4502.4
	الصادرات (مليون برميل)	2101.8	2048.2	2129.1	2231.2
العراق	احتياطي (%)	9.3	9.4	10.6	10.8
	إنتاج (%)	4.8	4.7	5.0	5.3
	صادرات (%)	8.4	8.6	9.0	11.1
المملكة العربية السعودية	احتياطي (%)	18.3	17.3	20.3	20.1
	إنتاج (%)	12.4	12.2	13.0	15.1
	صادرات (%)	16.6	15.8	17.1	18.2
الإمارات	احتياطي (%)	8.1	8.5	8.4	8.5
	إنتاج (%)	4.0	3.9	4.1	5.1
	صادرات (%)	6.6	7.1	8.1	9.0
الكويت	احتياطي (%)	6.9	6.6	7.7	7.6
	إنتاج (%)	3.1	3.1	3.5	4.0
	صادرات (%)	4.6	4.5	4.2	4.4

المصدر: BP. Statistical Review of World Energy, 2023, P. 16. P.27.

* استخرج الباحث نسب مساهمة الأطراف من مصدر الجدول ومن نفس الصفحات.

يلاحظ من الجدول السابق أن مساهمة الدول الأخيرة في الاحتياطيات العالمية، عام 2020، بلغت نحو (9.3٪، 18.3٪، 8.1٪، 6.9٪) لكل من العراق والسعودية والإمارات والكويت على التوالي. في حين سجلت عام 2023 نحو (10.8٪، 20.1٪، 8.5٪، 7.6٪) على التوالي. وبلغ احتياطي الدول العربية المذكورة (47٪) من احتياطي العالم لعام 2023. أما بالنسبة للإنتاج النفطي فقد بلغ إنتاج الدول العربية المذكورة، عام 2020، نحو (4.8٪، 12.4٪، 4٪، 3.1٪) على التوالي ثم تغير الإنتاج إلى (5.3٪، 15.1٪، 9٪، 4٪) على التوالي لعام 2023 من الإنتاج العالمي، وشكّل إنتاج هذه الدول نسبة (29.5٪) من إنتاج العالم. أما صادرات النفط الخام فقد بلغت (8.4٪، 16.6٪، 6.6٪، 4.6٪) على التوالي لعام 2020 من نسب صادرات العالم. ثم بلغت نسبة مساهمة صادرات الدول العربية لعام 2023 نحو (11.1٪، 18.2٪، 9٪، 4.4٪) على التوالي من إجمالي صادرات العالم. أما صادرات الدول العربية فقد كانت نسبتها (42.7٪) من الصادرات العالمية.

خاتمة

تشـير الدراسـة إلى أن الممرات البحرية العابرة للحدود تمثل مجالاً اسـتراتيجيًّا جديـدًا ضمن التنافس علـى الهيمنة الاقتصادية العالمية، حيـث تتيح فرصًا واعدة لإعادة تشكيل خريطة التحالفات الاقتصادية. وتبرز منطقة الشرق الأوسط، بمفهومها الجغرافي الواسـع، بوصفها نقطة ارتكاز حيوية لهذه الممرات، نظرًا لما تمتلكه من مقومات جيواقتصادية وجيوسياسية تجعلها عاملاً محوريًّا في تدفق التجارة العالمية. ويظل قطاع الطاقة الأحفورية، ممثلاً بالنفط الخام والغاز الطبيعي، عنصرًا أساسيًّا في معادلـة التجـارة الدولية، نظرًا لدور الدول المنتجة في هذه المنطقة في تلبية الطلب العالمـي المتزايـد على هذه الموارد. كما أن إقامة هذه الممرات يمثل فرصة لتعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق مكاسب تنموية متبادلة، مع تفاوت الحصص الاقتصادية تبعًا لمدى إسهام الدول في حركة التجارة الدولية.

وتأتي هذه التحولات في سـياق التطورات الجيوسياسـية الراهنة، ولا سيما في ظل التداعيات المسـتمرة للحرب الروسـية-الأوكرانية، التي أفـرزت تحديات وفرصًا جديدة، مما يجعل من إنشـاء هذه الممرات خيارًا اسـتراتيجيًّا ضمن سـيناريوهات التعـاون الاقتصادي الدولي المسـتقبلية. وتبرز أهمية تبنـي مقاربة متوازنة تعزز من الترابط الاقتصادي بين الدول، مع تجنب تحويل هذه المشاريع إلى ساحات للتنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، وهو ما يتطلب صياغة سياسات مرنة تضمن التوظيف الأمثل لهذه الممرات بما يخدم المصالح الاستراتيجية المشتركة.

وفي هذا السياق، يُعد تطوير البنية التحتية ذات الجودة العالية، وتوطين القوى العاملة في مشاريع البناء، وتعزيز الصناعات الوطنية من الركائز الأساسية لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الممرات. كما أن الإمكانات الجيوسياسـية والجيو-اقتصادية التي توفرها هذه الممرات تتيح فرصًا لتعزيز مكانة الدول المعنية ضمن سلاسـل التوريد العالمية، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية الاقتصادية.

ويمثل مشـروع "طريق التنمية" في العراق نموذجًا واضحًا لما يمكن أن تقدمه هذه المبادرات من فرص للتنويع الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي، مستفيدًا من الموقع الاستراتيجي الحيوي للبلاد ضمن المبادرات الاقتصادية العابرة للحدود، مثل مبادرة "الحـزام والطريق". كما أن المتغيـرات الدولية الراهنة، بما في ذلك انضمام بعض

دول الخليج إلى مجموعة "بريكس"، تعزز من أهمية التنسيق الاستراتيجي بين الدول المطلة على هذه الممرات لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة والاستفادة المثلى من موقعها الجغرافي المتميز في ظل التحولات المتسارعة في المشهد الاقتصادي الدولي.

وفي ضوء هذه المعطيات، فإن بلورة رؤية استراتيجية شاملة ومستدامة لإدارة هذه الممرات يُعد أمرًا ضروريًّا لتعظيم المكاسب الاقتصادية وتعزيز مكانة الدول المشاركة على الساحة الاقتصادية العالمية، بما يكفل تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي وفق أسس تحقق المصالح المشتركة على المدى الطويل.

المراجع

(1). Prabir De and Kavite Iyengar, DEVELOPING ECONOMIC CORRIDORS IN SOUTH ASIA, Asian Development Bank, Manila, 2014, p. 15.

(2). Justine Szczudlik-Tatar, China's New Silk Road Diplomacy, the polish institute of international affairs, Vol:82, No:34, 2013, P.3.

(3). واثق علي الموسوي، مبادرة الحزام والطريق بين المفهوم والسياسة، (دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2019)، ص ص 34-35.

(4). سنية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 440، بيروت، 2015، ص65.

(5). أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: الخلفية والأهداف والمكاسب، في مجموعة مؤلفين، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، برلين، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2019)، ص74.

(6). باهر مردان مضخور، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية أنموذجًا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 67، 2016، ص191.

(7). أميرة أحمد حرزلي، مصدر سبق ذكره، ص74.

(8). وانغ جيان، طارق يوسف، مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي، مركز بروكنجز الدوحة، الدوحة، قطر، 2019، ص3.

(9). إياد جاسم جبر الموالي، عبد الأمير عباس الحيالي، مبادرة الحزام والطريق الصينية ودور إقليم سينكيانج فيها، مجلة ديالى، العدد86، 2020، ص14.

(10). المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية؟، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2019، ص5.

(11). خالد عبد الله السقطي، مبادرة الحزام والطريق: الدول العربية بين الفرص والتحديات، حلقة نقاشية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، 2020، ص19.

(12). وانغ ييواي، مبادرة الحزام والطريق ما ستقدمه الصين للعالم في صعودها، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2017، ص124.

(13). مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مجموعة العشرين ومشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، 2023، ص7.

(14). كديرا بثياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة إستراتيجية لدلهي، مركز بروكنجز الدوحة، 2017، الدوحة، قطر، ص16.

(15). صحيفة الشرق نيوز، "صفقة كبيرة".. ممر اقتصادي يربط الهند والشرق الأوسط وأوروبا، 9 سبتمبر/ أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 1 أبريل/ نيسان/ 2024): https: / /asharq.co /5tqu2.

(16). الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.. الأهداف والتحديات والآثار المتوقعة على مصر، 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، (تاريخ الدخول: 1 أبريل/ نيسان 2024)، https: / / politicalstreet.org /6171/

(17). علي العبد الله، الممرات.. سباق دولي، العربي الجديد، 20 سبتمبر/ أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 20 مارس/ آذار 2024) https://shorturl.at/RreRJ

(18). Aziz Ahmad Fazli, India Middle East and Europe Economic Corridor, International Journal of Advance Research and Innovative Ideas in Education,

Vol (10), Issue(1), 2024, p 434.

(19). أحمد حسين الخطيب، الإستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية مركز جيل للبحث العلمي، العدد (24)، طرابلس، لبنان، 2019، ص115.

(20). قاسم محمد عبيد، ريا عبد الحسين مانع، التوجهات الإستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة في التوجه الطاقوي، مجلة قضايا سياسية، بغداد، جامعة النهرين، العدد (62)، 2020، ص 12.

(21). نبيل جعفر المرسومي، موقع العراق في مبادرة الحزام والطريق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022، ص ص 4-5.

(22). لمياء مخلوفي، إستراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا، مجلة مدارات سياسية، الجزائر، المجلد (1)، العدد(3)، 2017، ص182.

(23). سري موفق جعفر وآخرون، مبادرة الحزام والطريق: توظيف التاريخ، بوابة البحوث، فبراير/ شباط 2021، ص ص 13-14، (تاريخ الدخول: 20 أبريل/ نيسان 2024)، :https: / /www.: researchgate.net /publication /349485680

(24). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا: مشروع أميركي لمواجهة الصين والتطبيع بين العرب، قطر، 2023، ص3.

(25). عبد المعز خان، الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: خطوة محدودة جدًّا ومتأخِّرة جدًّا؟، صدى للتحليلات عن الشرق الأوسط، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 20 مارس/ آذار 2024)، https://carnegieendowment.org/sada/91215.

(26). سناء ملاح، خريطة الممر الاقتصادي الجديد، موقع المرسال العربي، 2023، 16 سبتمبر/ أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 5 أبريل/ نيسان 2024)، KAPSARC, India-Middle East Europe Economic Corridor (IMEC), 2023. p4.

(27). Aziz Ahmad Fazli, OP. Cit. p 431.

(28). Kashif Hasan Khan, India's Economic Corridor Initiatives: INSTC and Chabahar Port, Routledge, First published, 2024, p3.

(29). Prabir De and Kavita Iyengar, OP. Cit, p 20.

(30). Naseri, K. Modern economic and commercial revolution in the middle. Strategic East. (2023), p9.

(31). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصدر سبق ذكره، ص4.

(32). Aziz Ahmad Fazli, OP. Cit, p 433.

33. BBC. Will the Indo-European Corridor be a competitor for China? 2/10/2023 (viewed at:5/4/2024): https://www.bbc.com/persian/articles/cv208q71xveo.

(34). مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص8.

(35). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2023، ص 318–319.

(36). Aziz Ahmad Fazli, OP. Cit, p 432.

(37). Kashif Hasan Khan, OP. Cit , p3.

(38). Zahidi, I. Effects of the India-Middle East-Europe Corridor on World Trade, Allamah Tabatabai Research Center, China University, 2023, p 408.

(39). Aziz Ahmad Fazli, OP. Cit, p 432

(40). Jamshidi, M. "One Belt, One Road" initiative in China’s new economic order. Politics Quarterly, 2015, p10.

(41). Jagannath Panda, India-Middle East-Europe Economic Corridor: Will It Get Subsumed by Its Grand Vision?, the Institute for Security and Development Policy (ISDP), Sweden, 2023, p3.

(42). Bala Ramasamy, et al, Trade and trade facilitation along the Belt and Road Initiative corridors, Trade and trade facilitation along the Belt and Road Initiative corridors. 2017. p 13.

(43). سـليم كاطع علي، السياسـة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، العدد (42)، 2021، ص127.

(44). مثنـى العبيدي، التقارب بيـن الصين ودول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والفرص،

مجلة الباحث القانوني والسياسي، جامعة سكيكدة، العدد (1)، المجلد (6)، 2021، ص 29.

(45). World Bank. Belt and road economics: Opportunities and risks of transport corridors. The World Bank, 2019. p.52.

(46). هل يكون الممر الهندي بديلاً غريبًا لطريق الحرير الصيني، جريدة العرب، 13 سبتمبر/ أيلول 2023، (تاريخ الدخول: 7 أبريل/ نيسان 2024)، https: / /shorturl.at /EOWAA

(47). كديرا بثياغودا، مصدر سبق ذكره، ص14.

(48). BP. Statistical Review of World Energy, 2023, P.6.

الحركات الاحتجاجية في المغرب: دراسة في الأدبيات الداخلية والخارجية

Protest Movements in Morocco: A Study of Domestic and Foreign Scholarly Contributions

* Hasna Bichrden – حسناء بيشردان

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة ما قدمه الباحثون الأجانب والمغاربة من مقاربات معرفية ومنهجية حول الحركات الاحتجاجية في المغرب، وتسليط الضوء على هذه الكتابات؛ وتعتبر هذه الثنائية محلي/ أجنبي حاضرة في تناول المجتمع المغربي والنظريات التي فسرته، ولقد حاول الاثنان الأجنبي والمحلي تفسير الفعل الاحتجاجي بوضع تصورات منهجية ومعرفية للتنظير للحركات الاحتجاجية، كما تظهره مجموعة من الأدبيات والدراسات التي تنتمي إلى مختلف فروع العلوم الاجتماعية. ولعل اختلاف رؤى ومنطلقات الفهم بين الاتجاهين، وتوجيه الأدبيات الداخلية انتقادات للتنظير الخارجي، يعد عملية أساسية حيث يشكل الترابط والاتساق بين الاثنين ضرورة ملحّة، في فهم الحركات الاحتجاجية في البيئة المغربية المعاصرة؛ كما أن التعاقب الزمني لهذه الدراسات سيوفر إمكانات متعددة للتفسير والنقد والتعقيب لدى الباحثين المغاربة المهتمين بموضوع الحركات الاحتجاجية؛ مما يوجِد التراكم المعرفي والعلمي حول ظاهرة الاحتجاجات المغربية

الكلمات المفتاحية: المغرب، الحركات الاحتجاجية، المقاربات المعرفية، الأجنبي، المحلي.

Abstract

This study aims to examine the epistemic and methodological approaches offered by both foreign and Moroccan researchers regarding protest movements in Morocco, while highlighting these writings. The local/foreign dichotomy is present in the analysis of Moroccan society and the theories used to explain it. Both foreign and local scholars have sought to interpret protest actions by developing epistemic and methodological frameworks for theorising protest movements, as seen in various literatures and studies

* د. حسناء بيشردان، باحثة في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.
Dr. Hasna Bichrden, a researcher in public law and political science at Hassan II University, Casablanca.

from different branches of social sciences. The differences in perspectives and starting points between the two approaches, along with critiques from domestic literature of external theorisation, are essential. The relationship and coherence between the two are vital for understanding protest movements in contemporary Morocco. Furthermore, the chronological development of these studies offers multiple opportunities for interpretation, critique and commentary by Moroccan researchers focused on protest movements, contributing to the accumulation of knowledge and scholarship on the phenomenon of Moroccan protests.

Keywords: Morocco, protest movements, epistemic approaches, foreign, local

مقدمة

انبثقت فكرة الاشتغال على هذا الموضوع، بعد الاطلاع على مجموعة من المقالات المنشورة في موضوع الداخلي والخارجي، ويتعلق الأمر بمقالة لجون بيار أوليفي ساردون (Jean-Pierre Olivier De Sardan) تحمل عنوان الداخلي(1)، ومقالة للأنثروبولوجي المغربي عبد الله حمودي بعنوان "الداخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبلية خطوة في طريق تأسيس خطاب أنثروبولوجي مستقل"(2)، ومقالة للباحث منير السعيداني معنونة بـ"التذويت والموضعة: الداخلي والخارجي في التحليل العلمي الاجتماعي(3)؛ فقد شكلت هذه الأدبيات السابقة حافزا أساسيا لخوض البحث والتمحيص في الموضوع، والبحث في الإرث الخارجي والداخلي، الذي يقصد به إنتاجات الأجنبي حول الحركات الاجتماعية بالمغرب ومحاولة التأسيس لها، في مقابل إنتاجات وطنية يحاول بعضها معارضة ما أنتجه بعض الباحثين خارج المغرب سواء تعلق الأمر بالكولونياليين أو بباحثين آخرين في فهم الفعل الاحتجاجي بالمغرب، ومحاولة تجميع مختلف الكتابات التي تطرقت للموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر. ويعد هذا الأخير الطابع المهيمن. والمعرفة الأبستمولوجية لتفكيك الحركات الاجتماعية بالمغرب، عملية أساسية للفهم والتفسير العميق، باستحضار مجموعة من المحاولات العلمية في هذا الجانب سواء في الحقل المعرفي الأنثروبولوجي أو في السوسيولوجيا والتاريخ.

ومعلوم أن موضوع الفعل الاحتجاجي والحركات الاجتماعية شكل مادة أساسية للبحث العلمي الأكاديمي والعلمي، بحثًا عن سبر أغوارهما واختبار نظريات خلال دراساتهما، فقُدمت مادة خام في الموضوع انطلاقا من الألفية الثالثة التي عرفت بروز أبحاث وتقارير في موضوع الحركات الاحتجاجية بالمغرب، لتزيد حدة هذه الأبحاث بعد 2011.

وعرفت ثنائية "داخلي" (emic)/ "خارجي" (etic) قمة استعمالها منذ زمن في الأنثروبولوجيا الأنغلوسكسونية، وهي لا تزال تستخدم، ليس في الحقل الأنثروبولوجي وحده، بل في جميع الحقول المعرفية. ويقول كينيث لي بايك (Kenneth L.Pike) في هذا الصدد "يمكن أن ننعت وجهة نظر بالخارجية أو بالأجنبية عندما يقف المحلل

"بعيـــدا" أو خارجا بالقدر الكافي عن ثقافة محددة لمشـــاهدة أحداثها المعزولة...، مقارنـــة بأحداث تنتمي إلى ثقافات أخرى. وعلـــى العكس تكون المقاربة (داخلية) عندما تكون صالحة أساسا للغة أو لثقافة واحدة فقط... إنها محاولة لاكتشاف نمط لغة معينة أو ثقافة ما. ومعايير الخارجي تبدو مطلقة بينما تتمتع معايير الداخلي بقدر أكبر من النسبية"(4).

وتكمـــن أهمية الأجنبي والمحلي في الاتســـاق والجمع بينهمـــا، قصد إنتاج معرفة معتمـــدة علـــى توصيفات من الداخل ومن الخارج، تـــؤدي إلى تكامل معرفي اتجاه الظاهرة المدروسة، وتظهر هذه الثنائية بشكل جلي في موضوع الحركات الاجتماعية والحـــركات الاحتجاجيـــة حيث يبقى الذاتي-الموضوعـــي والداخلي-الخارجي في تحليل الحركات الاجتماعية عنصرا أساسيا(5).

والجدير بالذكر أن الوقوف عند تقديم بعض المداخل التي قدمها الأجنبي والمحلي فـــي تنـــاول الحركات الاحتجاجية بالمغرب، هو محاولـــة لإثارة الموضوع والجدل المعرفـــي الذي عُرف في حقبة زمنية تتســـم بنـــوع من التوتر تجمع الباحث المحلي مع الباحث الأجنبي، إذ قدم الأول نقدا بناء لكل ما يثار بدون الاستعانة بالميدان، في حين بقي الثاني المورد الأساسي للبحث في الموضوع، وبالتالي يمكن رصد التنظير الخارجـــي والداخلي للحركات الاحتجاجيـــة بالمغرب، من خلال ما قدمه الأجنبي فـــي هـــذا الموضوع، ثم كيف واجه المحلي هذا التنظير، وكيف أخذ به، وانطلق منه لبنـــاء معرفـــة داخلية محلية، كما أن إنتاجات الأجنبي وإنتاجات المحلي توفر معرفة متناسقة ومتكاملة.

إن هـــذه الثنائيـــة لم تخرج عن نطاق ما عرفته النظرية الانقســـامية من تعقيب ونقد؛ لـــذا يجـــب وضع الدارس لهـــذا المقال في الإطار الذي يتم فيـــه تناول الموضوع، تفاديا للفهم الخاطئ الذي ســـيقوده إلى التســـاؤل عن مآل الأطروحات والدراسات والأبحاث والتقارير والكتب التي أنتجها باحثون وأكاديميون مغاربة في هذا المجال. ونحن لم نغفل هذا الإطار بل حاولنا رســـم بعض المباحث الكبرى لحضور الفعل الاحتجاجي في ثنائية الأجنبي والمحلي في فترات فكرية معينة، لها ســـياق خاص، حيـــث عرفت الحركات الاحتجاجية حضورا بارزا فـــي الحقل الأكاديمي والبحثي، نظرا إلى الأبحاث التي أصبحت موضوعا لها، والإشكاليات التي يتم عرضها للبحث.

وعلاوة على ذلك سنطرح مجموعة من التساؤلات لمعالجة هذا الموضوع: ما هي المداخل التي انطلق منها الباحث الأجنبي للتنظير للفعل الاحتجاجي بالمغرب؟ وما هي المنطلقات التي اتخذها الباحث المغربي (المحلي) للرد على المعرفة التي قدمها الأجنبي؟ وما هي معايير الاتساق بينهما؟

أولًا: الأجنبي والفعل الاحتجاجي بالمغرب

شكَّل الإرث الكولونيالي والأبحاث الأجنبية حول المغرب أحد أهم المراجع والمصادر البارزة، نظرا إلى ما توفره من معطيات ومعلومات تمكن من الاطلاع على الواقع الاجتماعي للبلاد من حيث البنية والتنظيم، بالرغم من إسهاب الملاحظات والانتقادات الموجهة إلى الكتابات التي أنتجها الأجنبي حول المغرب، لكن تبقى للإنتاجات المحلية مكانة هامة نظرا إلى ما قدمته من أبحاث إثنوغرافية ومعطيات ميدانية حول المجتمع المغربي.

وتفيدنا هذه الأبحاث والدراسات التي قدمها باحثون أجانب، سواء في فترة الاستعمار أو ما بعده، في تفسير وفهم المجتمع المغربي في مختلف الحقول السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع وعلاقتهما بالسلطة. ومن هنا سننطلق لاستدعاء الخارجي لدراسة علاقة المجتمع بالسلطة من منطلق الظاهرة الاحتجاجية والحركات الاجتماعية بالمغرب، للتعرف عليها من خلال ما كُتب في هذا الإطار في زمن الاستعمار وزمن الاستقلال. ونحن نرى أن ما قدم في هذا الشق أساس لتفسير وفهم وتأويل الفعل الاحتجاجي بالمغرب بحضوره كفعل جماعي داخل المجتمع.

وتبقى أهمية الأجنبي أساسية في دراسة أنساق المجتمع وفهم بنية السلطة وما يطبعها من صراع وفوضى وتوافق ووحدة واستقرار، والإلمام بتركيبة الفاعلين في الحقل السياسي، وكيفية تدبير شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تتيح هذه الدراسات فرصا لمعالجة طبيعة السلطة السياسية، وأهمية الوظيفة الدينية ودورها في الحفاظ على الاستقرار؛ مما ينتج التوازن بين المجتمع والسلطة.

إن التنظير الخارجي للاحتجاج والتمرد بالمغرب لا ينفصل عن المقاربة التاريخية للقبيلة والمخزن كمدخل أساسي لقراءة الفعل الاحتجاجي المغربي، وما عرفته الفترة

الممتـــدة من 1894 إلى 1912 وهي مرحلة حاســـمة في تاريخ "مؤسســـة المخزن" والقبيلـــة بالمغرب، وذلـــك بفعل التحولات في بنية الســـلطة والتراتبية الاجتماعية، وتأثر علاقة القبائل بالسلطة المركزية. وقد شهدت هذه المرحلة أحداثا هامة، تغيرت فيها أحوال المخزن والرعية، بفعل الضغوط الخارجية والداخلية، واشـــتداد المنافسة بين الدول الاســـتعمارية على احتلال البلاد؛ مما أثر ســـلبا في العلاقات بين السلطة المخزنية والمجتمع(6)، ونتج عنه انفلات بعض القبائل من السلطة المركزية وبروز ثنائية قبائل المخزن وقبائل السيبة.

وقـــد أدى تزايـــد الضغط الجبائي خلال عهد العزيـــز الأول 1880–1900 إلى تمرد القبائل جراء تعسفات السلطة؛ فوقعت إضرابات وانتفاضات، أزّمت الأوضاع الداخلية والخارجيـــة للمجتمع المغربي في تلك الفترة. وإذا كانت الجباية قد شـــكلت نقطة تصـــادم واضطرابات بين بعض القبائل والمخزن قرونا طويلة، فإنها ظهرت بشـــكل كبير في القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ برزت بشكل كبير في عهدي المولى عبد العزيز (1894–1908)، والمولى عبد الحفيظ (1908–1912) تزامنًا مع تزايد التدخل الأجنبي في شـــؤون البلاد، وضعف ســـلطة المخزن، وعدم قدرته في حالات عديدة على بسط سيطرته على مجموع الرعايا المغاربة(7).

إن انـــفلات علاقة بعض القبائـــل بالمخزن، وتصادمهما، باشـــتداد الضغط الجبائي والتعســـف واســـتفحال مالية المخزن، ســـاهم في ارتفاع وتيرة الاضطرابات القبلية والتمـــردات وزاد خطورتها؛ فأصبحت تلـــك التمردات أهم عواقب الضغط الجبائي بسبب فشل السياسة الجبائية والتسخيرية التي نهجها المخزن. ويمكن إرجاع حركة التمرد إلى ثلاثة عوامل أساســـية تتجلى في: مســـألة البيعة، والإرهاق الجبائي، ثم صراعات حكام القبائل المحليين فيما بينهم(8).

تعددت المدخلات المســـاهمة في نشـــوب الصراع بين القبائـــل والمخزن، وكانت لها انعكاســـات عديدة أهمها ظهور فئة من الأعيان وممارســـتها لحيف جبائي داخل المجتمع، ودخول فئة من الأعيان في صراع مع الســـلطة المركزية، للاســـتيلاء على أراض وممتلـــكات؛ ممـــا زاد تفاقم الوضعية الماليـــة للمخزن، إضافة إلى الحركات المعارضة للســـلطة المركزية التي كانت عاملا رئيســـيا في اســـتنزاف مالية المخزن وتراجعهـــا، وأهمها حركة الجيلالي الزرهوني (بوحمـــارة) ومخلفاتها على الجانب

المالي للمخزن بارتباك هذه البنية باعتبارها معارضة تمردية قوية ضد السلطة المركزية.

إن حركة الانتفاضات هذه لم تكن موجهة، في عمومها، ضد المخزن ورئيسه السلطان، بل كانت موجهة أساسا ضد القادة الجائرين. فهي لم تكن تعبر عن رفض لسلطة المخزن، بقدر ما جسدت عنفا مضادا لتعسف القادة، كما ساهمت أيضا صراعات العديد من القادة فيما بينهم في الإضرابات القبلية، وعرقلتها لمحاولات المخزن لوضع حد لمجموعة من الصراعات والانتفاضات(9).

وقد ظهرت زعامات محلية تمتعت بنفوذ وهيبة سمحا لها بإعادة إنتاج رموز السلطة المركزية؛ مما طرح رهانا على المخزن كسلطة مركزية لاحتواء هذه الزعامات(10)، حيث أصبحت هذه الفئات تحظى بمكانة داخل المجال المحلي(11)، ومن ثم صارت تحديات أمام المخزن، وهو ما دفع المخزن إلى التنقل بشكل كبير والتحرك ميدانيا، في تنقلات وحركة مألوفة، الغرض منها التقرب إلى الفئات التي تشكل تحديا كبيرا له، في صنع تمردات وانتفاضات. وهكذا أصبحت سلطة منافسة، ساهمت في تقسيم المجال إلى بلاد المخزن وبلاد السيبة، نتيجة مجموعة من العوامل التي ساهمت في تزايد حدة الصراع والتمرد وأخفق المخزن في إيجاد حل لها، وتتجلى في غياب العدالة الجبائية حيث لم تشمل كل الفئات المكونة للمجتمع المغربي، بل اقتصرت على إعفاء فئات مثل الشرفاء والمرابطين ورجال الزوايا والعلماء، كما أن هناك أيضا تفاوتا بين القبائل في الأداء الجبائي.

ويقول إدموند دوتي (Idmond Doutté) إن تعبير تعارض بلاد المخزن مع بلاد السيبة، غير صحيح؛ لأن المغرب يخضع بدرجات وأشكال متفاوتة لتأثير سلطة المخزن. واستطرد موضحا عدم دقة محاولات رسم خريطة للمغرب تبين المناطق الخاضعة للسلطة والمناطق المتمردة عليها؛ لأن المفهوم الأوروبي للإمبراطورية يختلف جذريا، عن المفهوم الإسلامي، حيث إن الأوربيين يفكرون انطلاقا من مفاهيم الحدود الترابية، بينما يفكر المسلمون انطلاقا من مفهوم بيعة السكان للسلطان"(12).

وبالتالي، ساهمت الدراسات والأبحاث التي قدمها الأجنبي في تقديم تلميحات حول الاستقرار المغربي وضبطه بواسطة العرف والقانون ولو في قلب الأزمات والتمردات، مثل التمردات التي عرفها الريف المغربي خلال السنوات الأولى من الاستقلال، وهذا

ما بينه إرنست غيلنر (Ernest Gellner) بقوله "منذ استقلال المغرب عام 1956، وقع عدد من الثورات الريفية الثانوية نسبيا، في مناطق الريف الأساسية. فالمغرب دولة مستقلة مرت بفترة استعمارية مختصرة (1912–1956)، وهي ذات بناء اجتماعي هو خليط غريب من مجتمع قبل صناعي وجزئيا مجتمع حضري، به قطاع حديث برز بسرعة خلال الحكم الأجنبي. وعدد سكانها الحالي هو 11.5 مليون نسمة، حوالي نصفهم (لا أحد يعرف بالضبط) من البربر ورجال القبائل الريفيين الذين حافظوا بشكل جيد على التنظيم القبلي. وبقية السكان هم العرب من سكان المدن والريف (دون ذكر الأقليات اليهودية والأوروبية)"(13).

إن معالجة إرنست غيلنر للانتفاضات والتمردات في الريف وعرضها للدراسة والبحث، ربط إمكانية فهمها بتفسير السمات التي وصفها بأنها "غريبة ومدهشة"، ومنها على حد وصفه(14):

أ- تتحطم الانتفاضات بسهولة جدا، وهذا أمر مدهش بالنظر إلى تاريخ المغرب في الماضي؛ حيث يعامَل قادة التمرد، عند القبض عليهم، بتسامح. ورغم أنهم يُسجنون فترات غير محددة، فإنهم لا يُقتلون. وهذا أمر غريب عجيب.

ب- أن الانتفاضات عموما لا معنى لها، بالمعنى الحرفي للعبارة. فمثلا: رجال القبائل من الذين يدعون أنهم أنصار شخص ما يقومون بانتفاضة أو تمرد بينما يكون ذلك الشخص في منصب رسمي، لنقُل رئيس وزراء. أو كمثال آخر: يدعي قائد ريفي أنه من أنصار أحد أفراد الأسرة الحاكمة ويقوم بتمرد، فيقوم هذا الفرد نفسه بإخماد التمرد الذي قام به من يدعون أنهم أنصاره، وقاموا بالتمرد نصرة له.

ولا تبدو هاتان السمتان محيرتين جدا لمن على دراية بماضي المغرب: لكن على الأقل من أجل المجادلة فقط، يجب أن أسأل عما إذا كانت هذه السمات عجيبة جدا بحيث يمكن قبولها حتى في ضوء التاريخ المغربي الحديث(15).

لم يكتف أرنست غيلنر بهذا القدر فيما يخص دراساته لنماذج من تمرد الريف المغربي، بل عمل على رصد مجموعة من التفسيرات الخاطئة التي قدمت في هذا الإطار، والتي يراها لا تحمل الصواب في فهم وتفسير هذه التمردات، واتخذ مجموعة من التفسيرات الصادرة من طرف: المستمع والقارئ، والصحافيين،

المستوطنين الأوروبيين في المغرب، والمراقبين من خارج المغرب، وتفسيرات متقدمة بين المغاربة أنفسهم.

وعرض غيلنر مختلف التفسيرات لتمردات الريف، التي اعتبرها خاطئة في تفسير نماذج من تلك التمردات، واستُقبل طرح غيلنر بالنقد والتعقيب وتفسيرات مغايرة ومخالفة.

ارتأينا عرض هذه التفسيرات الخاطئة التي قدمها غيلنر وعقب عليها بتقديم تفسيرات يراها أقرب إلى الصواب، قصد إيضاح أن الخارجي الدارس للمجتمع المغربي عموما وبالأخص للتمرد والانتفاض، لا يمكن القول إنه يستهلك كل ما قدم من التفسيرات عن المجتمع المغربي دون اختبارها ومساءلتها سواء تعلق الأمر بالتفسيرات التي طرحها الأجنبي أو التي أنتجها أفراد المجتمع المحلي. وبالتالي تبقى إنتاجات الأجنبي أساسية فيما يخص تقديمه لتوصيف ورؤى وتفسيرات التمرد بالمجتمع المغربي. وتعد هذه التوصيفات التي عرضها أرنست غيلنر قيمة مضافة ومدخلا أساسيا في فهم الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب؛ إذ تبقى المقاربة التاريخية أساسية في فهم الأفعال الجماعية. ومن بين هذه التفسيرات نذكر:

- التفسيرات المفضلة عند الصحافيين الذين يعلقون على الشؤون المغربية، ولا يحاولون أن يفكروا فيها بمنطق متجانس. فهذه الشؤون لم تكن قط عقلانية أو قابلة للمنطق العقلاني. فهي أمر خاضع للشخصيات والعواطف اللاعقلانية والحوادث وغيرها... ولا توجد تفسيرات ممكنة أو مطلوبة لسلوك هؤلاء الناس. وعقب غيلنر على هذه التفسيرات بقوله "ورغم أن هذا التفسير سطحي وخاطئ أو مغلوط فإن التكرار هو الذي يرغم الصحافيين أنفسهم على تقديم مثل هذه التفسيرات المغلوطة، عندما يحاولون تقديم نوع من الوصف المتجانس، وهذا أمر في غاية الأهمية"(16).

- تفسير يفضله المراقبون من خارج المغرب، وهو تفسير يرى أن هذه التمردات الريفية إنما هي محاولات من طرف رجال القبائل لتغطية استقلالهم القبلي السابق. ويدين هذا التفسير بجاذبيته السطحية إلا أنه يتناسب مع صورة نمطية واسعة الانتشار وشعبية عن البربر، ورجال القبائل عموما، بوصفهم قساة أقرب إلى النبيل المتوحش ويكرسون حياتهم للتقاليد القبلية ويحرصون على الحفاظ عليها في نقائها من أجل بقاء بيئة إثنوغرافية رافضة لأي تدخل خارجي على الإطلاق.

ويرى غيلنر "أن هذا التفسير يجتذب بشكل جزئي خصوم المغرب الجديد المستقل الذين سيرحبون بأي عمل من شأنه أن يظهر عجزه عن الحفاظ على ولاء رعاياه. وأضاف "في الحقيقة، أنا واثق في ضوء سمات وخصائص هذه الانتفاضات الريفية، بأن الملاحظة الميدانية والاعتبارات العامة، ستوضح أن هذا التفسير خاطئ. وحينما قدم رجال قبائل الريف في أكبر انتفاضة قائمة شكاوى للحكومة المركزية، فإن القائمة كانت تشمل شكوى بأن المنطقة تشكو من قلة الإدارة والإهمال. وحينما وُوجه رجال القبائل ببدائل للتقاليد وذُكِّروا بمحاسن وفوائد التحديث والتصنيع، تصرف رجال قبائل المغرب هؤلاء بحسب وجهات نظر السيد تشارلز سنو بدلا من وجهات نظر الدكتور ليفيز: بغض النظر عن ماهيتها، هي ببساطة ليست حركات من أجل إعادة الماضي"(17).

لذا لا يمكن فهم مظاهر الصراع بين المجتمع والدولة، دون الرجوع إلى التاريخ القديم وما راكمته البنيات التقليدية من انتفاضات وانقسامات، دارت بين المخزن والقبيلة، كما عرفت فترات الاستعمار مقاومة ضد المستعمر، في حين أن الأفعال الاحتجاجية التي شهدها المغرب عقب الاستقلال والتي اتخذت طابعا عنيفا وتمردا، بسبب الصراع بين المؤسسة الملكية والمعارضة، تقتضي فهما واسعا وليس ضيقا، من خلال ما قدمه الأجنبي من تفسيرات ومقاربات معرفية مهمة.

وبالتالي يمكن ملامسة حدود التوافق بين المقاربة التي قدمها غيلنر وما قدمه هانك جونستون (Johnston Hank) في تناوله لذخيرة الاحتجاج فيما قبل الدولة الحديثة بقوله "تتوافق ذخيرة الاحتجاج قبل الحديث مع شكل من المجتمع كان يتصف أساسا بأنه مجتمع ريفي، محلي، زراعي تقليدي، يعرف درجة واضحة من التدرج الاجتماعي، [...] فإن الاحتجاج في المجتمع قبل الحديث كان محليا، ومحدودا في حدوثه الزمني، كما كان في الغالب يتم على نحو درامي لأنه يتشكل عبر فعل مباشر يعبر عن مطالب ومظاهر حرمان"(18)، وتزيد حدة التقارب عندما يطرح هانك جونستون نماذج من احتجاجات عرفها مجتمع ريفي محلي أدت إلى انقسام بين الدولة الوطنية والمجتمع المحلي.

ولقد اهتم الدارسون الكولونياليون والأنجلوساكسون بدراسة الحقل السياسي المغربي في فترة الاستقلال، ولاسيما ما يتعلق بإشكالية علاقة السلطة بالمجتمع،

بتفكيك طبيعتها ومحدداتها، وكيفية تدبيرها، والصراع بين النخب السياسية والسلطة، وكيف حاولت المؤسسة الملكية استقطاب النخب القروية، وإفشال المعارضة عن طريق إحداث انقسام وتوتر داخلها لإضعاف دورها بوصفها فاعلا معارضا ينافس السلطة.

تعتبر النظرية الانقسامية أحد أهم النماذج النظرية التي اعتمدها بعض الباحثين قصد تفسير الحقل السياسي المغربي وما يدور داخله، ثم إعادة النظر في الاحتجاج وما يجعله لا يصل إلى ذروته أو تحوله إلى ثورة، وهذا ما طرحه جون واتربوري (John Waterbury) في كتابه أمير المؤمنين والنخبة السياسية بالمغرب، ويقول في هذا الصدد "تكمن الحياة السياسية في المغرب إذن في جو الأزمة والتوتر، والمناوشات المستمرة بين الوحدات السياسية، وكل ذلك يساهم في واقع الأمر في الاحتفاظ بتوازن المجتمع، وإعادته عند الضرورة"(19).

لا يمكن إغفال طرح واتربوري في دراسته للحقل السياسي بالمغرب تطبيقا لمنظور الانقسامية التي وظفها في معالجته النخب السياسية والطبقة الحاكمة، والسلوك الاحتجاجي، وحضرت أطروحته بشكل كبير في دراسة الحقل السياسي المغربي وفق الطرح الانقسامي، رغم ما عرفه الصراع من تغيير، مشيرا إلى أنه "تتغير أطراف النزاع والصراع لأن هدفه لم يعد حل نزاعات وخلافات قبلية موزعة على أرجاء البلاد، وإنما أصبحت الخلافات تتم في مستوى أعلى، ويتعلق الأمر بالأحزاب والتنظيمات والنقابات أي بالنخبة السياسية الوطنية أي التي تؤثر في صناعات القرار"(20).

وتظهر أهمية هذه الخلافات على النظام السياسي، وكيف عملت المؤسسة الملكية على توظيفها من أجل حماية مكانتها وضمان بقائها، في الوقت الذي عرفت منافسة من أحزاب سياسية تنافسها على السلطة كالتنافس بين حزب الاستقلال والمؤسسة الملكية، هذا ما يوضح طرح جون واتربوري في مسألة عمل الملك على إحداث انقسام داخل النخبة السياسية. أي النخبة التي يراها تشكل عنصرا أساسيا في إثارة الشغب، سواء تعلق الأمر بالنخبة الموالية للملك أو النخبة المعارضة(21).

وترى إحدى الباحثات أن مما يبرر الانقسام، حسب جون واتربوري، عجز النظام عن إدخال تغييرات جذرية. ذلك أن "النظام الانقسامي يسعى باستمرار إلى تحقيق توازن داخلي" لا يحدث إلا في حالات نادرة ويتعذر الحفاظ عليه مدة طويلة. لكن

ذلك لا يمنع من انعدام توازن دائم لفائدة عناصر معينة داخل النظام. فعلى غرار ما يحدث داخل القبيلة، كلما أحرز أفراد أو جماعات امتيازا يهدد التوازن على صعيد النخبة السياسية، تتحالف الوحدات الأخرى "لموازنة أو تحطيم السلطة المتراكمة" من جراء ذلك. لذا يرى جون واتربوري أن المشاركين في اللعبة السياسية داخل نظام انقسامي ينظرون إلى السلطة من زاوية سكونية"(22).

ومن بين الخلاصات التي توصل إليها جون واتربوري "أن احتجاجات المغاربة ليست في آخر المطاف سوى زوبعة في فنجان، على اعتبار أن المغرب السياسي يعيش ركوده وثباته منذ 1956 وأن النخب لا تلبث أن تعيد إنتاج ما ترسمه الدولة في هذا المجال، في غياب تام لأي استحضار فعلي للجماهير(23).

وفي السياق نفسه، يرى ريمي لوفو (Rémy Leveau) "أن المؤسسة الملكية تعمل على التقرب من النخب القروية، بدعم النخب المحلية واستقطاب طبقات اجتماعية أخرى كان من الممكن أن تنضم هي أيضا إلى الاستفادة من الإصلاحات"(24)، وذلك مخافة صعود النخب السياسية الحضرية بشكل يؤثر في مكانة المؤسسة الملكية، فالحفاظ على استمراريتها يتطلب منها العودة إلى استعادة النخب المحلية القروية لتكون منافسا آخر في الساحة السياسية، وهو ما سيكون له دور في إخفاق المعارضة.

وهكذا يعتبر التنظير الأجنبي للمجتمع المغربي ضمن الممكنات البحثية المتاحة لاكتشاف المجتمع المغربي على مستوى البنية والنسق؛ لذا لا يمكن تجاوز المعرفة الأجنبية حول المغرب باعتبارها معطى أوليا يفتح الباب أمام التنظير الداخلي للعمل على إنتاج أبحاث ودراسات، انطلقت من الأدبيات السابقة المتوفرة سواء باعتماد النقد أو التقييم؛ مما يساهم في تعميق الرؤية حول البنيات السياسية والبنيات الاجتماعية والبنيات الثقافية، والعلاقة التي تجمع بين المجتمع والسلطة من جهة، ومن جهة أخرى يساعد على الفحص والتنقيب أكثر عما يتميز به النظام القديم والنظام الحديث باعتبارهما ثنائيتين بارزتين يمكن إدراجهما في إطار التقليد والتحديث والثابت والمتحول.

ثانيًا: الأبحاث المغربية والبحث عن توصيف المحلي

يتطلب التنظير والبحث في موضوع الحركات الاجتماعية والأفعال الجماعية بالمغرب العودة إلى ثنائية منهجية مهمة وهي المحلي والأجنبي، وذلك قصد رصد التعارض الذي يظهر أحيانا والذي يتبناه المحلي في تضاد مع الأجنبي، وذلك بهاجس البحث عن معرفة سوسيولوجية وأنثروبولوجية محلية، ويبقى هذا الأمر ساريا على أغلب الموضوعات التي درسها الأجنبي في فترات زمنية معينة، أو بالأحرى الأبحاث والدراسات التي أعادت توظيف بعض النظريات أبرزها الانقسامية في دراسة المغرب.

ويبقى الاحتجاج والانتفاض من ضمن الموضوعات التي عرفت هذا النقاش، وبالتالي لا يمكن تناولهما دون تقديم قراءات وملاحظات أنتجها المحلي في هذا الإطار، وانطلقت أحيانا من مجموعة من الانتقادات لأطروحات وكتابات الخارجي، وخاصة في توظيفه النظرية الانقسامية كبراديغم تفسيري للمجتمع المغربي في مختلف الجوانب، وامتدادها إلى تفسير ودراسة الحقل السياسي المغربي وأشكال الصراع التي يعرفها وكيف يحافظ النظام على مكانته واستقراره الأمني.

وإن الخوض في تناول المحلي ومساهمته في هذا الحقل دراسة وبحثا وتدقيقا وتفسيرا، يستدعي عرض ردوده على ما أنتجه الأجنبي وبالأخص في تناول الكتابات والدراسات المعتمدة على النظرية الانقسامية في التفسير والتحليل، وقد لقيت هذه النظرية كما هائلا من النقد والتقييم.

وبالتالي لا يمكن تناول التنظير الخارجي بمعزل عن النقاش والجدال العام الذي خاضه المحلي في البحث عن إيجاد نماذج نظرية لتفسير المجتمع المغربي مستمدة أصولها من الداخل، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها نقد الإرث الكولونيالي وما يحمله من إثنوغرافية وإثنولوجية وأنثروبولوجية، باعتباره لم يخل من الإيديولوجية، ولم يتسم بالجدة في التنظير والبحث والتنقيب العميق؛ مما شكل منطلقات أساسية لنقد النظرية الانقسامية، والبحث عن الذات لدى المحلي لدراسة المجتمع، قصد وضع إرث أنثروبولوجي وسوسيولوجي مغربي خالص، له مرجعية مستمدة من المعرفة المحلية، وتؤسس لمفاهيم مستمدة أصولها من بيئتها بحثا عن نماذج نظرية منبثقة من الواقع المعيش.

إن مفهوم الداخلي حسب جون بيار أوليفي دي ساردون(25) يحمل في الأنثروبولوجيا ضمنيا ما بين مستوى واحد إلى أربعة مستويات متضادة أو بالأحرى متراكبة، بشكل إما تناوبي وإما متزامن، وذلك تبعا للسياقات، أو بحسب المؤلفين.

- يمكن أن يحيل مفهوم "الداخلي" إلى خطابات وكلام الذوات والمخبرين.

- يمكـــن أن يحيل مفهوم "الداخلي" إلى التمثلات التي تحملها الذوات من منظور أنثروبولوجـــي، هو في نهاية المطـــاف قريب جدا من المعنى الذي يمكن أن تحمله كلمة "تمثلات اجتماعية" في علم النفس الاجتماعي.

- يمكـــن أن يحيـــل مفهوم "الداخلي" إلى بنى عرفانية، وإلى المبدأ الذي تقوم عليه أســـاليب التفكير وأســـاليب الفعل. إنها إذا مقبولية بنيوية، ونحن ضمن سجل ما هو مسلم به.

وبناء على هذه المعاني التي أعطيت لمفهوم الداخلي، يمكن استنطاق هذا المفهوم فـــي حقـــل العلوم الاجتماعية بالمغرب، بالرجـــوع إلى ما كتبه عبد الله حمودي في هـــذا الباب خاصة عند تناوله لثنائية "الداخلي" و"الخارجي" في دراســـة القبيلة، إذ يـــرى "أن هناك عددا من الأنثروبولوجيين الذين اســـتعملوا المعرفة المكتوبة باللغة العربيـــة إضافة إلى التقاليد الشـــفوية، لكن هذه المحاولات بقيت محدودة، وتركت المســـألة التي تعنيها برمتها جانبا، ونعني بذلك المكانة "الإبســـتيمولوجية" للمعرفة التي أنتجتها منطقتنا"، مضيفا "أما الذين يجمعون الشـــفوي والكتابي، فإنهم يكتفون في الغالب باســـتكمال واحد بالآخر من دون تفكير واع في العلاقة بين الاثنين. في هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى بيرك وكويزينيي ودريش وغيرهم. لكن هؤلاء اكتفوا باســـتعمال الوجهيـــن في توثيقاتهم، لم يقابل يوما تـــراث المنطقة ومفاهيمه بالتقليد الأنثروبولوجي ومفاهيمه"(26).

هذا إضافة إلى كون بعض الباحثين يرون أن منظري الانقسامية اكتفوا بالتركيز على تأثير الانقسام في التماسك الاجتماعي ودور الإسلام في نسخته الإصلاحية في ذلك. ولم يهتموا كثيرا بسيكولوجية الفرد في المجتمعات القائمة على التضامن الآلي(27).

وهذا ما دفع عبد الله حمودي إلى صوغ مشروع فكري انطلق من البحث الميداني قبل الخوض في مصاعبه، للبحث من الداخل في إنتاج خطاب أنثروبولوجي محلي،

كمـا يمكن تمديد العملية نفسـها إلى ميدان العلـوم الاجتماعية برمتها"(28)، ولقد كانـت فكـرة تهميش تراث المنطقـة ومفاهيمهما(29)، حاضـرة عند مجموعة من الباحثيـن والمفكريـن المغاربة (عبد الكبير الخطيبي ومحمـد عابد الجابري وبول باسـكون وعبد الله العروي وعبدالله حمودي، وأحمد التوفيق) الذين يتفقون على فكرة مفادها أن المجتمع المغربي بحاجة إلى دراسـات وأبحاث من الداخل تراعي خصوصية المجتمع والثقافة المحلية من حيث الخطاب والمفهوم.

وذلك في مقابل، ما أنتجه الأجنبي من نظريات وأطروحات تعالج المجتمع المغربي، فكان بناء معرفة محلية هاجسا فكريا يراود مجموعة من الباحثين المغاربة يطمحون لوضـع نماذج وأطروحات بديلة مبنية وفـق مناهج علمية تخدم الموضوعية عوض الإيديولوجيـة؛ مما أدى إلى نقد بعض الكتابات حول المغرب وبالأخص المعتمدة علـى النظرية الانقسـامية، واتخذوا مجموعة من الأسـباب مبـررات لذلك، على أسـاس أن ما قدمته النظرية الانقسـامية تعتريه مجموعة من النقائص، فواجهت كلاً مـن غيلنـر وهارت وآخرين مجموعةٌ من الانتقـادات في توظيفهم لهذه النظرية في دراسات البنيات الاجتماعية بالمغرب، ولا تزال تواجه الأبحاث التي أنجزها الباحث الأجنبي على البيئة المغربية، مجموعةٌ من القراءات والأسئلة والانتقادات المتعددة من حيث المضمون والمفهوم والنظرية والمنهج. يقول إرنسـت غيلنر "كانت الدراسات الاجتماعية والإثنوغرافية الفرنسـية في شـمال إفريقيا من وضع ضباط عسـكريين وموظفين إداريين. رافقت هذه الدراسـات الاستيلاء على شمال إفريقيا، فهي كانت نوعا من التجسس في العمق وكانت مصممة للحكومة"(30).

أمـا رأي عبـد الله العروي فـي الأبحاث والدراسـات الكولونيالية فكان ذا حمولة نقديـة قويـة تحمل في عمقها رفضا ومعارضة لما كتبـه الكولونياليون عن المغرب وتجريده من العلمية انطلاقا من طبيعة مؤلفيه (هم عسكريون، موظفون...)، وواجه هـؤلاء الكتـاب بقوله "من سـوء حظ المغـرب أن تاريخه كتبه لمـدة طويلة هواة بلا تأهيـل: جغرافيون أصحـاب أفكار براقة، موظفون يدعون العلم، وعسـكريون يتظاهرون بالثقافة، ومؤرخون ... يتجاوزون اختصاصهم، وبكيفية أعم مؤرخون بلا تكويـن لغوي يحيـل بعضهم على الآخر، يعتمد هؤلاء على أولئك، وتحبك خيوط مؤامرة لتفرض الافتراضات البعيدة كحقائق مقررة"(31)، ويكمن سبب ضعف جدة الكتابة (الكولونيالية) بالمغرب، بمسـاهمة الانغماس في المسؤوليات داخل الإدارة

الاســتعمارية لدى بعض الباحثين في نقل الكتابة السوســيولوجية والإثنوغرافية من التعاطــي العلمــي الموضوعي إلى احتراف تزييف الوعــي، أي وعي الذات ووعي الآخر(32)؛ مما يتطلب الرؤية من الداخل كبديل لفهم البنيات الاجتماعية والسياسية للمجتمع المغربي، وهو ما يحتاج حســب عبد الله حمودي إلى منهج يعتمد على الإرث الداخلــي لتوليــد المفاهيم انطلاقا من نقد الخطــاب الأنثروبولوجي الغربي ومقابلته بالتراث العربي والأمازيغي لمنطقتنا(33)، واتهم هذه النظرية بضعف المنهج العلمــي والمفاهيمي. مــن جانبه اعتبر عبد الكبير الخطيبي أن "الانقســامية هذيان منهجي"(34)، ورأى أنها "ليست إلا وهمًا إبستيمولوجيا"(35).

كما انتقد أحمد التوفيق توظيفات كلمة "السيبة" في بعض الكتابات الأجنبية إذ رأى أنها نفخت في استعمالها قصد الطعن في فعالية الدولة في حين أن الانتقادات ذات النزعة الوطنية جاءت ردودا إنكارية قاطعة وبين الحدين توجد "السيبة" أو "السائبة" أمرا واقعا كمصطلح له أصله وتخصصه وكوضعية لها جذورها في نمط اقتصاد معين وفي طبيعة دولة لا تتوفر إلا على وسائل محدودة"(36).

وبناء عليه، لا يمكن فهم الظاهرة الاحتجاجية والســلوك الاحتجاجي لدى المغاربة وعلاقتهم بالفضاء العمومي خارج نسق القبيلة وبنيتها لأن هذه الأخيرة كانت عنصرا أساســيا في البحث في تأريخ الانتفاض في المغرب، تحديدا لعلاقتها مع المخزن، ويســتدعي الأمر الرجوع إلى الشــق الأنثروبولوجي والسوسيولوجي لمعرفة الثابت والمتحول، مما ينفع في تحليل موضوع بحثنا الذي يتميز بتحول مجتمعي من جهة، ويتخذ طبيعة المجتمع وخصوصياته من جهة ثانية.

ولهذا يعتبر التطرق إلى رؤية المحلي ومعارضته أحيانا لأطروحة الانقســامية عنصرا أساسيا ليس فقط في فهم تحولات المجتمع، بل أيضا في فهم وتفسير وتقديم تحليل دقيق لما يعرفه المجتمع المغربي من تحولات وحركية في موضوعات وظواهر عدة أهمها: الاحتجــاج والانتفاض والحركات الاجتماعية، هذه الموضوعات التي تتميز بديناميات المجتمعات وتحولاتها.

يعتبــر موضوع دراســة المغــرب من طرف "المحلي" قصد تقديــم تنظير مغاير لما قدمه الأجنبي من تفســيرات وتحليلات تدرس المجتمع المغربي، من الموضوعات التي تجري عملية إعادة طرحها في الحقل الأنثروبولوجي والسوســيولوجي؛ ولهذا

أصبحت المناداة بالتنظير من الداخل أحد الموضوعات التي تعلو داخل الحقل الأكاديمي المغربي، وأهمها موضوع الاحتجاج فأصبحت دراسات وأبحاث تتدفق بشكل كبير في هذا الميدان، بتقديم إطارات نظرية ودراسات إمبريقية، استعانة بأطر نظرية للحركات الاجتماعية والفضاء العمومي.

غير أنه لا يمكن الحديث عن القطيعة مع التنظير الخارجي للمجتمع المغربي، بل هناك تقاطع ونقط تلاقح إما بالقبول أو الرفض.

عرفت فترات الستينيات والسبعينيات عدة محاولات من الباحثين المغاربة لدراسة الحقل السياسي المغربي وما يعرفه من توترات غير أن الأبحاث المتعلقة بالحركات الاحتجاجية والأفعال الجماعية ظلت ضئيلة في ذاك الوقت، بسبب إكراهات الواقع وما يعرفه من السلطوية التي لها أثر على الكتابة في قضايا ذات ارتباط بالحقل السياسي.

وهذا لا يحد من أهمية المحلي في هذا الموضوع وما أنتجه من دراسات مهمة وقفت عند مجموعة من المواضيع مثل: المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، السلطة، الصراع، الحقل السياسي، وتذكر أيضا فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينات باعتبارها أزمنة عرفت انتفاضات عديدة، وفترات ليست عادية بغض النظر عن علاقة المجتمع بالدولة وما يطبعها من توترات وصراعات، وبالتالي لا يمكن إغفال هذه الفترات في دراسة الإشكاليات السياسية بالمغرب بما فيها الأفعال الجماعية، فهي حلقة وصل تاريخية تمهد لمعرفة التطور الذي شهده المغرب مجتمعا ودولة.

تستدعي دراسة المقاربات والأطروحات المفسرة للفعل الاحتجاجي بالمغرب عدم إغفال السيرورة التاريخية له في فترات تاريخية مهمة، تعتبر حلقات أساسية في فهم الثقافة الاحتجاجية بالمغرب، وعلاقتها بالسلطة، وكيف تظهر الصراعات، وطبيعة العلاقة بين القبائل والمخزن، وظهور ثنائية قبائل المخزن وقبائل السيبة، مرورا بفترة الحماية والاحتجاج والمقاومة، ثم الدخول إلى الاحتجاج في الفكر الكولونيالي والفكر المغربي المعاصر، والمقاربات التي يحملها، ومنطلقات تفسير ودراسات الحركات الاجتماعية بالمجتمع المغربي، بفهم حيثيات الصراع السياسي والاجتماعي في فترة الاستقلال، ويقترن تفسير حرية الاحتجاج في ثالوث: الدولة، الحرية، القانون.

وفي السياق ذاته الرجوع إلى تاريخ المغرب الذي لا يخلو من المؤسسات والتنظيمات التقليدية "القبيلة، أجماعة، الحنطة"، هذه المؤسسات التي تتميز باختلاف أدوارها وتوزعها بين تضامنية، تشاورية تنظيمية، وتسيير جماعي، كما يحضر العرف بقوة في تسيير المجتمع، ويعتبر حسب الأستاذة رحمة بورقية: "قانون استراتيجية يتم بواسطتها الحفاظ على تلاحم النظام القبلي (وكان) هما إيديولوجيا أكثر من أن يكون واقعا، لذلك كان العرف تعبيرا عن هذا التلاحم وفي نفس الوقت واجهة للدفاع عما يهدد كيان هذا التضامن"(37)، لأنه من الصعب فهم سياق الصراع الاجتماعي بالمجتمع المغربي دون تحديد علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة القبيلة بالسلطة، حيث تتجلى العلاقة في هذه المجتمعات في العلاقات الوشائجية والروابط ذات الصلة بالمجال والدم.

وهذا ما يدخل في سلطة الموروث، حسب ما ذهب إليه عبد الإله بلقزيز في هذا الصدد "سلطة الموروث الاجتماعي: التعايش بين البنى التقليدية الموروثة، والبنى الحديثة في الاجتماع العربي، وما يوافقه وينجم عنه من تداخل بين علاقات النظام الاجتماعي القديم وعلاقات النظام الاجتماعي الحديث في بنية اجتماعية واحدة، تم التجدد المستمر لمفعول علاقات البنى التقليدية في الاجتماع السياسي العربي المعاصر"(38).

كما أن التحديث والتقليد حاضران في التحدث عن الأشكال الاحتجاجية بالمغرب التي لا يمكن تقييدها في ظل التقليد والموروث ولا يمكن عزلها وفصلها عن هذه البنيات، ويظهر الأمر بشكل جلي في تدبير الحركات الاحتجاجية بتدخل المجتمع باستعمال طرق أساسها نابع من البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع المغربي، وذلك مما تعرفه السلطة من مرجعيات مزدوجة، حسب ما أكده الأستاذ محمد الحبابي "فالسلطة في المغرب وعبر مر التاريخ مقيدة، ذلك أن سلطة السلطان لم تكن تخرج عن شرطين أساسيين هما: الإسلام والتقاليد المغربية"(39).

ثالثًا: المحلي والأجنبي: بين الترابط والاتساق

وفي محاولة لسبر أغوار هذا الموضوع، يمكن القول بأن المحلي والأجنبي يشكلان ثنائية أساسية في فهم الحركات الاحتجاجية في المغرب كعنصر أساسي داخل الموضوعات الشاملة المتمثلة في المجتمع وما يضمه من أنساق متعددة، والسؤال

المطروح هو: هل يمكن أن تفوق مزايا هذه الثنائية -إذا استخدمت بحذر واعتدال- سلبياتها؟ الجواب هو "نعم"(40)، وذلك بالعمل على الاتساق بين الاثنين على أساس خال من أحكام مطلقة ومبني على إبستيمولوجية تطبيقية خالية من الطرح الإيديولوجي والنزعة الوطنية والهوياتية، لأن الانغلاق على المعرفة الداخلية ورفض ما قدمه الأجنبي عن المغرب بنية ونسقا، يمكن أن يسبّبا عرقلة مسار إنتاج معرفة خالصة مفسرة للواقع المعيش، وأقصد هنا بالضبط موضوع الحركات الاجتماعية والأفعال الاحتجاجية، حيث يمكن أن تنقلب هذه المعادلة إلى عكسها إذا عمدنا إلى استعمال أحد طرفي هذه الثنائية، للخوض في أي موضوع كان، أو إذا ما "لعبنا" على تعارضهما أو عدم توافقهما بدلا من تكاملهما وتداخلهما، هذا ما حدث منذ ثلاثين عاما في الأنثروبولوجيا الأميركية، حيث احتدم فترة من الزمن جدل غير موفق حول ثنائية داخلي/ خارجي(41).

ما دام هناك ترابط الفهم السوسيولوجي بين الداخلي والخارجي، والذاتي والموضوعي مما يحيل إلى الفهم السوسيولوجي لهذه الثنائيات(42)، فلا يمكن الدخول في المفاضلة بين الاثنين، أو نفي أحدهما، في حين يبقى الاتساق والتكامل والتناسق بين الداخلي والخارجي عنصرا مهما في إنتاج معرفة كاملة المعالم، بما تحمله من تراكمات ذات قيمة مضافة على المجتمع موضوع الدراسة.

ويمكن أن ننطلق هنا، من التفسير الذي قدمه بايك فيما يخص التعارض بين "الداخلي" و"الخارجي" على مستوى لساني بحت، مؤكدا أنه نتاج مقاربتين مختلفين اختلافا شاسعا، غير أننا سنعمل على تجاوز هذا الطرح والعمل على مقاربة الموضوع في توجه يؤكد مدى العلاقة بين الداخلي/ المحلي والخارجي/ الأجنبي والذاتي والموضوعي، وفي السياق الأنثروبولوجي ذاته يمكن لمناقشة ترابط الذاتي والموضوعي أن تأخذ صيغة معالجة سؤال: كيف يتولد الموضوعي من الذاتي؟ والعكس صحيح، ففي المغرب كباقي دول شمال إفريقيا تعتبر كتابات وأبحاث الخارجي منطلقا أساسيا للداخلي في توفره على وعاء فكري ومعطيات مختلفة ومتنوعة وأبحاث إثنوغرافية، أسهمت في فتح الباب للنقد والتقييم ثم البحث عن مقاربات مغايرة لأطروحات الأجنبي وبالأخص ذات العلاقة بالطرح الانقسامي، ثم التوجه إلى التنظير من الداخل قصد بناء معرفة محلية من حيث المنهج والمضمون والمفهوم.

ويمكن ملامسة أهمية الخارجي في التنظير المحلي من خلال ما سبق تناوله من أطروحات نقدية ضد الإرث الأجنبي خاصة النظرية الانقسامية، وشكلت هذه الانتقادات والقراءات التي قدمها باحثون من الداخل نقطة أساسية تربط بين إنتاجات الداخلي والخارجي، سواء بتقبلها أو رفضها. في كلتا الحالتين، يتضح مدى الاتساق بين الاثنين فيما يتعلق بفهم وتفسير المجتمع المغربي على كافة الموضوعات وفي شتى المجالات، ثم بالأخص فيما يتعلق بفهم التوترات الاجتماعية والأفعال الجماعية والحركات الاجتماعية والاحتجاج كسلوك وفعل، ثم قبل هذا كله التمكن من فهم الانتفاض الذي عرفه المغرب في فترات مختلفة من تاريخه.

ويمكن القول إن محاولة المحلي للتنظير في حقول معرفية مختلفة تحضر عنده مفارقات (Paradox)، في دراسة المجتمع في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بحضور الثنائية كمعطى أساسي فرضه الواقع المعيش أو بالأحرى كبراديغم تفسيري للمجتمع، ويمكن فهم ذلك في ظل التحولات والاستمرارية، أي أن المجتمع المغربي مجتمع ديناميكي. وفي نفس الوقت يلاحظ أن هناك إعادة إنتاج للمعايير وقيم عديدة في الفضاء الاجتماعي بمفهوم بيير بورديو (Pierre Bourdieu).

شكل نموذج المفارقات أحد أهم المقاربات التفسيرية للفعل الاحتجاجي بالمغرب، التي اتخذت مرجعية لها من أبحاث وكتابات كل من روبير مونطاني، وجون واتربوري، وريمي لوفو، وجاك بيرك (Jacques Berque)، بدراساتهم لطبيعة المجتمع المغربي والمفارقة التي يعرفها، وهو ما ينعكس على السلوك الاحتجاجي بالمغرب، تأثرا بطريقة عيش المغاربة، سواء في علاقتهم الاجتماعية الأفقية أو السياسية العمودية، لكونه ظل منذ قرون، محكوما بمفارقة عجيبة قوية(43)، مما يحضر في سلوكهم اليومي، لأن تاريخهم هو تاريخ الأنفة، والاستقلالية، والموت من أجل الأرض والعرض، وهو في الآن نفسه تاريخ التبعية، والخضوع واحترام التراتبية الدينية والسياسية، لأن المغربي حسب الباحث السوسيولوجي نور الدين الزاهي "يحتفل بالقوة، والبندقية، والفروسية والانتماء إلى القبيلة والجماعة، وفي الوقت نفسه من يذكر بهيبة السلطان وبشرفه، والخوف من سخطه وبطشه، يطمح في القرب منه والنهل من نعمه"(44).

وهو ما عبر عنه عبد الكبير الخطيبي بقوله "ينمحي المغربي أمام السلطة تارة، ويتآلف معها تارة أخرى، ومن حيث كونه مسالما ومحبا للمظاهر، يغدو جافا وصامتا حين تفاجئه عاصفة الأحداث. وحين يثور، فإنه يكنس كل ما يعترض طريقه"(45).

وتوصل جاك بيرك (Jacques Berque) في بحثه على البنيات الاجتماعية للأطلس الكبير، وبالضبط في دراسته لقبائل سكساوة، إلى أن نمط عيش المغاربة يحمل مفارقة صارخة بين الحالة الاقتصادية المتميزة بالكفاف والفقر، والنظام الاجتماعي المتميز بالبذخ والترف والإسراف، ويبرز البذخ والإسراف بدءا من الإسراف في الكلام، سواء تعلق الأمر بالترحاب، أو الضيافة، أو ملء فراغات الصمت، وصولا إلى الإسراف في أنماط الحفل والاحتفال والغضب والحزن(46).

ويبرز نور الدين الزاهي أن هذه المفارقة يستعصي فهمها على الماركسية المغربية بمناضليها ومثقفيها، مما يطرح أسئلة لماذا لم ينجز هؤلاء ثورتهم، وأن تأثير هذه المفارقات سيظهر أيضا على الفئة الماركسية التي تتبنى تغييرا داخل المجتمع بتحويل وجهة الاحتجاج إلى الصدام. لهذا يمكن القول إن الماركسيين المغاربة ظلوا انقساميين حتى العظم دون شعور منهم، يثبتون الحضور المكثف والقوي للمخزن وتبعية النخب لمراميه وينشدون التغيير الجذري. غير أن التغيير الجذري لم يقع والاستمرارية ظلت حاضرة، والأنماط الاحتجاجية الصدامية كان مَآلها الاختطافات والاعتقالات ليس إلا(47).

إن توظيف سوسيولوجيا بيرك في هذا الإطار يكمن في اعتبار كتاباته منعطفا فكريا وسوسيولوجيا لكونها أوجدت تناقضات في صميم الكتابة الكولونيالية، وأبانت مأزقها، وذلك بحكم تميُّز جاك بيرك حسب ما بينه محمد فاوبار "بمنهجيته القائمة على التفهم الداخلي لثقافة المجموعات الاجتماعية، ولمنطق سلوك الفاعلين على مستوى البواعث والمقاصد في سياق التغيرات التاريخية، مدركا التفاعلات العميقة بين المجموعات الاجتماعية المتصارعة في الزمان والمكان. لذلك، تبرز لديه بالملموس كفاءة التنقيب عن الوثائق وقراءتها وترجمة معانيها بدقة، والاستقصاء الواسع والمنقطع النظير لمعطيات الميدان المتحولة باستمرار"(48).

لذا لا يمكن استبعاد ما أنتجه الأجنبي في كتابات المحلي بكونه فرضيات أولية طُرحت للبحث وتتطلب التحقق منها، عن طريق إعادة النظر في المجتمع. كما

يحضـــر التنظيـــر الخارجي إما للنقد أو التقييم أو الدحض أو التفنيد، أو فهم الواقعة أو الظاهرة الاحتجاجية، كبراديغم للتغيير، وما يقابله في نفس الوقت من خصوصية المجتمع تأثرا وتأثيرا بالبنى السياسية، والثقافية، والدينية، والاجتماعية، "كمنطلقات" وتمظهـــرات تنعكـــس على الحـــركات الاجتماعية والفضاء العمومـــي، وتنتج ثنائية الاحتجاج والاحتجاج المضاد.

وبالتالي، يمكن التساؤل عن مدى فعالية وجدوى التفسير النظري المحلي للحركات الاجتماعية والاحتجاجية بالمجتمع المغربي من دون استدعاء النظريات الخارجية في ذلك التفسير، وعن مسألة تكامل التفسير المنهجي والنظري بين النظريات والمقاربات المحلية والنظريات المهتمة بالحركات الاجتماعية.

لذا، لا يمكن إنكار أن ما أنتجه الخارجي ونقصد بالضبط الإرث الكولونيالي ساهم في فهم وتفسير المجتمع المغربي من جهة، ووفر أرضية علمية خصبة للبحث كانت سببا في بروز المعرفة الداخلية وإنتاج ثقافة محلية من جهة ثانية.

فكان الأجنبي ســـببا في التحفيز المحلي لإنتـــاج معرفة محلية ووعي بالذات، ومن هنا يمكن القول إن الخارجي/ الأجنبي فاعل أساســـي في إنتاج الداخلي/ المحلي للمعرفة المحلية، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، لكون التراكمات البحثية والدراســـات الإثنوغرافية التي أعدها الخارجي عن المغرب شـــكلت اللبنة الأساس لبروز المعرفة المحلية، وصعود باحثين ينادون بضرورة المعرفة المحلية أي ضرورة إنتاجات الداخلي في فهم الثقافة المحلية والمجتمع المحلي.

أما فيما يخص الأجنبي والمحلي في الحقل المتعلق بالبحث في الحركات الاجتماعية والاحتجاجات بالمغرب، فقد أســـهما معا في تقديم معرفة متكاملة متســـقة بوضوح في فهم الحقل السياسي والحقل الاجتماعي والحقل الثقافي المغربي، وبالرغم من التعارض الذي يطرح أحيانا كعنصر أساسي لابد منه في تناول هذه الثنائية فإن هذا لا ينفي حضور معطى الاتساق بين الخارجي والداخلي.

وبالتالي، يقع فهم وتفسير الاحتجاج المغربي بالمحلي والأجنبي، انطلاقا مما قدماه من تفسيرات في هذا الموضوع، إذ كان الثاني قد قدم الكثير في فترة الاستعمار وبعد الاستقلال مباشرة بتناول الحقل السياسي المغربي وما يعرفه من تصادمات وتجاذبات بين فواعل متعددة.

يعيش المغرب، منذ حصوله على الاستقلال عام 1956، في أجواء شهدت في بعض الفترات توترات سياسية. توجد التشكيلات السياسية باستمرار على شفا المواجهة بينها وبين القصر، لكن نادرا ما تنفجر الصراعات المفتوحة(49)، بداية بالتعارض بين الحركة الوطنية والدولة الذي كان يعكس صراعا محتدما حول السلطة؛ فالحركة الوطنية كانت تسعى للهيمنة على دواليب الدولة الجديدة، بينما كانت الملكية تسعى لتدعيم موقعها بوصفها فاعلا محوريا في الحياة السياسية، واستثمار رمزيتها الدينية والتاريخية والوطنية بأكبر قدر ممكن بهدف تهميش وتمزيق الحركة الوطنية، وبالفعل، فقد نجحت في ذلك باستلهام مشروع الحماية وإتمامه، وإن بشكل غير مباشر(50).

كل هذه المسائل ركزت عليها أغلب الدراسات الفكرية للمجتمع المغربي في تناول الحقل السياسي المغربي في جوانب متعددة، الدولة واستمراريتها، والاحتجاج في الفكر المغربي والسلطة والتسلط، إضافة إلى بناء دولة الحق والقانون، مما سيتم الوقوف عليه كمقاربات فسرت وقدمت أطروحات على فهم الاحتجاج بالمغرب والحركات الاجتماعية في ماضيها وحاضرها.

إن مسار فهم الفعل الاحتجاجي بالمغرب، نظرا إلى أن الدراسات السابقة في هذا الموضوع كلها تناولته من منظور الانتفاضة والتمرد كسلوكين عفويين وأشكال جماعية حاضرة في فترات تاريخية بالمغرب، يبدو نتيجة صراع مركب يرجع إلى أسباب سياسية واقتصادية وثقافية، عرفها المغرب في سياقات زمنية مختلفة، لم تكن مرتبطة بفترة الحماية وما قبلها، بل حاضرة في تاريخ المغرب المعاصر، الذي يقصد به هنا مرحلة ما بعد الاستقلال نظرا لما عرفه من صراع ثقافي وسياسي وأيديولوجي متنوع الأبعاد، اتخذ فيه الفعل الاحتجاجي أشكالا مختلفة ومتنوعة بحضور حركات اجتماعية وحركات اجتماعية مضادة، وتمرد وانتفاضات وعنف وعنف مضاد.

رابعًا: الحركات الاجتماعية بالمغرب: مبحث للتنظير والتحليل

لقد عرف موضوع الحركات الاجتماعية بالمغرب دراسات عديدة متنوعة من حيث المنهج والنظرية، تتوزع بين الدراسات النظرية والدراسات التطبيقية. واستطاعت هذه الدراسات تطبيق نظريات عديدة في هذا المجال، باختبارها وتطبيقها، فأصبح هذا الموضوع حقلا خصبا للبحث والتمحيص في مختلف الحقول المعرفية والمشارب الفكرية، ووُظّفت فيه نظريات ومقاربات لدراسة الحركات الاجتماعية بالمغرب من

حيث الشكل والمضمون؛ مما أفرز ثراء علميا في هذا الموضوع، انطلق منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ولو بشكل ضئيل، لكن شكلت هذه الفترة تصاعدا في مسار هذا الموضوع، حيث إنه من طبائع الحياة الثقافية أن يفضي السائد فيها إلى ولادة جديدة، وهذا ما كان، فقد عززت النماذج التعددية والبنيوية والوظيفية أبحاثا قادت إلى انشغالات جديدة بظواهر لم تنل من قبل سهما وافرا من التفكر والتأمل(51).

كما أصبح موضوع الحركات الاجتماعية والأفعال الجماعية مجالا للدرس والتحليل ارتباطا بالتحولات التي شهدها الحقل السياسي المغربي، بانتقال موضوع الحركات الاجتماعية من دائرة المحظور -بسبب توتر النسق والسياق- إلى دائرة المواضيع الرائجة في الفضاء الأكاديمي والسياسي والإعلامي التي تجب دراساتها.

شكلت فترة ما بعد حركة 20 فبراير منطلقا فعليا لإنماء البحث في موضوع الحركات الاجتماعية والأفعال الجماعية، وحظيت باهتمام من حيث التحليل والدرس. ويرجع هذا الاهتمام إلى العلاقة المباشرة للحركات الاجتماعية بالحقل السياسي وتأثيرها في منحى التغيير والتحول، إضافة إلى موضوع المجتمع المدني التي اكتسح مجالا واسعا في البحث الأكاديمي والاهتمام السياسي.

يلاحظ أن جميع أصناف الحركات الاجتماعية أصبحت محل الدراسة والبحث بتعدد تصنيفاتها، ولقد تمكن الباحثون المغاربة من تحقيق تراكمية بحثية لا بأس بها في هذا الموضوع، وعرضوه للمعالجة العلمية، رغم صعوبة تصنيف الحركات الاجتماعية التي شكلت مأزقا(52)، غير أنه يبقى أساسيا في فهمها، وذلك مثل باقي المجتمعات التي تجد صعوبة في إيجاد معيار موحد للتصنيف، لكن هذا لم يمنع الباحثين من دراسات مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بمختلف الحركات الاجتماعية بالمغرب، من زاوية مختلفة ومتنوعة، أعطت نماذج تفسيرية عديدة.

إن فهم هذه التركيبة يمكننا من استنتاج علاقة الحركات الاجتماعية بالفضاء العمومي، ونستشف ما عرفته الدولة من حركات اجتماعية ذات مطالب مختلفة أيديولوجيا متصارعة أحيانا ومتوافقة أحيانا ولو مؤقتا.

وقد أنجزت أبحاث ودراسات وأطروحات في موضوع الحركات الاجتماعية بمختلف أصنافها، وقدمت مقاربات مهمة للفهم والتحليل، تناولت إشكالات مهمة: كطبيعة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة، وما تعيشه هذه العلاقة من تصادم وإنتاج

العنف والعنف المضاد، وبروز الحقل والحقل المضاد، ثم دراسات معطى التوافق بين المجتمع والدولة وأثره على الحركات الاجتماعية. وفي هذا الإطار استطاع عبد الرحمن رشيق تقديم مقاربات كمية وكيفية درس من خلالها الأفعال الاحتجاجية بالمغرب، التي وضعها في فترتين زمنيتين مختلفتين: فترة ما بعد الاستقلال إلى التسعينيات وتميزت بالصراع والعنف والعنف المضاد بين الدولة والمجتمع، وشهدت أفعالا جماعية عنيفة تندرج ضمن التمرد والانتفاض، إضافة إلى انغلاق الفضاء العمومي، وتقويض الحريات. ثم فترة الانفتاح التي انطلقت من التسعينيات إلى الآن وشهدت بروز التظاهر السلمي، وانبثاق مجموعة من الحركات الاجتماعية، بسبب انفتاح الفضاء العمومي، استفادة من مجموعة من الفرص التي أتاحها السياق، كما قدم الباحث معطيات كمية وكيفية حول الاحتجاجات في المدن والقرى، وقام بعملية تفكيكية من حيث أشكال الاحتجاجات ومطالبها وتطورها(53).

حاولت الأطروحات الدارسة للحركات الاجتماعية بالمغرب عرض معرفة متنوعة في هذا الجانب، ومعالجة إشكاليات مختلفة، سواء من حيث النظرية والمنهج أو من حيث النماذج المدروسة من الحركات الاجتماعية، وأعدت دراسات وأبحاث، وضعت توصيفا من الخارج وتوصيفا من الداخل، مما يتجلى في تفكيك بنية الحركات الاجتماعية على مستويات أعمق، اعتمدت على منطق الازدواجية بين الداخلي والخارجي.

ولقد انطلقت هذه الأبحاث من منطلقات عديدة أهمها: استعمال المنهج التاريخي لمقاربة الفعل الاحتجاجي في فترة ما قبل الاستعمار وفي أثناء الاستعمار، وفي فترة الاستقلال إلى اليوم، عن طريق تتبع مختلف التحولات والتغيرات المرتبطة به، وعلاقتها بالفضاء العمومي. وذلك باستعمال مجموعة من النظريات في تفسير الحركات الاجتماعية والأفعال الاحتجاجية؛ مما أزاح الغبار عن الواقعة الاحتجاجية فأصبحت ملامحها ومعاييرها تظهر من خلال ما وفرته الدراسات والأبحاث المقدمة في هذا الموضوع.

فنجد اختبار مجموعة من النظريات كمداخل لتفسير الحركات الاجتماعية كنظرية الحرمان النسبي ونظرية الاختيار العقلاني، ونظرية الحركات الاجتماعية الجديدة، ونظرية الفرص السياسية، وفي هذا الصدد قدمت إسهامات معرفية ذات بعد كمي وكيفي، وقفت عند أهم الإشكالات التي تمس المستوى الداخلي للحركات

الاحتجاجية المتعلق بتركيبتها وبنيتها وتنظيمها، والمستوى الخارجي المرتبط بعلاقتها بالسلطة ومآلها وواقعها في الفضاء العمومي، ومِن الباحثين مَن حاول دراسة إشكالات مركبة ومعقدة في الظاهرة الاحتجاجية، واستطاعوا بالفعل تقديم تفسيرات ومعطيات فريدة من نوعها، شكلت قيمة مضافة في الحقل الأكاديمي.

وأصبح الحقل الأكاديمي والعلمي للحركات الاجتماعية مليئا بمجموعة من المفاهيم التي تعتبر بمثابة كلمات مفاتيح أثناء تناول الحركات الاجتماعية من قبيل: التمرد، الانتفاضات الكبرى، الاحتجاج السياسي، سواعد الاحتجاج، التسلط، السلطوية، الانفتاح، الانغلاق، الاجتماع السياسي، الخطاب السياسي، الفاعلين، التعبيرات الاحتجاجية.

وحاولنا بعد الاطلاع على مجموعة من الأبحاث والدراسات المعالجة لموضوع الحركات الاجتماعية والأفعال الجماعية بالمغرب، استخلاص مجموعة من الملاحظات الأولية، تؤكد في مجملها أن هذا الموضوع يتجه نحو تحقيق تراكمية بحثية متنوعة، أغلبها موجه إلى التنظير الذي يشكل أساس البناء المعرفي في تناول هذا الحقل القائم بذاته من جهة، والمتداخل مع مجموعة من الحقول المعرفية من جهة أخرى، وشكلت الإنتاجات الأجنبية والمحلية حول الموضوع، مادة أساسية لتحليل وتفسير الحركات الاحتجاجية بالمغرب، من خلال حضور هذه المقاربات في أطروحات جامعية مهتمة بحركة 20 فبراير، والحركات الاحتجاجية التي جاءت بعدها، حيث نجد هناك على سبيل المثال لا للحصر:

أطروحة بعنوان "المحتجون في المغرب: تأثير العوامل الثقافية على الميل إلى الاحتجاج لدى المغاربة (2001-2011)"، أُنجزت باللغة الفرنسية، سعت إلى توظيف المعرفة الأجنبية والمحلية لفهم الثقافة السياسية وعلاقتها بالفردانية والجماعية. جمعت الدراسة بين التفسير النظري للمجتمع المغربي ومقاربة كمية وكيفية متكاملة، اعتمدت بشكل توليفي لتوضيح إشكالية مهمة تتعلق بالرأسمال الاجتماعي والثقة. استندت الأطروحة إلى طرح كيلنر كأساس تحليلي لفهم الموضوع بشكل أعمق؛ مما ينتج تنشئة اجتماعية وسياسية أشبه بمزروعات البستان، التي تحتاج إلى التشذيب والرعاية المحكمة، أما الثقافة السلطوية، فتشبه نباتات الأدغال التي تترعرع بشكل متوحش في أحضان الطبيعة.

واعتمدت أيضا أطروحة الحركات الاحتجاجية بالمغرب حالة 20 فبراير(55)، على مجموعة من الإنتاجات المعرفية حول الاحتجاجات بالمغرب متوزعة إلى إنتاجات أجنبيــة ومحلية في فهم الفكر الاحتجاجي بالمغرب في ظل ثلاثية المخزن والقبيلة والمستعمر، وذلك بدراسة الحركات الاحتجاجية في بداية القرن التاسع عشر، وعرض مجموعــة من الانتفاضات، ثم الانتقال من المقاومة ضد المســتعمر إلى الاحتجاج العفوي التصادمي إلى الاحتجاج المنظم السلمي.

وهكــذا يعتبر هذا الموضــوع مختبرا للنظريــات والمقاربات التفســيرية، نظرا لما يعرفــه من التغيير والتحول بالرغم من الخصوصيــة التي تحكمه، وتبقى الإنتاجات المعرفية الأجنبية والمحلية مرجعا أساسيا لمعالجة إشكاليات ذات علاقة بالحركات الاحتجاجية بالمغرب، التي تناولتها مجموعة من الدراسات العلمية.

خاتمة

تأسيسا على ما سبق، شكل المغرب مختبرا خصبا لمجموعة من الباحثين الأجانب في دراســة الحقل السياســي عمومــا، والأفعال الاحتجاجيــة خصوصا، ليس فقط فــي مرحلة الاســتعمار، بل اتضح هذا الأمر أيضا في الســنوات الأخيرة، في عدد الأطروحــات والأبحــاث الأكاديمية التي أعدت في بلــدان أوروبية وأمريكية حول الحركات الاحتجاجية بالمغرب وبالأخص في ســياق حركة 20 فبراير، هذه الحركة التي رُوِّج لها علميا وأكاديميا ليس فقط على الصعيد المغربي بل حتى في جامعات دوليــة، وهذا ما جعل الفعــل الجمعي المغربي مادة غنيــة ومغرية أكاديميا، جرت دراستها عبر تحليل نظري متنوع، وفق مقاربات متعددة، جمعت بين المقاربة الكمية والمقاربة الكيفية.

وإن ما قدمنا سابقا، ليس إلا مقدمة تمهيدية حول التنظير للفعل الاحتجاجي بالمغرب الذي يعد مدخلا أساسيا للمشاركة السياسية، كما أن الوقوف عند إنتاجات الأجنبي والمحلــي فــي حقب زمنية، لا يدل علــى أن الفعل الاحتجاجي المغربي لا يتحرك وأنه في حالة سكون، بل شكلت معظم الدراسات والأبحاث التي ذكرناها ووظفناها للتحليل مادة مرجعية لاستقراء دلالات ومعان لمعالجة الحركات الاجتماعية بالمغرب، وكيفية تأثير طبيعة المجتمع المغربي والنظام السياســي في إضفاء خصوصية متميزة

على حالة المغرب، وبالرغم من التحولات المجتمعية التي عرفتها البنيات الاجتماعية التقليدية وتأثيرها في البنيات السياسية، فإن هناك بعض الثوابت التي ظلت مستمرة عبر الأزمنة وتنتقل من جيل إلى آخر، وذلك بشكل يواكب التحولات المجتمعية.

وفي الأخير يمكن القول إن الاتساق بين المحلي والأجنبي، ساهم في تقديم مادة علمية قابلة للتحليل والنقد والتمحيص في دراسة الحركات الاحتجاجية بالمغرب، باعتبارها فعلا وحرية وسلوكا، وذلك بتوظيف العلوم السياسية والقانون العام وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، والمزواجة بين مختلف هذه الحقول، والإحاطة أيضا بتفسير الاحتجاج بمنطق رياضي كمي، يحلل وفق الإرث النظري في تفسير الحركات الاحتجاجية، وفهم المشاركة السياسية في توظيف مختلف الحقول المعرفية.

المراجع

(1) جون بيار أوليفي ساردون، "الداخلي" ترجمة الحبيب درويش، مجلة عمران، المجلد 5، العدد 19، شتاء 2017.

(2) عبد الله حمودي، "الداخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبلية: خطوة في طريق تأسيس خطاب أنثروبولوجي مستقل" مجلة عمران، المجلد 5، العدد 19، شتاء 2017.

(3) منير السعيداني، "التذويت والموضعة: الداخلي والخارجي في التحليل العلمي الاجتماعي"، مجلة عمران، المجلد 8، العدد 31، شتاء 2020.

(4) نقلاً عن: جون بيار أوليفي ساردون، "الداخلي" ترجمة الحبيب درويش، مجلة عمران، المجلد 5، العدد 19، شتاء 2017، ص 167.

(5) منير السعيداني، مرجع سابق، ص 19.

(6) علي بنطالب، المخزن والقبائل: الضغط الجبائي وتداعياته 1894-1912، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 34، الرباط: مركز الدراسات التاريخية والبيئية، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2013.

(7) نفس المرجع، ص 15.

(8) نفس المرجع، ص 277.

(9) نفس المرجع، ص 279 وما بعدها.

(10) عبد القادر بوطالب، طبيعة السلطة السياسية وآليات التغيير بالمجتمع المغربي، (تطوان: مطبعة الحمامة، 2014)، ص 57

(11) نفس المرجع، ص 56.

(12) إدموند بورك، "صورة الدولة المغربية في الأدبيات الإثنولوجية الفرنسية: رؤية جديدة حول أصل السياسة البربرية لليوطي،" ترجمة المصطفى جامع ومحمد أوجطي، مجلة أمل، العدد 3، 1993، ص 96.

(13) إرنست غيلنر، مجتمع مسلم، ترجمة د. أبو بكر أحمد باقادر، (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2004)، ص 359

(14) نفس المرجع، ص 359-360.

(15) نفس المرجع، ص 360.

(16) نفس المرجع، ص 361.

(17) نفس المرجع، ص 362-363.

(18) هانك جونستون، الدول والحركات الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018)، ص 17

(19) جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، وعبد اللطيف الفلق، الطبعة الثالثة، (الرباط: مؤسسة الغني، 2013)، ص 44

(20) المرجع نفسه، ص 24.

(21) نفس المرجع، ص 316.

(22) ليليا بنسالم، "التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقييم" في: الأنثروبولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1988)، ص 26

(23) نـــور الديـــن الزاهي، "المغاربة والاحتجاج" مجلة وجهة نظر، عدد مزدوج 19-20، ربيع وصيف 2003.

(24) ريـــمي لوفـــو، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة محمد بن الشيخ، مراجعة عبد اللطيف حسني، (الرباط: سلسلة أطروحات وبحوث جامعية، منشورات وجهة نظر، 2011)، ص 9

(25) جون بيار أوليفي ساردون، مرجع سابق، ص 173.

(26) عبد الله حمودي، "الداخلي والخارجي في التنظير للظاهرة القبلية"، مرجع سابق، ص 36.

(27) بن أحمد حوكا، "الرأسمال الاجتماعي ورابطة العيش المشترك: دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسي في المغرب" مجلة إضافات، العددان 29 و30، شتاء/ ربيع 2015.

(28) عبد الله حمودي، مرجع سابق، ص 12.

(29) نفس المرجع، ص 39.

(30) إرنست غيلنر، مرجع سابق، ص 336.

(31) عبـــد الله العـــروي، مجمل تاريخ المغرب، الطبعة الثالثة، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص27.

(32) محمد فاوبار، "سوسيولوجيا الإنتاج المعرفي الكولونيالي بشأن التربية والتعليم في المغرب" مجلة عمران، المجلد 5، العدد 17، صيف 2016.

(33) عبد الله حمودي، مرجع سابق، ص 48.

(34) عبد الجليل حليم، "البحث السوسيولوجي بالمغرب"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس، العددان الثاني والثالث، 1979.

(35) Abdelkbir Khatibi, Maghreb Pluriel, Paris: Denoël, 1983.

(36) أحمد التوفيق، المجتمع المغربي في القرن التاســع عشــر (إينولتان 1850-1912)، سلسلة رســائل وأطروحات رقم 63، الطبعة الثالثة، (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص ص595-596.

(37) رحمة بورقية، الدولة والســلطة والمجتمع: دراســة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1991)، ص 81.

(38) عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة الشرعية، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

(39) Mohamed Lahbabi, Le Gouvernement Marocain à l'Aube du 20ème Siècle, Rabat: Technique Nord-Africaines, 1957.

(40) جون بيار أوليفي ساردون، مرجع سابق، ص 166.

(41) المرجع نفسه، ص 166.

(42) منير السعيداني، مرجع سابق، ص 9-13.

(43) نور الدين الزاهي، مرجع سابق، ص 10.

(44) نفس المرجع، ص 10.

(45) عبد الكبير الخطيبي، المغرب العربي وقضايا الحداثة، (الرباط: منشورات عكاظ، 1993)، ص 88.

(46) نور الدين الزاهي، مرجع سابق، ص 10.

(47) نفس المرجع، ص 11.

(48) محمد فاوبار، مرجع سابق، ص 81.

(49) جون واتربوري، مرجع سابق، ص 43.

(50) عبد القادر بوطالب، مرجع سابق، ص 66.

(51) ثيدا سكوكبول، "استعادة الدولة: استراتيجيات التحليل في البحث الراهن"، ترجمة علي حاكم صالح، مجلة سياسات عربية، العدد 47، نوفمبر 2020.

(52) عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، (الرباط: دفاتر وجهة النظر، 2008) ص 44

(53) للاستزادة انظر:

- عبد الرحمن رشيق، الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر، ترجمة الحسين سبحان، (الرباط: منتدى بدائل المغرب، مايو 2014).
- عبد الرحمن رشيق، المجتمع ضد الدولة: الحركات الاجتماعية واستراتيجية الشارع بالمغرب، ترجمة عز الدين العلام، (الدار البيضاء: منشورات ملتقى الطرق، 2021).

(54) Ben Ahmed Hougua, Culture politique et action protestataire au Maroc: Incidences des facteurs culturels sur la disposition à la protestation chez les Marocains (2001-2011), Rabat: Université Mohammed V-Agdal, Thèse Doctorat, 2018.

(55) الحبيب أستاتي، الحركات الاحتجاجية بالمغرب: حالة 20 فبراير، (مراكش: جامعة القاضي عياض، أطروحة دكتوراه، 2017).

انتصار الثورة وسقوط نظام الأسد في سوريا: السياق والتحديات

The Victory of the Revolution and the Fall of the Assad Regime in Syria: Context and Challenges

* Mohamed Hossam Hafez – محمد حسام حافظ

ملخص:

كان سقوط نظام الأسد في سوريا، يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 2024، حدثًا فارقًا في تاريخ سوريا والمنطقة، فهو من ناحية تتويج لثورة شعب استمرت نحو 13 عامًا، وشهدت جرائم ضخمة ارتكبها النظام بحق شعبه، ومن ناحية ثانية هو تغير جوهري للمعالم الجيوسياسية في المنطقة، من المتوقع أن يؤثر بشكل كبير على الأوضاع العامة ومجريات الأحداث المستقبلية

لقد كانت الطريقة التي جرى بها الحدث وسرعة سقوط النظام مفاجئة للجميع، واحتاج كثير من الدول إلى أيام لتستوعب المتغير الجديد، وما زالت هناك أسئلة عديدة عما جرى وكيفية سقوط النظام بهذه السرعة وهرب رئيسه إلى خارج البلاد.

وخلال مراحل الصراع استنزفت سوريا كل طاقتها في معاناتها المديدة تحت حكم نظام يوصف بأنه ديكتاتوري دموي استمر لأكثر من نصف قرن. كما عانى المحيط العربي والاقليمي من نظام الأسد وبخاصة أن الأخير استعمل سياسات الاستفزاز والابتزاز أداةً محورية في سلوكه تجاه جيرانه وتجاه القوى الإقليمية الأخرى، إلى أن أتى التحول الأخير، الذي حمل معه عملية تحرير واسعة بتسارع فاق كل التوقعات. ولم يكن هذا التغير السريع وليد الداخل السوري فقط، بل جاء نتيجة تفاعلات دولية وإقليمية عميقة

ولئن اعتبر السوريون ومعهم المجتمع الإقليمي والدولي تقريبًا أن ما تحقق هو نصر كبير لهم، إلا أن ذلك ارتبط بتحديات صعبة وجسيمة أمام النجاح النهائي والمستقر، وهي تحديات بعضها نمطي والآخر مرتبط بالحالة السورية المعقدة وبآثارها الإنسانية الصعبة

كلمات مفتاحية: سوريا، انهيار نظام الحكم، تحديات اقتصادية، تحديات سياسية، تحديات أمنية، توازنات إقليمية ودولية.

* د. محمد حسام الحافظ، أكاديمي ومحامي ودبلوماسي سوري سابق.
Dr. Muhammad Hussam Al-Hafez, academic, lawyer and former Syrian diplomat.

Abstract

The fall of Bashar al-Assad's regime in Syria on 8 December 2024, was a defining moment in the history of Syria and the region. On one hand, it marked the culmination of a popular revolution that lasted nearly 13 years, during which the regime committed horrific crimes against its people. On the other hand, it represented a profound shift in the region's geopolitical landscape, expected to significantly influence the broader situation and future developments.

The manner in which the event unfolded and the speed of the regime's collapse took everyone by surprise. Many countries needed several days to fully grasp the new reality, and numerous questions remain regarding what happened and how the regime fell so rapidly, with its president fleeing the country.

Throughout the course of the conflict, Syria exhausted all its resources while enduring prolonged suffering under the rule of a regime described as a bloodthirsty dictatorship that lasted more than half a century. The Arab world and the broader region also suffered under al-Assad's leadership, particularly since he employed provocative and extortionist policies as key tools in his dealings with neighbouring countries and other regional powers. This all changed with the final transformation, which ushered in a rapid and widespread liberation process that surpassed all expectations. This swift change was not solely the result of internal dynamics within Syria; it also reflected deep international and regional interactions.

While Syrians, along with the regional and international community, universally viewed this as a great victory, it was accompanied by significant and daunting challenges on the road to a lasting and stable success. Some of these challenges are typical, while others are unique to Syria's complex situation and its dire humanitarian consequences.

Keywords: Syria, collapse of the governance system, economic challenges, political challenges, security challenges, regional and international balances.

مقدمة

حملت الأسابيع الأخيرة من عام 2024 تحولات وتغيرات هائلة في الملف السوري بعد أن مهَّد وسبَّب لها أحداثٌ أخرى جرت في غزة وفي لبنان. ففي الثامن من ديسمبر/ كانون من العام الماضي، هرب الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا، فيما لاذت قواته العسكرية والأمنية الضخمة بالفرار، واختفت فجأة، تاركة مقراتها وأسلحتها. وسمحت تلك التطورات والاتفاقيات المصاحبة لها للفصائل المتحالفة تحت راية "غرفة إدارة العمليات العسكرية" التي تشكِّل فيها هيئة تحرير الشام الكتلة الحرجة والنواة الأكثر تنظيمًا دخول دمشق دون قتال في ذلك اليوم.

وكانت تلك الفصائل قد بدأت هجومها بتاريخ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني في عمليات سميت (ردع العدوان) بهدف معلن هو توجيه ضربة استباقية ضد قوات النظام السوري وحلفائه من حزب الله اللبناني والميليشيات الإيرانية المقاتلة الداعمة للنظام. وقد انطلقت العمليات العسكرية بعد تحضيرات مكثفة بدأت منذ عامين على الأقل، فدارت معارك متوسطة إلى مرتفعة الشدة في محورين أساسيين، هما محور ريف حلب الغربي وريف إدلب الشرقي ثم تدحرجت كرة الثلج سريعًا فأنهت النظام نفسه في دمشق بعد أقل من اثني عشر يومًا.

بدت سوريا وكأنها استنزفت كل طاقتها في معاناتها المديدة تحت حكم نظام يوصف بأنه ديكتاتوري دموي استمر لأكثر من نصف قرن. كما عانى المحيط العربي والاقليمي من نظام الأسد وبخاصة أن الأخير استعمل سياسات الاستفزاز والابتزاز أداة محورية في سلوكه تجاه جيرانه وتجاه القوى الإقليمية الأخرى، إلى أن أتى التحول الأخير، الذي حمل معه عملية تحرير واسعة بتسارع فاق كل التوقعات. ولم يكن هذا التغير السريع وليد الداخل السوري فقط، بل جاء نتيجة تفاعلات دولية وإقليمية عميقة.

أولًا: السياق المحيط بانطلاق العمليات

جرى اختيار بدء عمليات (ردع العدوان) في توقيت مثالي، تزامن مع نضوج سياق داخلي وإقليمي ودولي يعزز فرص نجاحها. كانت المتغيرات الميدانية الداخلية قد شهدت تحولات مهمة بسبب استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا من جانب،

والحرب بين إسـرائيل وحزب الله في لبنان، وكذلك الضربات الإسرائيلية المتكررة على مقرات وقواعد تابعة للحزب أو لإيران وميليشياتها في مناطق متعددة من سوريا من جانب آخر.

فيما يتصل بروسيا، فقد اضطرت لتحويل معظم مواردها العسكرية واللوجستية نحو الحرب مع أوكرانيا التي استنزفتها إلى حدٍّ كبير، وتسبب ذلك بتراجع وجودها الذي كان مؤثرًا بقوة على الوضع الميداني منذ بدايته عام 2015. لقد قامت روسا بسحب جزء كبير من قواتها وخبرائها العسكريين، حتى تراجع عدد المواقع العسكرية الروسية من 132 إلى 105 بين 2022 و2023. وتركز الوجود العسكري الروسي على مناطق الساحل بالقرب من قاعدتيها في حميميم وطرطوس. كما قلّصت روسيا وجودها في مناطق الجنوب مثل درعا والقنيطرة (رغم أنها أعادت بعضها أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان). وقد تبدَّى أثر ظهور عبارات غامضة وغير حاسمة من قيادتها السياسية مثل تصريح وزير الخارجية، سـيرغي لافروف، حول التطورات السريعة في سوريا: "ما هي التوقعات؟ لا أسـتطيع التخمين. نحن لسـنا في مجال التخمين"(1)، وكان ذلك من بين التعليقات الروسية العديدة التي أوحت قبل سقوط نظام الأسد بأنها لم تعد في وارد الدفاع عنه، رغم أن الطائرات الروسية قامت بعمليات قصف محدودة في بداية العمليات، لاسيما في حلب وريفها.

أما إيران، فقد كانت بالطبع صاحبة الانتشـار العسـكري الأكبر مقارنة ببقية القوى الأجنبية؛ إذ تتوزع الميليشيات الإيرانية في كافة المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات السـورية، بعدد لا يقل عن 65 ألف مقاتل، من بينهم 11 ألفًا من الجنسـية السورية، ونحو 18 ألفًا من الجنسيات العربية والآسيوية. وتوجد هذه الميليشيات في 55 قاعدة و515 نقطة عسكرية في سوريا. وأقر قائد الحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، فـي 2020 بـأن عدد هـؤلاء أكثر من 100 ألف عنصر في حوالي 70 ميليشـيا(2). ولأهمية القوة العددية لهذه الميليشـيات، فقد كان قرار إيران بسـحبها من مواقعها في خضم عمليات (ردع العدوان) العامل الأكبر في انكشـاف وتدهور قوات النظام السوري.

بدأت تلك العمليات بعد سـاعات فقط من بدء تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار بين إسـرائيل وحزب الله؛ حيث كان الأخير قد تكبد خسائر ضخمة خلال نحو شهرين

مـــن المعارك، شـــملت جميع قيادات صفه الأول تقريبًـــا، وفي مقدمتهم أمينه العام، حســـن نصر الله، وخليفته، هاشم صفي الدين، كما جرى تدمير عدد غير محدد من القدرات العســـكرية للحزب؛ الأمر الذي أجبره على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 الصادر عام 2006، ويتضمن انسحاب الحزب شمالي نهر الليطاني، وهو الأمر الذي كان يرفضه بشكل مطلق من قبل.

لقـــد تســـبب هذا الوضع للحزب لاســـيما مقتـــل أمينه العام، واســـتمرار الضربات الإسرائيلية التي شملت بشكل خاص المعابر البرية بين سوريا ولبنان، ووقف طريق إمداد الحزب، مع انتشـــار الشـــعور بانكشاف الحزب اســـتخباريًّا أمام إسرائيل، في تراجع معنويات عناصره الموجودين داخل ســـوريا؛ الأمر الذي خلق ســـياقًا ميدانيًّا مناسبًا منح عملية (ردع العدوان) فرصة مثالية لتحقيق أهداف سريعة وحاسمة.

العمليات العسكرية والتحرير السريع والحاسم

أدى توقيـــع اتفاق وقف إطلاق النـــار في إدلب، في مارس/ آذار 2020، بين فصائل الثورة الســـورية وقوات النظام السوري إلى تهدئة العمليات العسكرية الواسعة، لكن هيئة تحرير الشـــام بدأت خلال الســـنوات اللاحقة في إعادة هيكلة قواتها إلى "قوة مســـلحة تقليدية"، مع تحسين التدريب العســـكري وإنشاء وحدات خاصة للغارات الليلية، اســـتعدادًا لأي تصعيد محتمل. وقد ســـاعدها في ذلك سيطرتها على اقتصاد المنطقة والمعابر مع تركيا مما وفر لها وفرًا ماليًّا واسعًا وقدرة مناورة اقتصادية(3).

في الوقت نفســـه، واجه النظام الســـوري تدهورًا اقتصاديًّا متســـارعًا نتيجة العقوبات الدوليـــة وبخاصة من قبـــل الولايات المتحدة الأميركية عبر قانون قيصر، إلى جانب استشـــراء الفســـاد المنظم وتحول منظومة الحكم في سوريا إلى نظام مافيوي مركب على رأســـه بشـــار وماهر الأســـد الذي حول جزءًا مهمًّا من الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري إلى خطوط لإنتاج المخدرات على نطاق واسع جدًّا حيث وُصفت سوريا بأنهـــا "أكبـــر دولة مخدرات في العالم" لاعتمادها على تجارة حبوب الكبتاجون في تمويل النخب الفاسدة والقادة العسكريين(4).

بدأت التوترات تتصاعد مع أواخر عام 2022، عندما كثفت هيئة تحرير الشام هجماتها التسللية ضد القوات الحكومية. بحلول أكتوبر/ تشرين الأول 2024، كانت التحضيرات

العسكرية قد بلغت ذروتها مع حشد كبير في ريف حلب من كلا الجانبين. وفي 26 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2024، قصفت القوات الحكومية مدينة أريحا، ما أسـفر عن مقتل وإصابة 16 شخصًا؛ مما أشعل فتيل الصراع مجددًا.

في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، جرى الإعلان عن تشكيل غرفة مشتركة للعمليات لعـدد مـن الفصائل تحت عنوان غرفة عمليات "ردع العـدوان"، ردًّا على القصف الحكومـي الـذي أودى بحياة 30 مدنيًّا. في السـاعات الأولى من الهجوم، تمكنت القوات المشـتركة من السـيطرة على 20 بلدة وقرية في غرب حلب، بما في ذلك أورم الكبرى وأورم الصغرى وقبتان الجبل. كما سـيطرت على قاعدة "الفوج 46" العسكرية التابعة للقوات الحكومية. كانت الخسائر البشرية كبيرة نسبيًّا؛ حيث قُتل 37 جنديًّا حكوميًّا و60 من مقاتلي غرفة العمليات، بينما وقعت وحدة روسية في كمين أدى إلى مقتل أحد الجنود الروس(5).

ردت القوات الحكومية والروسية بشن غارات جوية على مواقع المعارضة، مستهدفة مناطق الأتارب ودارة عزة؛ مما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا المدنيين. بحلول 28 نوفمبر/ تشـرين الثاني، واصلت قوات غرفة العمليات وعلى رأسـها قوات هيئة تحرير الشام تقدمها في إدلب وحلب، بما في ذلك السيطرة على طريقM5 السريع ومهاجمة مطار النيرب. وفي اليوم التالي شـنت المعارضة هجومًا كبيرًا داخل مدينة حلب، حيث سيطرت على أحياء الحمدانية، وحلب الجديدة، وصلاح الدين. بحلول نهاية اليوم، تمكنت من السيطرة على نصف المدينة، بما في ذلك قلعة حلب. استمر التقدم حينها؛ حيث انسحبت القوات الحكومية جنوبًا، تاركة خلفها معدات عسكرية ضخمة تشمل دبابات وطائرات.

بينما أحكمت قوت (ردع العدوان) سيطرتها الكاملة على مدينة حلب بعد انسحاب القوات الحكومية، واصلت توسعها إلى مناطق أخرى؛ حيث سيطرت على عشرات القرى والمدن في إدلب، بما في ذلك سراقب ومعرة النعمان، بينما انسحبت القوات الحكومية إلى جيوب صغيرة. في حماة، تقدمت المعارضة بسـرعة وسـيطرت على بلدات رئيسية مثل كفر زيتا وقلعة المضيق. أما في حمص التي كان النظام قد حشد فيها القوات التي فرَّت أو انسحبت من الشمال فقد تجنبتها قوات غرفة العمليات ولم تدخل معارك واسعة فيها. بالمقابل دخلت مدن تلبيسة والرستن دون مقاومة تذكر.

بعد سيطرتها على مدينة حلب تقدمت قوات غرفة عمليات ردع العدوان نحو ريف حماة الشـمالي وسـط انسحاب كبير لقوات النظام السـوري، واستولت على حماة بعد معارك كبيرة وسقوط كثير من القتلى والجرحى من القوات المهاجمة في جبل زين العابدين المحصن، ولم يُجْدِ استبسال القوات المهاجمة والهجمات الاستشهادية في تغيير مسير المعركة إلى أن غيَّرت القوات تكتيكها وتجاوزت الجبل دون تحرير لتدخل من أحياء أخرى لحماة.

في اليوم الأول، سـيطرت المعارضة على بلدات وقرى إسـتراتيجية، منها كفر زيتا، واللطامنـة، ومورك الواقعة علـى الطريق الدولي M5، واقتربت من مدينة حماة إلى مسـافة 20 كيلومترًا. واختتمت المعركة يوم 5 ديسـمبر/ كانون الأول 2024 بسيطرة المعارضة على مدينة حماة بالكامل وإطلاق سـراح مئات السـجناء من سجن حماة المركزي، وبدأت التحضيرات للمعركة التالية في حمص.

اعتُبرت معركة حماة نقطة تحول حاسمة في الحرب ووُصفت المعركة بأنها "معركة الفصل الحقيقية" لمسـتقبل سـوريا. يمكن القول: إن معـارك حماة كانت من بين الأعنف بين غرفة عمليات "ردع العدوان" وقوات النظام، ولم يسـجل سلاح الجو الروسـي حضورًا فعالاً في دعم وإسـناد قوات النظام، بخلاف مشاركته المكثفة في المواجهات السابقة مع قوات المعارضة.

وشـكلت سـيطرة قوات المعارضة على مدينـة حماة ضربة قاصمـة للنظام، نظرًا لأهميتها الرمزية والتاريخية لدى الطرفين، ولموقعها الإسـتراتيجي في الاتجاه نحو مدن السـاحل، التي كان النظام يعدها حواضنه الأساسية. ومن خلال هذه السيطرة، تمكـن مقاتلـو غرفة عمليات "ردع العدوان" من بسـط نفوذهم على بلدتي محردة وسلمية، بعد التوصل إلى اتفاق مع أهالي ووجهاء البلدتين(6).

بعد تحرير حماة، في 5 ديسـمبر/ كانون الأول 2024، تقدمت قوات المعارضة نحو مدينة حمص وتمركزت على بعد 40 كيلومترًا منها. انسحبت القوات الحكومية من مدينتي الرسـتن وتلبيسـة، بينما شنَّت المعارضة ضربات بطائرات مسيرة ضد الفرقة 26 دفاع جوي قرب بلدة تير معلة، واستولت على منشأة كتيبة الهندسة قرب مدينة الرسـتن، واستحوذت على مركبات عسـكرية وذخيرة. ثم نفذت الطائرات الروسية ضربات جوية اسـتهدفت محيط مدينة الرسـتن، بينما أطلق الجيش السـوري قصفًا مدفعيًّا على تلبيسـة. كما عزز النظام مواقعه عبر إرسـال قافلة عسكرية ضخمة إلى

حمـــص، ووضـــع حواجز ترابية على الطريق الســـريع بين حمـــاة وحمص. وفي 6 ديســـمبر/ كانون الأول، ســـيطرت المعارضة على مدينة الرســـتن، وتلبيســـة، والدار الكبيرة، والغنطو، بينما انسحبت القوات الحكومية من عدة بلدات شمال حمص مثل تير معلة والزعفرانة ودير فول. ورغم احتفاظ النظام بالسيطرة على الطريق الدولي، فقد تعرضت قواته لضربات المعارضة، وأوقعت المعارك خسائر بشرية كبيرة.

وفي اليوم التالي سيطرت المعارضة على بلدة القريتين بعد انسحاب النظام من تدمر ومطار التيفور، وقطعت إمدادات النظام عبر معبر البوكمال. بالمقابل، شـــنت قوات غرفة العمليات هجومًا عامًّا على حمص، وسيطرت على كتيبة الهندسة في المشرفة، وتقدمت نحو حي دير بعلبة، واســـتولت على الفرقة 26 دفاع جوي، بالإضافة إلى القرى المحيطة بتلبيســـة؛ ما أدى إلى ســـقوط حاجز ملوك الحيوي جنوب تلبيســـة. وبحلول مســـاء 7 ديســـمبر/ كانون الأول، كانت المعارضة قد سيطرت على الأحياء الشـــمالية والغربية من حمص، بما في ذلك المشـــفى العســـكري والكلية الحربية، وأطلقت 3500 سجين من السجن المركزي. بينما انسحبت قوات حزب الله وقوات النظام من المدينة، دخلت القوات المهاجمة مبنى المحافظة والفروع الأمنية. وبحلول صباح 8 ديسمبر/ كانون الأول، أكملت المعارضة سيطرتها على حمص باستثناء بعض الأحياء العلوية، في حين فرَّ كبار الضباط إلى الساحل عبر مطار الشعيرات.

وفي تلك الأثناء كانت قوات (قســـد) تســـيطر على دير الزور ومعبر البوكمال، بعد انســـحاب قوات النظام والميليشيات المنتشـــرة هناك، ولجوئها إلى داخل الأراضي العراقية.

سقوط النظام في دمشق

تســـارعت الأحـــداث التـــي أدت إلى تحرير دمشـــق يوم 8 ديســـمبر/ كانون الأول، فبالتوازي مع دخول قوات المعارضة مدينة حمص، وتحديدًا قبل ذلك بيوم واحد، أعلنـــت قـــوات غرفة العمليات الســـورية بدء تطويق العاصمة، دمشـــق، بعد تحقيق تقدم ملحوظ في الســـيطرة على القرى المحيطة بها. وأشـــار بيان رســـمي لقوات غرفة عمليات (ردع العدوان) على "تيليغرام" إلى بدء تنفيذ المرحلة النهائية لتطويق العاصمة، عقب سيطرتها على بلدة الصنمين التي تبعد 20 كيلومترًا فقط عن المدخل الجنوبي للعاصمة(8).

وفيما كانت قوات المعارضة على أبواب دمشق، أورد أحد العاملين في القصر الرئاسي في تلك الليلة، أنهم كانوا يستعدون لبث خطاب لرأس النظام السوري وُصِف بأنه سيشكل نقطة تحول تاريخية؛ حيث أعلم الأسد المقربين بأنه سيُنهي في الخطاب المزمع أكثر من 13 عامًا من الحرب والدمار، وقد سرت شائعات عن نية النظام إطلاق مرحلة انتقالية تستند إلى القرار الأممي 2254، بما يتيح للمعارضة المشاركة في الحكم. وبالفعل، انعقدت اجتماعات مكثفة لمساعدي الأسد لصياغة الخطاب وتحديد رسائله الرئيسية، التي تضمنت قبول تقاسم السلطة، في خطوة وصفت بأنها تنازل غير مسبوق، وجرى تجهيز قاعة البث بالكاميرات والإضاءة، واستعدت فرق التصوير لنقل الخطاب إلى العالم، إلا أن الخطاب لم يحدث، وأُشيع أن الأسد أعد مرسومًا سريًّا بتكليف مجلس عسكري بإدارة المرحلة الانتقالية، وأودعه لدى مدير مكتبه العسكري لتنفيذه بالتزامن مع الخطاب، لكن تقارير تحدثت عن تواصل مدير المكتب العسكري أو أحد الضباط الكبار المؤتمنين عند الأسد مع جهات من "هيئة تحرير الشام" لضمان سلامته الشخصية؛ مما أدى إلى تعطيل تنفيذ المرسوم(8).

بعد منتصف ليل، 8 ديسمبر/كانون الأول، عرف أركان نظام الأسد، أن الأخير مارس معهم خديعة لإخفاء خطته بالهروب من العاصمة دون أن يلفت الأنظار، وقد غادرها بالفعل بعد حلول الظلام متجهًا إلى قاعدة حميميم، ومنها أقلَّته طائرة روسية إلى موسكو. ولم يكن الأسد وحده من خطط للهروب؛ إذ تبعه شقيقه، ماهر الأسد، قائد الفرقة الرابعة، مع مجموعة من الضباط الكبار، الذين فروا عبر الصحراء إلى العراق، في خطوة عكست حالة الانهيار داخل الدائرة المقربة للنظام. وحينما تسربت أنباء هروب الأسد تحول القصر إلى مسرح للفوضى والارتباك، ودب الذعر في صفوف المسؤولين والحراس، وبدأت عمليات فرار جماعية؛ حيث ألقى العديد منهم أسلحتهم وخلعوا بزاتهم العسكرية في محاولة للتخفي والهرب. وتُركت بوابات القصر مفتوحة؛ مما أتاح للقوات المهاجمة اقتحامه في الساعات الأولى من الفجر دون مقاومة. وفي مشهد يعكس حجم الانهيار، تسللت مشاعر الخيانة والخذلان إلى نفوس الضباط الذين وجدوا أنفسهم بلا قيادة أو أوامر واضحة؛ ما دفع بعضهم إلى سرقة الحواسيب والملفات السرية، بينما قام آخرون بإحراقها لإخفاء الأدلة التي قد تدينهم.

أما في شوارع العاصمة، فقد اختفت الحواجز الأمنية، وبدأ عناصر الفروع الأمنية في تبديل ولاءاتهم. وخلع أفراد من "الدفاع الوطني" زيهم الرسمي ورفعوا علم الثورة فوق مقراتهم في محاولة للتكيف مع الواقع الجديد. ومع انهيار السلطة المركزية، شهدت المدينة اضطرابًا كبيرًا؛ حيث سادت أجواء الترقب والخوف مما قد تحمله الأيام القادمة. وفي الوقت الذي كانت فيه فصائل المعارضة تُحكم سيطرتها على المقرات الحيوية، انتشرت تسجيلات تظهر عناصر من الجيش النظامي وهم يخلعون زيهم العسكري، فيما كانت صيحات "الله أكبر" تصدح من مآذن المدينة. أخلت القوات النظامية مقراتها، وتوقفت الحركة في مطار دمشق الدولي الذي أُغلق بالكامل. واستولت الفصائل المهاجمة على سجن صيدنايا وأطلقت سراح آلاف المعتقلين والسجناء السياسيين والجنائيين. مع حلول الصباح، سيطرت القوات المهاجمة بالكامل على العاصمة، وأعلنت عبر وسائل الإعلام الرسمية سقوط النظام من خلال بيان أُعلن في التلفزيون الرسمي عبر مجموعة من المقاتلين.

لم يكن سقوط القصر الرئاسي حدثًا رمزيًّا فحسب، بل جسَّد انهيار نظام بأكمله، إذ انتقلت أخبار هروب الأسد بسرعة وأشعلت موجات استسلام في صفوف القوات النظامية، وأعلنت المدن السورية تباعًا خروجها عن سيطرة النظام، في وقت كانت فيه الوحدات العسكرية تحاول إعادة ترتيب صفوفها دون جدوى. أصبحت دمشق مدينة بلا قيادة، بينما أكملت المعارضة سيطرتها على المقرات الحكومية، معلنةً نهاية حقبة الأسد بمشهد درامي من الهروب والخيانة. ومع حلول الصباح، دخلت العاصمة مرحلة جديدة تتوزع ما بين احتفالات بالنصر وسط حشود شعبية، ومخاوف أنصار النظام وشعورهم بخيانة زعيمهم الذي هرب تحت جنح الظلام، وقلق جزء ثالث من الانهيار الأمني ومستقبل البلاد.

مشاهد الانهيار الأخير

لم يكن نظام الأسد يتوقع أيًّا من تفاصيل ما حصل بعد يوم السابع والعشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني، وإن كان على معرفة بتحركات المعارضة في إدلب، واستعدادها لتحرك عسكري. كما أن النظام أدرك أن حصيلة الخسائر الكبيرة التي تعرض لها حزب الله وإيران في كل من لبنان وسوريا ذاتها، سيكون لها أثر جوهري على الموقف العسكري للنظام في سائر أنحاء سوريا.

كان اغتيال نصر الله نقطة تحول في تاريخ الحزب الممتد لأربعة عقود، ومثَّل كذلك لحظة فارقة في الصراع مع النظام وحلفائه. شكَّل ذلك الحدث، مع سائر الخسائر الضخمة التي عانى منها حزب الله وإيران، سببًا لجعل الأخيرة في أضعف حالاتها في سوريا، ودفعها إلى محاولة إيجاد مقاربات ميدانية مختلفة في كل من لبنان وسوريا.

تبدَّى ذلك من خلال زيارة كبير مستشاري المرشد الأعلى وعضو مجمع تشخيص المصلحة في إيران، علي لاريجاني، إلى دمشق ولقائه الأسد، يوم 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، قبل التوجه إلى بيروت، وفي اليوم التالي زار دمشق وزير الدفاع الإيراني، عزيز نصير، ومن هناك أكد التزام بلاده بتقديم كل أشكال الدعم "وفقًا لتوصيات قائد الثورة الإسلامية".

بعد ذلك بنحو عشرة أيام بدأت عملية (ردع العدوان) وسحبت إيران كافة ميليشياتها من حلب ومن ثم سائر المدن السورية كلما اقترب منها مقاتلو غرفة العمليات المشتركة، وتركوا قوات النظام التي كانت تهرب بالفعل.

كانت زيارة لاريجاني إلى دمشق هي آخر عملية تواصل وتنسيق بين إيران ونظام الأسد قبل سقوطه، ومن الواضح أنها فشلت في بناء المقاربة التي أرادتها إيران لتجاوز تداعيات انهيار حزب الله، وتضرر القوة الإيرانية في سوريا، وكان من الواضح أن طهران استشعرت المخاطر على مشروعها الإقليمي بسبب تعرض المعابر بين سوريا ولبنان إلى هجمات إسرائيلية تهدد تواصلها مع حزب الله، وتؤكد مدى هشاشة الموقف السوري، لكن إيران كانت بحاجة كبيرة للحفاظ على علاقاتها مع نظام الأسد، وعلى بقائه، وتأكيد أن سوريا ستبقى محورًا إستراتيجيًّا ضمن محور المقاومة رغم كل الضغوط(9).

أظهرت هذه الزيارات أن المحور الإيراني كان يسابق الزمن لاحتواء أي ارتباك قد ينجم عن السياسات السورية المترددة، غير أن تلك الجهود لم تكن كافية لوقف سلسلة الأحداث التي مهدت لاحقًا لانهيار التوازنات التقليدية وسقوط النظام في نهاية المطاف نتيجة تطورات ومتغيرات لم تستطع طهران احتواء تداعياتها بالكامل، رغم محاولاتها المستميتة للحفاظ على وجودها ونفوذها في المشهد السوري(10).

في الوقت ذاته تقريبًا، قام الأسد بإرسال وزير خارجيته، بسام صباغ، إلى طهران،

في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، على رأس وفد رسمي بهدف معلن هو "تعزيز العلاقات الثنائية ومناقشة تطورات المشهد الإقليمي" ولكن في الحقيقة كانت مهمة الوفد تهدئة الجانب الإيراني ومحاولة استجرار دعمه من جديد سعيًا لتحسين الموقف العسكري ولو لفترة تمكّن رأس النظام من التفاوض مع تركيا عبر روسيا.

وبعد بدء عملية (ردع العدوان)، استغرق النظام وقتًا كي يستوعب هزيمة قواته، وخسارته للمدن الكبرى، وفي إجراء متأخر أرسل الأسد وزيره الصباغ إلى بغداد، في 5 ديسمبر/كانون الأول 2024، لعقد مباحثات ثلاثية مع نظيريه، العراقي والإيراني، وانتهى الاجتماع بالدعوة إلى حلول سلمية "للتحديات" التي تواجه سوريا، واعتبار أن "تهديد أمن سوريا يشكل خطرًا عامًّا على استقرار المنطقة برُمتها". بدا أن اجتماع بغداد تجنب الإشارة إلى أي تورط عسكري لدعم النظام في سوريا، لاسيما من جانب العراق(11).

ولم يخرج اجتماع الدوحة، الذي عُقد يوم 7 ديسمبر/كانون الأول، عن هذا السياق؛ حيث دعا إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية يؤدي إلى وقف العمليات العسكرية وحماية المدنيين من تداعيات هذه الأزمة. وشارك في ذلك الاجتماع وزراء خارجية كل من قطر، والسعودية، والأردن، ومصر، والعراق. فيما شارك من جانب مسار أستانا وزراء خارجية كل من إيران، وتركيا، وممثل عن روسيا(12).

بدا واضحًا أن تقدم قوات المعارضة على الأرض في سوريا، كان أسرع من جميع المحاولات السياسية المتأخرة، فبعد ساعات من اجتماع الدوحة سقط نظام الأسد فعلاً، وتحول اتجاه الجهد الإقليمي والدولي نحو مسار مختلف.

تحديات الحكم وإدارة الدولة

منذ اليوم الأول بعد السيطرة على دمشق واجهت الإدارة الجديدة تحديات ضخمة تتعلق بالإدارة والحوكمة والأمن والسيادة ووحدة البلاد، والتعامل مع مطالب الكل من المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية والتركة الثقيلة للنظام لاسيما الوضع الاقتصادي المتردي بشدة ومستويات الفقر التي أصبحت تتعلق بغالبية السوريين.

ويمكن إجمال أبرز التحديات التي تواجه الإدارة الجديدة في سوريا بالتالي:

أولًا: التحدي الاقتصادي

وهو التحدي الرئيسي الذي واجهته الإدارة الجديدة في دمشق؛ حيث يعاني السوريون من أزمة اقتصادية حادة بسبب العقوبات وإفساد النظام السابق. وكان تقرير للبنك الدولي أشار إلى أن معدل الفقر بين السوريين بلغ، عام 2022، 69٪ من عدد السكان، وهي نسبة قال التقرير إنها ارتفعت خلال الفترة اللاحقة بسبب ارتفاع نسبة الانكماش الاقتصادي، وتقليص الدعم على المواد الأساسية(13).

وتسببت العقوبات الاقتصادية التي استهدفت النظام نظريًّا بالتأثير فعليًّا على المواطن السوري العادي، فارتفعت معدلات التضخم بمستوى سنوي بلغ 238٪ وانخفضت قيمة الليرة السورية بشكل مستمر، وانهارت بالمقابل القدرة الشرائية بشكل حاد(14).

وجدت الإدارة السورية هذا الواقع حين سيطرت على مقاليد الأمور، لكن ما زاد من عمق الأزمة إقدام النظام السابق على تهريب احتياطيات البلاد من العملة الصعبة، وقد قام بشار الأسد وحده بتهريب ما يعادل طنين من الأوراق النقدية من فئة 50 و100 دولار إلى روسيا خلال الأعوام الماضية، غير الأموال التي نقلها معه عند هروبه(15).

وقد قررت وزارة المالية في حكومة تصريف الأعمال زيادة الرواتب بنسبة 400٪ في محاولة لتحسين الوضع العام للسكان في سوريا، وأعلنت محافظة البنك المركزي أن البنك يمتلك الأموال الكافية لتمويل هذه الزيادة(16).

إن التحدي العاجل أمام الإدارة الجديد يتمثل بإقناع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي برفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، فذلك سيوفر فرصًا جيدة للبدء بالتعافي الاقتصادي والتعامل التجاري مع الدول الإقليمية. وقد قامت الإدارة الأميركية فعلاً برفع جزئي محدود ومؤقت للعقوبات يتعلق فقط "بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك تقديم الخدمات العامة أو المساعدات الإنسانية"(17). كما دعت 6 دول أوروبية إلى تخفيف العقوبات على سوريا، ولكن بشكل يفوق حدود الإجراء الأميركي، وربطت ذلك بإجراءات يتوجب أن تتخذها الإدارة السورية تتعلق بالانتقال السياسي وحقوق الأقليات بشكل خاص(18).

ثانيًا: التحدي الأمني

فرضت التحديات الأمنية نفسها منذ لحظة دخول دمشق، والسيطرة على مقاليد الحكم، وتتمثل أبز محاور التحدي الأمني فيما يلي:

- مواجهة تمرد بقايا النظام السابق، وهي مشكلة بدأت بشكل مبكر نسبيًّا، بعدما بدأ بعض أبرز أعوان نظام الأسد، ممن اشتُهروا بالتنكيل بالشعب السوري، بالاعتداء على قوات الأمن الجديدة ونصب كمين لهم في ريف طرطوس، بعد نحو أسبوعين من سقوط النظام. أسفر الكمين عن مقتل 14 وإصابة 10 من قوات الأمن. في أعقاب الاعتداء، باشرت قوات الأمن حملات تفتيش ومداهمة في شتى مناطق سوريا لاسيما في حمص ومدن الساحل لجمع السلاح ومطاردة المطلوبين. لم تتوقف الاعتداءات، لكنها في كل مرة كانت تنتهي بمقتل أو اعتقال المنفذين، وفي غضون ذلك، كان الآلاف من جنود قوات النظام وأجهزته الأمنية يستجيبون لطلب السلطات تسوية أوضاعهم في مراكز خاصة لهذا الغرض. هذا المحور الأمني ما زال مفتوحًا، لكن من الواضح أنه ما زال تحت السيطرة، وقد لا يشكِّل بحد ذاته مشكلة جسيمة، لاسيما إن ظل محدودًا بإطاره المحلي والفردي دون دعم أو استخدام خارجي.
- حصر السلاح بيد الدولة، وهو شعار رفعته السلطات الجديدة وقائدها أحمد الشرع، وبدأت فعلًا بمداولات مع الفصائل التي شاركت في عملية ردع العدوان لحل نفسها والاندماج في الجيش، لكن ذلك وحده لن يكون كافيًا؛ إذ إن هناك تحديًا آخر أكثر صعوبة يتمثل "في التعامل مع الفصائل والجماعات المسلحة المنظمة، بما فيها قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، و"جيش سوريا الحرة" الذي يدعمه الأميركيون في منطقة التنف، وفصائل الجنوب التي يقودها أحمد العودة، وفصائل الجيش الوطني التي تدعمها تركيا في الشمال"(19). إن مشكلة هذه الجماعات أنها مدعومة من قوى أجنبية متعددة، وبالتالي فحلها ودمجها لن يكون مهمة داخلية محضًا، وهو مرتبط بسياقات أخرى من بينها وجود الإرهاب، والمصالح الخاصة بكل من الولايات المتحدة وتركيا. ورغم إعلان قوات سوريا الديمقراطية رغبتها في الانضمام إلى الجيش الجديد وتمسكها بوحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، فإن هذا الملف لا يزال مرتبطًا باتفاقات سياسية

معقدة مع القوى الإقليمية، خاصة الولايات المتحدة وتركيا. وقد أرسلت السلطة الجديدة مندوبًا عنها لإيجاد أرضية مشتركة مع قوات (قسد) إلا أن الملف يبدو شائكًا جدًّا ولا يمكن حله إلا بعد وصول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض واتخاذه القرار حول شكل الدعم المنوي تقديمه من جهة إلى قوات قسد ومن جهة أخرى إلى الرئيس أردوغان كفاعل محوري في الملف السوري.

- تحد آخر يرتبط بهواجس ومخاوف الأقليات، وأبرزها الدروز والعلويون فضلًا بالطبع عن الأكراد. إن كلًّا من هذه الأقليات لها هواجس ومطالب تتعلق بحماية نفسها، أو ضمان حقوق أفرادها، فضلًا عن المشاركة في الحكم، لاسيما في مناطقها، وقد ظهر هذا الأمر بشكل واضح، حينما رفضت قوى مسلحة في السويداء دخول قافلة أمنية إلى المحافظة، فعادت أدراجها(20).
- التحدي الرابع، هو تحدي مواجهة فرص استقواء التنظيمات الإرهابية وأبرزها تنظيم (الدولة الإسلامية)، وهو تحد حقيقي وخطير لاسيما أن هيئة تحرير الشام التي تشكل عماد السلطة الجديدة، "خاضت بشكل دوري قتالًا ضد كل من تنظيم "داعش" والفرع المحلي لتنظيم "القاعدة" "حراس الدين" على مدى السنوات الماضية(21).

ثالثًا: التحدي السياسي والدستوري

تُعد المرحلة الانتقالية الراهنة في سوريا حاسمة لتقرير مستقبلها، وبرغم النيات الطيبة التي عبَّرت عنها الإدارة الجديدة، إلا أنها لم تحمل معها مشروعًا انتقاليًّا واضح المعالم، وسرعان ما استعان قائد الإدارة، أحمد الشرع، بحكومة إدلب التي كانت تسمى حكومة الإنقاذ لتصبح حكومة سورية مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر. لقد كانت المشكلة أن هذا التعيين لم يكن يستند إلى أية شرعية دستورية معروفة سواء الدستور الحالي في البلاد -دستور عام 2012- أو حتى استنادًا إلى إعلان دستوري جديد، بل إن السلطات الجديدة لم تعلن أصلًا عن المرجعية الدستورية للتفويض.

لقد تداولت النخب السورية بعد سقوط النظام عشرات السيناريوهات المفضَّلة للانتقال السياسي واستعانوا بمخططات عديدة سبق أن كانت جزءًا من أوراق قوى الثورة والمعارضة السورية. كما أن المجتمع الدولي أكد ضرورة إطلاق عملية سياسية

جامعة، استنادًا إلى قرار مجلس الأمن رقم 2254 أو بدونه. وتعالت الأصوات من العديد من الدول والمبعوث الخاص، غير بيدرسون، حول العودة إلى مفردات القرار المذكور وبخاصة ما يتعلق بالمرحلة الانتقالية والحوار السوري-السوري وشمولية الحكم. أعلنت السلطات الجديدة من جانبها أن القرار 2254 لم يعد صالحًا بما أن أحد طرفي التفاوض لم يعد موجودًا وأن باقي مفردات القرار ستكون جزءًا من تطبيقات المرحلة الانتقالية التي سوف يقوم بها الحكم الجديد.

بعد نحو أسبوعين من سقوط النظام، أعلنت الإدارة الجديدة أنها بصدد تنظيم مؤتمر وطني شامل لإطلاق حوار حول شكل النظام السياسي الجديد وأنه سيمكن للمؤتمرين إطلاق إعلان دستوري وتشكيل لجنة لكتابة الدستور الجديد أو تعديل الدستور القائم تمهيدًا للاستفتاء على الدستور والتعديلات الدستورية ومن ثم الانتخابات. لم تحمل أنباء التحضير لمؤتمر وطني عام انفراجًا كبيرًا نظرًا لغموض إجراءات التحضير والدعوات والمخرجات. واعتبر بعض المراقبين أن الحكم الحالي بدأ باتخاذ خطوات أساسية في الحكم كان من المفترض أن يتصدى لها المؤتمر مثل إلغاء التجنيد الإلزامي وحل الجيش فعليًّا وترفيعات الضباط وتعيين كبار المسؤولين في وظائف وإجراءات مرتبطة بالمرحلة الانتقالية أو ما بعد الانتقالية مثل تسريح عدد كبير من الموظفين وتجاهل المنشقين العسكريين والمدنيين والتفاوض مع قوات سوريا الديمقراطية وإطلاق تصريحات اعتُبرت مهادنة لإسرائيل، وغيرها من الإجراءات التي تتطلب حدًّا أدنى من الشرعية إلى جانب التوافقات السياسية التي من المفترض أن تشمل مختلف الأطياف. تشمل القضايا المطروحة للنقاش: شكل النظام السياسي (برلمانيًّا أم رئاسيًّا؟)، وحقوق الأقليات، ودور الجيش، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.

وفي حين كان أداء أحمد الشرع إيجابيًّا ولافتًا للأنظار لجهة تمكُّنه من إطلاق الرسائل المناسبة للمرحلة لطمأنة الغرب والدول العربية إلى جانب الأداء الاعلامي المتزن، إلا أن الحكم الجديد أظهر في الملف الدستوري، وهو الملف الأهم تفاوتًا في الأداء؛ إذ توالت التصريحات غير المنضبطة حول خطة الانتقال السياسي وعبر إطلاق مصطلحات غير دقيقة لتوصيف المرحلة. فمن مرحلة مؤقتة إلى مرحلة انتقالية ومن حكومة طوارئ إلى حكومة تسيير أعمال ومن لجنة دستورية يعينها الشرع إلى

عقد مؤتمر وطني يعين أعضاء اللجنة الدستورية ويضع قبل ذلك إعلانًا دستوريًّا... وانتشرت دعوات وهمية للمؤتمر المزمع وتناولت صفحات وسائل التواصل الاجتماعي قوائم وأجندات للمؤتمر، فيما تبين أن كل ذلك غير دقيق وأن خلافات ونصائح أدت إلى تأجيل عقد المؤتمر إلى أجل غير معروف. وأن ثمة نقاشات حادة داخل أروقة الحكم الجديد حول توسيع دائرة المشتركين في المؤتمر من عدمها، ويبدو أن الأمر لم يُحسم بعد إذ تقرر إنشاء لجنة للتحضير للمؤتمر، ولكن الخلاف ظهر مجددًا حول أعضاء تلك اللجنة وآليات اختيار أعضاء المؤتمر وصلاحياته.

رابعًا: تحدي الإعمار وعودة اللاجئين والنازحين

يعد عدد اللاجئين السوريين الأكبر على مستوى العالم؛ حيث تم الإبلاغ عن أكثر من 6.5 ملايين لاجئ سوري يتوزعون في 130 دولة، وتستضيف معظمهم دول مجاورة، بما في ذلك تركيا ولبنان والأردن(22)، فضلاً عن 6.8 ملايين نازح داخلي حسب تقديرات الأمم المتحدة(23).

إن هذا العدد الضخم من النازحين واللاجئين يمثل تحديًا كبيرة للنظام الجديد في سوريا؛ إذ لا يمكن عودتهم لديارهم قبل إعادة تأهيل مدنهم التي دمرها النظام، وهي مهمة معقدة في ظل الأزمة الاقتصادية، والعقوبات الدولية، والحاجة إلى استقرار أمنى وسياسي مستدام. لقد بدأت بعض العائلات بالعودة تدريجيًّا إلى ديارها، لاسيما من دول الجوار، إلا أن تحقيق عودة واسعة يتطلب بيئة مستقرة وخدمات أساسية فعَّالة. علمًا بأن قضية النازحين بشكل خاص ستمثل عنصرًا ضاغطًا على السلطات الجديدة بسبب طبيعتها الإنسانية والأخلاقية.

خامسًا: تحدي الحفاظ على السيادة

مثْل هذا الأمر ذو عدة أبعاد؛ حيث ما زال جزء مهم من الأراضي السورية خارج سيطرة الحكم المركزي في دمشق، لكن ما حصل من اعتداءات إسرائيلية عقب سقوط النظام أضاف تحديًا آخر للسلطة الجديدة. لقد شنَّت إسرائيل غارات جوية مكثفة استهدفت مواقع عسكرية ومراكز أبحاث في مختلف أنحاء البلاد، معلنة أن انهيار الجيش السوري في الجولان يعني انتهاء اتفاقية فك الاشتباك لعام 1974.

وقد توغلت القوات الإسـرائيلية بعمق 20 كيلومترًا داخل الأراضي السـورية، وسط تصريحات بأنها إجراءات مؤقتة لضمان أمنها. وفي مواجهة هذه التطورات، حرصت القيادة الجديدة على إظهار سياسـة ضبط النفس؛ إذ صرَّح أحمد الشـرع بأن الوضع لا يسـمح بالدخول فـي صراعات جديدة، وأن الأولوية تتمثـل في توحيد الجهود لإعادة بناء الدولة. في المقابل، قامت تركيا بجهود دبلوماسية حثيثة لاحتواء التصعيد الإسـرائيلي؛ حيث التقى مسـؤولون أتراك نظراءهم السوريين لمناقشة سبل التهدئة وضمان استقرار الأوضاع. ما زالت إسرائيل تحتل جزءًا من الأراضي السورية، وهو تحد مؤجل لكنه مهم وأساسي.

سادسًا: تحدي العدالة الانتقالية ومعالجة الوضع الإنساني

كشـف سقوط نظام الأسد عن حصيلة كارثية من الجرائم والانتهاكات بحق الشعب السـوري، ففضلاً عن أكثر من 13 مليون لاجئ ونازح، فإن سـجون النظام المنتشرة في أرجاء سـوريا، وفروعه الأمنية، وعدد المعتقلين، ورواياتهم، وأساليب تعذيبهم، والتعامل الوحشي معهم، كشف عن نمط منهجي من القمع والعنف، بلغ حدًّا بعيدًا من القسوة.

وقد تأكد حتى الآن بعد فتح جميع السـجون والمعتقلات، أن هناك أكثر من 112 ألف مغيَّب لا يُعرف مصيرهم بعد اعتقالهم من قبل النظام في أوقات مختلفة(24).

وحتى الآن تم العثور على 16 مقبرة جماعية موزعة على أنحاء متفرقة من سـوريا، تضم رفات آلاف الأشخاص الذين لا تُعرف هوياتهم، ولم يقم النظام بوضع قاعدة بيانات حولهم(25). وكشـفت الشـبكة العربية لحقوق الإنسان عن أن أكثر من 15 ألف مدني سوري قُتلوا خلال التعذيب، بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء(26).

لقـد تحولت الحياة في ظل نظام الأسـد إلى معاناة يوميـة هائلة لتوفير لقمة الخبز وأدنى متطلبات الحياة، لكن ذلك لم يكن أصعب ما في الأمر، بل كانت "وحشـية المنظومـة الأمنيـة وتغولها المطلق على المدنيين وبخاصة بعد أن شـعر النظام بأنه باق لاعتبارات أمنية وسياسـية إقليمية ومحاولات التطبيع المكثفة. خلال السـنوات الأخيرة أضحى ابتزاز المواطنين أمنيًّا سـمة يومية لأهل سـوريا بحيث إنه أصبح أي شخص متعاون مع الأجهزة ناهيك عن ضباطها وصف ضباطها وأفرادها يستطيع زج

أي مواطن في السجن لمجرد اتهام عام بلا أدلة. مع العلم بأن الاتهامات لا تخرج عـن العناويـن العامة في قانون الإرهاب وعن تهمة التعامل بعملة أجنبية أو حيازتها وبخاصة الدولار.

كل هذه الجرائم والمعاناة وسلب الحقوق وإهدار الكرامة اليومي للسوريين، بحاجة إلى تسوية عادلة تعيد للضحايا حقوقهم وكرامتهم، وتحاسب المجرمين، وكل ذلك يتطلـب وجود نظام للعدالـة الانتقالية، يعالج هواجس السـوريين لاحتمال إفلات المجرمين من العقاب.

إن المخـاوف التي بدأت تسـري بين النـاس باتت تتعلق بعدم البدء حتى الآن بهذا النظام، بل لم يجر جمع الأدلة أو تأمين مواقع (الجرائم) المحتملة من سجون ومراكز اعتقال وتعذيب، أو الشروع بوضع أسس التقاضي وتقديم الشكاوى وتأسيس المحاكم الخاصة بجرائم النظام السابق.

إن العدالة الانتقالية شـرط ضروري لتحقيق السلام، وبناء المؤسسـات الديمقراطية، وهي لذلك تعد تحديًا مهمًّا أمام النظام الجديد، سـيختبر قدرتها على إعادة حقوق الشعب السوري، ومحاسبة المجرمين الذين أوغلوا في الانتهاكات الجسيمة.

لقد كانت الحالة العامة في سوريا بشكل جيد بالنظر إلى الظروف المعقدة لإسقاط النظـام وظهور الحكم الجديد، إلا أنـه يمكن القول: إن هذه الايجابية في قبول ما يقدمه الحكم الجديد من أفكار كان نتيجة للفرحة الغامرة بسـقوط النظام وانتعاش الأمل بدولة سوريَّة ذات حكم ديمقراطي، إلا أن مستقبل سوريا مرهون بمدى قدرة الإدارة الجديدة على معالجة التحديات الداخلية وبناء نظام ديمقراطي شامل يضمن المشـاركة السياسـية لجميع القوى. ورغم ما يُمثله سقوط النظام من لحظة مفصلية في تاريخ البلاد، فإن بناء دولة مستدامة يتطلب رؤية مشتركة وجهودًا مكثفة لتجاوز آثار الصراع. ومع اسـتمرار الضغوط الخارجية، يبقى السـؤال الأهم: هل سـتنجح دمشـق الجديدة في تحقيق الاستقرار وإطلاق مرحلة جديدة من التنمية والمصالحة الوطنية، أم ستظل رهينة التعقيدات الداخلية بما فيها طبيعة الحكم الجديد والتدخلات الإقليمية والدولية؟

المراجع

(1). كيف سقط نظام الأسد في 10 أيام بعد صموده 13 عامًا؟، cnn عربي، 8 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 1 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /arabic.cnn.com /2024/ analysis-syria-damascus-assad-has-fallen /08 /12 /middle-east /article

(2). بالتفاصيل والأرقام.. خريطة الميليشيات الإيرانية في سوريا، سكاي نيوز عربية، 22 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 1 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /shorturl.at /cCxKp

(3). سوريا: اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب بين بوتين وأردوغان يدخل حيز التنفيذ، فرانس 24، 5 مارس/ آذار 2020، (تاريخ الدخول: 3 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /tinyurl. com /3cxf836x

(4). الفرقة الرابعة.. من جيش مواز لحماية أسرة الأسد إلى ميليشيا استعبدت السوريين وتربحت من المخدرات، عربي بوست، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 1 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /shorturl.at /sSkwc

(5). هيئة تحرير الشام وحلفاؤها.. من هي الجماعات الجهادية المشاركة بعملية "ردع العدوان"؟، أخبار الآن، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 1 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /shorturl.at /4QZuu

(6). قتلى وأسرى من قوات النظام السوري.. فصائل المعارضة تنتزع السيطرة على أكثر من 10 بلدات في ريف حلب، القدس العربي، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /shorturl.at /FPhHG

(7). المصدر السابق.

(8). كواليس الأيام الأخيرة لانهيار حكم بشار الأسد، عمان، 23 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 3 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /tinyurl.com /ybdt5stf

(9). لاريجاني ونصير زاده في دمشق.. أهداف الزيارات "تحت النار"، الجزيرة نت، 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 3 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /tinyurl.com / bdhnpnee

(10). المصدر نفسه.

(11). بغداد ودمشق وطهران: "تهديد أمن سوريا" يشكل "خطرًا عامًّا" على المنطقة، الشرق الأوسط، 6 ديسمبر/ كانون الأول 2024 (تاريخ الدخول: 5 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / / tinyurl.com /ynwmyhmy

(12). وزارة الخارجية القطرية، بيان مشترك بين وزراء خارجية دول عربية ومسار أستانا بشأن الأوضاع في سوريا، 7 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 10 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /shorturl.at /ZVV3y

13. مجموعة البنك الدولي: سوريا: تفاقم الانكماش في معدلات النمو وتدهور رفاه الأسر السورية، 24 مايو/ أيار 2024، (تاريخ الدخول: 10 يناير/ كانون الثاني 2025)،

https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/05/24/syria-growth-contraction-deepens-and-the-welfare-of-syrian-households-deteriorates

(14). التضخم في سوريا، الليرة اليوم، 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 10 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /sp-today.com /news /26991 .

(15). أبرزها الأموال المهربة.. 5 ملفات اقتصادية كبرى على طاولة الإدارة الجديدة في سوريا، الجزيرة نت، 29 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 10 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /shorturl.at /8kIQj

(16). حاكمة المركزي السوري: البنك لديه ما يكفي لدفع الرواتب بعد زيادة 400٪، الجزيرة نت، 14 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / / shorturl.at /WLAyQ

(17). أميركا تعلن عن تخفيف للعقوبات على سوريا، cnn عربي، 7 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /arabic.cnn.com /middle-east / article /2025 /01 /07 /us-treasury-issues-additional-sanctions-relief-for-syrian-people

(18). 6 دول أوروبية تدعو لتخفيف العقوبات على سوريا، الجزيرة نت، 13 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)،: https: / /shorturl.at /mLZ9Y

(19). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات المرحلة الانتقالية في سورية وآفاقها، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / / www.dohainstitute.org /ar /PoliticalStudies /Pages /the-transitional-phase-in-syria-challenges-and-prospects.aspx

(20). منع رتل عسكري من دخول السويداء، سكاي نيوز، 1 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /shorturl.at /mfsuU

(21). ماثيو ليفيت، كيف أُدرِجت هيئة تحرير الشام على قوائم الإرهاب الأميركية؟ ولماذا يجب أن تبقى هناك في الوقت الحالي؟، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 17 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /www.washingtoninstitute. org /ar /policy-analysis /kyf-audrijt-hyyt-thryr-alsham-ly-qwaym-alarhab-alamrykyt-wlmadha-yjb-tbqy-hnak-fy

(22). اللاجئون بالأرقام بحسب جنسياتهم وكبرى الدول المستضيفة، cnn عربية، 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /arabic.cnn.com / 2023/ article /world /11 /02 /refugee-displacement-report-2023-infographic

(23). المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /www.unhcr.org /ar /countries /syrian-arab-republic

(24). الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فتح مراكز الاحتجاز يكشف استمرار الكارثة الإنسانية: أكثر من 112.414 شخصًا ما زالوا مختفين قسرًا على يد نظام الأسد، 28 ديسمبر/ كانون الأول 2024، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /tinyurl.com /2rx9hrfr

(25). خارطة المقابر الجماعية في سوريا، عربي 21، 4 يناير/ كانون الثاني 2025، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / /tinyurl.com /y6ptfa6n

(26). الشبكة العربية لحقوق الإنسان، (تاريخ الدخول: 14 يناير/ كانون الثاني 2025)، https: / / snhr.org /arabic/

الاستهداف الإسرائيلي للمؤسسات التعليمية الفلسطسينية خلال الفترة من 1967-2023

The Israeli Targeting of Palestinian Educational Institutions During the Period from 1967 to 2023

* Mohammed Ahmad Siyam – محمد أحمد صيام

ملخص:

يتناول البحث وسائل الاحتلال الإسرائيلي في استهداف التعليم في فلسطين من خلال استهداف المؤسسات التعليمية بين عامَي 1967 و2023. يركز على تحليل السياسات والإجراءات التي اتبعَها الاحتلال للتأثير سلبًا في النظام التعليمي الفلسطيني، أو تدميره باعتباره محورًا أساسيًّا في السيطرة الاستراتيجية للاحتلال. يسعى البحث في الدرجة الأولى إلى تحقيق الأهداف البحثية المرتبطة بتوثيق تاريخ استهداف المؤسسات التعليمية الفلسطينية منذ عام 1967، وتسليط الضوء على السياسات والممارسات الإسرائيلية التي استهدفت المدارس والجامعات، ثم دراسة تأثيرات هذه السياسات في التعليم الفلسطيني، وتحليل الأثر النفسي والاجتماعي في الطلاب والمعلمين والبنية التحتية التعليمية، وأخيرا، دراسة كيفية تأثير استهداف التعليم في الهوية والثقافة الفلسطينية ومقاومة الشعب الفلسطيني. أما عن المنهجية البحثية، فقد اعتمد البحث على المنهج النوعي إطارًا عامًّا في البحث، لكن طريقة جمع البيانات، ووصفها، وتحليلها، تمت من خلال تتبع الأحداث التاريخية، مستخدمًا الوثائق التاريخية، والكتب، والدراسات السابقة، والتقارير الرسمية. تم استخدام منهج الاستقراء التاريخي لفهم التطورات والسياسات المتعلقة بالتعليم الفلسطيني خلال الفترة المدروسة، إضافة إلى الإحصاءات والبيانات الرسمية لتوثيق الخسائر والأضرار

أوضح البحث أن الاحتلال اتبع سياسة ممنهجة لاستهداف التعليم الفلسطيني، تضمنت تدمير المدارس، وتقييد الحريات الأكاديمية، وتشويه المناهج الدراسية، كما أدت هذه السياسات إلى تدهور النظام التعليمي، وارتفاع معدلات الهجرة بين الكفاءات التعليمية، وتفاقم الأزمات النفسية والاجتماعية بين الطلاب والمعلمين، لكن الفلسطينيين أظهروا قدرة على التكيف والابتكار في مواجهة استهداف التعليم، من خلال مبادرات مثل التعليم الشعبي والتعليم عن بعد

الكلمات المفتاحية: فلسطين، النكسة، الاحتلال الإسرائيلي، التعليم.

* د. محمد أحمد صيام، باحث متخصص في النزاعات والأمن.
Dr. Mohammed Ahmad Siyam. Researcher Specializing in Conflicts and Security.

Abstact

This research examines the means by which the Israeli occupation targets education in Palestine by attacking educational institutions between 1967 and 2023. It analyses the policies and actions implemented by the occupation to negatively impact or dismantle the Palestinian educational system, viewing it as a central component in the occupation's strategic control. The primary aim of the research is to document the history of attacks on Palestinian educational institutions since 1967, shed light on Israeli policies and practices targeting schools and universities, and assess the impact of these policies on Palestinian education. The study also explores the psychological and social effects on students, teachers and the educational infrastructure, as well as the impact of these attacks on Palestinian identity, culture and resistance.

In terms of methodology, the research adopts a qualitative approach as its general framework. Data collection, description and analysis are based on tracking historical events, using historical documents, books, previous studies and official reports. The historical inductive method is employed to understand the developments and policies related to Palestinian education during the studied period, complemented by official statistics and data to document the resulting losses and damages.

The research reveals that the occupation followed a systematic policy of targeting Palestinian education, which included the destruction of schools, restricting academic freedoms and distorting curricula. These policies led to the deterioration of the educational system, a rise in the emigration of skilled educators, and a worsening of psychological and social crises among students and teachers. However, Palestinians displayed resilience and creativity in response to the targeting of education through initiatives such as grassroots education and distance learning.

Keywords: Palestine, Naksa, Israeli occupation, education.

مقدمة

حصَلَت النكبة الأولى والكُبرى للشعب الفلسطيني عام 1948، التي تم فيها اقتلاعُه من أرضه، وتهجيره منها إلى عدة بلاد عربية وغربية، ثم ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولته على أنقاض الشعب الفلسطيني. كان الاحتلال مدعومًا في ذلك الحين من القوى العظمى في العالم، وعلى وجه الخصوص بريطانيا والولايات المتحدة، لذلك وقعت النكبة دون قدرة الفلسطينيين على المقاومة، فلم يتمكنوا من منع مشاريع الاستيلاء على الأرض، ولذلك تركَت النكبةُ آثارًا كارثية على جميع تفاصيل الحالة الفلسطينية، بما فيها التعليم، ولم تتوقف معاناة التعليم الفلسطيني عند النكبة الأولى عام 1948، بل جاءت هزيمة حرب يونيو/ حزيران 1967 لتُعمق المشكلة، وتُفاقِم المعاناة، بعدما هزمت إسرائيل عدة جيوش عربية في تلك الحرب، واحتلت قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، فضلا عن سيناء المصرية، والجولان السورية، وفَرَضَت بالقوة واقعًا جديدًا ما زالت ملامحُه مستمرة إلى اليوم.

بالتركيز على القضية البحثية التي نسعى لمعالجتها، يجدر القول إنّ التعليم الفلسطيني، يُمثل منذ عام 1967، ساحة مواجهة رئيسية بين الاحتلال الإسرائيلي والشعب الفلسطيني؛ فهو يُعتبر حجر الأساس في الحفاظ على الهوية الوطنية، ونقل الرواية التاريخية الفلسطينية من جيل إلى آخر. تدرك إسرائيل، وفق إطار الاستعمار الاستيطاني، أن التعليم يُشكل عنصرًا حاسمًا في تعزيز الوعي الوطني، وبالتالي تسعى إلى تدميره عبر سياسات ممنهجة تشمل تقييد بناء المدارس، وتشويه المناهج الدراسية، واعتقال الكوادر التعليمية. تستهدف هذه السياسات إيجاد بيئة تعليمية معطِّلة تُجبر الطلاب على التسرب المدرسي، والانخراط في سوق العمل كأيدٍ عاملة رخيصة؛ مما يُضعف فرصهم في بناء مجتمع متعلم ومقاوم. يُعتبر ذلك جزءًا من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تجهيل الفلسطينيين وتفكيك بنيتهم الثقافية، بما يضمن للاحتلال السيطرة المطلقة.

تندرج الورقة في فترة زمنية تمتد لعدة أعوام تحمل مفاصل تاريخية حاسمة في تاريخ الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ابتداءً بعام 1967، مرورًا بعام 1987 وهو الذي انطلقَت فيه الانتفاضة الفلسطينية الأولى، ثم مرورًا بانتفاضة الأقصى عام 2000،

وانتهـاءً عند حدود طوفان الأقصى في السـابع من أكتوبر 2023، والحرب الأخيرة التي بدأت ضد قطاع غزة.

توقفت الدراسـة عند حدود هذه الحرب المدمرة، لأن جميع ما حصل من أضرار للتعليم منذ عام 1967 إلى اليوم، لا يعادل الدمار الذي وقع في حرب الإبادة الحالية ضد قطاع غزة؛ ولذلك، فهي تسـتحق بحثًا مسـتقلًا بذاته، يغطي جميع أبعاد عملية الإبادة الثقافية والعلمية الناتجة عن هجمة عسـكرية غير مسـبوقة في تاريخ الشعب الفلسطيني، أدَّت إلى تدمير منهجي لمؤسسات التعليم في قطاع غزة بشكل كامل.

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أنّ **"اسـتهداف الاحتلال الإسـرائيلي للمؤسسـات التعليمية الفلسطينية جاء ضمن سياسة ممنهجة تتعامل مع التعليم الفلسطيني كقضية أمنيـة اسـتراتيجية"** ولفحص هذه الفرضية، اسـتندَت الورقة إلـى المنهج النوعي، واعتمدت في جميع المعلومات على مجموعة من الوثائق التاريخية، والدراسـات، والأدبيـات ذات العلاقـة، مصحوبة في ذات الوقت بعملية اسـتقراء تاريخي للفترة محلّ الدراسـة، مسـتفيدةً من الإحصاءات والبيانات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية في مجال التعليم. حريٌّ بالقول إنه تم تقسيم استهداف الاحتلال للمؤسسات التعليمية إلى ثلاث فترات زمنية، وذلك تبعًا لخصوصية كل فترة كما سـيتضح في ثنايا الورقة.

الإطار النظري للدراسة

تتناول الدراسـة اسـتهداف الاحتلال الإسرائيلي للتعليم الفلسطيني بوصفه جزءًا من منظومة استعمارية أوسع تهدف إلى السيطرة على الأرض والشعب عبر أدوات مادية وثقافية. ولتفسـير هذه السياسات، يمكن توظيف عدد من النظريات الأكاديمية التي تُسلط الضوء على العلاقة بين التعليم والاستعمار.

في هذا الصدد، تُقدم نظرية الاسـتعمار الاسـتيطاني (Settler Colonialism) إطارًا لفهم طبيعة الاسـتهداف الإسرائيلي للتعليم الفلسطيني. يُشير باتريك وولف إلى أن الاستعمار الاستيطاني يسعى إلى القضاء على السكان الأصليين، ليس فقط من خلال الإبادة المادية، بل عبر تدمير المؤسسـات التـي تُعزز هويتهم الثقافية والاجتماعية. في هذا السياق، فإن تدمير المدارس الفلسطينية، وتشويه المناهج الدراسية، وفرض القيود على البنية التحتية التعليمية يُعد جزءًا من استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى تفريغ

الأرض الفلسطينية من سكانها ثقافيًّا وسياسيًّا، وتحقيق استبدال تدريجي للسكان الأصليين بالمستوطنين(1).

بنفس الإطار، تُفسر نظرية القوة التأديبية (Disciplinary Power)، كما طرحها ميشيل فوكو Foucault (Michel)، استخدام المؤسسات التعليمية أداةً للسيطرة على الأفراد والمجتمعات. يؤكد فوكو أن السلطة التأديبية تُمارَس عبر آليات دقيقة تهدف إلى تشكيل السلوك الفردي وضمان الطاعة الجماعية داخل المؤسسات(2). في الحالة الفلسطينية، تظهر هذه السيطرة من خلال سياسات الاحتلال التي تشمل الرقابة على المناهج الدراسية، وإغلاق المدارس بشكل متكرر، ومنع التوسع في البنية التحتية التعليمية، إضافة إلى التحكم في تعيين المعلمين. هذه السياسات تُظهر كيف يُستخدم التعليم وسيلةً لإضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية وإنتاج أفراد أكثر خضوعًا للرواية الاستعمارية. أخيرًا، يُمكن توظيف نظرية المقاومة الثقافية (Cultural Resistance) لتفسير الجهود الفلسطينية الرامية إلى مواجهة السياسات الإسرائيلية عبر التعليم.

يُشير باولو فريري إلى أن التعليم يمكن أن يكون أداة للتحرر إذا ركّز على تعزيز وعي الأفراد بهويتهم وحقوقهم. في هذا السياق، لجأ الفلسطينيون إلى مبادرات مبتكرة مثل التعليم الشعبي والحصص المنزلية والتعليم عن بُعد لمواجهة استهداف الاحتلال للمؤسسات التعليمية. تُعد هذه الجهود جزءًا من استراتيجية أوسع للمقاومة اليومية التي تُبقي الوعي الوطني حاضرًا رغم محاولات الطمس والاستهداف المستمر(3). من خلال هذا الإطار النظري، يمكن فهم استهداف الاحتلال الإسرائيلي للتعليم الفلسطيني لا بسياسة عرضية أو منفصلة، بل بسياسة متكاملة مع السياسات الاستعمارية التي تسعى إلى إضعاف البنية المجتمعية للشعب الفلسطيني والقضاء على مقاومته الثقافية والسياسية. يشكل التعليم، في ظل هذه الظروف، ساحة صراع رئيسية بين محاولات الهيمنة ومقاومة التبعية.

هزيمة 1967 وآثارها على التعليم الفلسطيني

فرضت حرب 1967 ملامح جغرافية وسياسية جديدة رسّخَها الاحتلال على الأرض بقوة السلاح، حتى اعتَبَر عزمي بشارة أنّ تاريخ 1967 هو النشأة الحقيقة لدولة الاحتلال وليس عام 1948(4)، وسمّاها عبد الوهاب الأفندي "أمّ الهزائم"(5). حملَت الهزيمة أنواعًا متعددة من الخسائر البشرية والمعنوية إلى الجانب العربي،

في حين سادَت حالة من النشوة في إسرائيل التي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أنها القوة العسكرية البارزة في المنطقة"(6)، وفي تلك الأجواء ظهرت المقولة المشهورة التي يوصف بها الجيش الإسرائيلي: "الجيش الذي لا يقهر"(7).

فلسطينيًّا، نَتَجَ عن النكسة استكمال احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وفُصلت المناطق الثلاث جغرافيًّا بالحواجز والحدود العسكرية، وأخَذَ الاستيطانُ يستشري ويقطّع أوصال تلك المناطق داخليًّا، وأصبح كل شيء فلسطينيٍّ تحت سيطرة قوات الاحتلال، كالتعليم والصحة، والاقتصاد، وحركة الأفراد، والحدود.

بعد النكسة عام 1967، سيطرَ الجيشُ الإسرائيلي بشكل كامل على التعليم في فلسطين، فخلال السنوات العشر الأولى من الاحتلال، لم يتم بناء أي مدارس جديدة، واكتظت الصفوف الدراسية بالطلبة، حيث وصل متوسط عددهم إلى 60 طالبًا في الصفّ الواحد، ولم يتم توفير تمويل يُذكر لتوسيع وتحسين المدارس، وتحت السيطرة الإسرائيلية، واجهَت المدارس الفلسطينية إغلاقًا متكررًا وطويل الأمد وحظرًا لبعض المواد التعليمية(8).

تم تأسيس عدة جامعات فلسطينية، وهناك ادّعاء من إسرائيل بأنّ لها الفضل في ظهور هذه الجامعات في بيرزيت ونابلس، وبيت لحم والقدس وغزة، ولكن الاحتلال الإسرائيلي في الحقيقة لم يقم بأي شكل من الأشكال بتمويل هذه الجامعات أو المساعدة في تأسيسها، وإنما سمح بذلك ظنًّا منه أن ظهور جيل متعلم ومثقف، بدون فُرَص عمل أو مستقبل، سيدفع هذا الجيل إلى الهجرة الطوعية من البلاد(9)، وقد تَحَقَّقَ لإسرائيل جزء من هذه المخططات، ورغم أن الهجرة أمر طبيعي يحصل في جميع الدول في سياق البحث عن فرصة أفضل، أو مأوى، أو هروب من حالة نزاع وخطر على الحياة، فإن مردود تلك الهجرة على مستوى القضية الفلسطينية كان ضارًّا للغاية؛ لأنه أصبح هناك ما يشبه النزيف الداخلي للنُّخَب والكفاءات الفلسطينية، التي أصبحت تهاجر بأعداد كبيرة جدًّا، وتترك وراءها فراغًا كبيرًا كذلك(10).

أولًا: استهداف الاحتلال للمؤسسات التعليمية خلال (1967-1987)

بعد حرب عام 1967، عمدت قوات الاحتلال إلى اتباع مجموعة من السياسات اتجاه التعليم، مثل التركيز على تضييق ظروف العمل خاصة على النُّخَب والكفاءات التعليمية لدفعها إلى الهجرة، وتطبيق سياسة اقتحام الكليات والجامعات بشكل متكرر

لقطع استمرارية العملية التعليمية، كذلك منع الطلبة من الوصول إلى مقاعد الدراسة، فـي محاولـة منها لدفعهم إلى ترك الدراسـة أصلاً، واضطرارهم إلى العمل داخل إسرائيل ليكونوا قوة عاملة رخيصة، وبالتالي يُبعَد هؤلاء الطلاب عن مسار التعليم، ويتـم اسـتنزافهم في الضفة الغربية وقطاع غزة في بنـاء الدولة الجديدة للاحتلال، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، فَمَن بقي مُصرًّا على استكمال دراسته أو ممارسته للتدريس، طبّقت قوات الاحتلال عليه سياسات الاعتقال، فضلاً عن سياسات إغلاق المؤسسات التعليمية، ومنع تدريس بعض الكتب والمناهج، إضافة إلى توقيف عدد من الامتيازات التي كانت تتمتع بها المدارس والجامعات الفلسـطينية قبل الاحتلال في ظل القانون الأردني في الضفة الغربية أو المصري في قطاع غزة.

لقـد وَصَلَـت الحالة التحكّمية للاحتلال في التعليم بفلسـطين ذلك الوقت إلى أن تعييـن المعلمين في المدارس العربية بحدّ ذاته يخضع لموافقة الحاكم العسـكري، ووزارة الدفاع، بل إن ضابط الأمن الإسرائيلي كذلك لديه معايير ومواصفات يجب أن تتوافر فيمن يتقدم لوظيفة المعلم من الفلسطينيين(11)، ونتيجة لذلك تم توقيف عمل العديد من المدرسين السابقين ممن لا تتوافق حالتهم مع معايير ضابط الأمن الإسرائيلي، أو ممن لم يوافقوا على سياسات الاحتلال في تلك الفترة، وهكذا وصل عدد المفصولين بين عامَي 1968/ 1969 إلى 485 معلمًا(12).

إنّ حالـة السـيطرة التي فرَضَها الاحتلال الإسـرائيلي علـى التعليم بعد حرب عام 1967 وصلَـت إلى أدقّ التفاصيل الخاصة بالعمليـة التعليمية، ابتداءً بالمناهج التي مارَس الاحتلالُ الإسرائيلي عليها سياسات الحذف والتعديل لكل ما يتعلق بجغرافية فلسطين التاريخية، وتراث وعادات وتقاليد الشعب الفلسطيني، مرورًا بالتقييد الشديد للمدارس، من حيث منع التوسـع لاسـتيعات الزيادة في أعداد الطلاب؛ مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من التعليم داخل المدارس لم تكن معروفة من قبل، مثل ظاهرة الصفوف المجمَّعة، أو الدراسة على فترتين صباحًا ومساءً، أو ظاهرة الغرف المدرسـية المسـتأجَرة. وامتدت حالة السيطرة إلى أشـكال أُخرى من الاستهداف، مثل إغلاق المدارس بشكل متكرر، ومحاصرتها واستخدامها معتقلات ومعسكرات للجيش، ووضع الأسـلحة والقنابل فيها، وحتى تغيير أسـمائها. ولم يتوقف الأمر عند اسـتهداف الاحتلال للمدارس بهذا الشـكل التعسـفي، بل امتد إلى المعلمين،

فقد شـملت سياسـات الاحتلال الجديدة اعتقال المعلمين، والحسم من الرواتب، وإعاقـة عملية التطوير، والإبعاد، وفـرض قيود على الحركة، أو حتى فرض الإقامة الجبرية، وغيرها من السياسات. ولم يكن الطلبة كذلك بعيدين عن سياسات الاحتلال التعسفية، فقد عانوا الإرهاب والتخويف، والاعتقال، ومحاصرة النشاطات الطلابية، وصولاً إلى القتل أو الإصابة الجسدية(13).

اسـتطاع الاحتلالُ فرض هذا التحكّم لأنه يملك القوة، وهذه القوة التأديبية بمفهوم فوكو، اسـتُخدمت في السـياق الفلسطيني "بوصفها قوة كولونيالية استيطانية تمارس الأبارتهايـد(14)، ومن ثم لا تسـعى لإنتاج فرد منتِـج، ولا تتطلع أبدًا إلى وجوده، وبهذا يمكن استعارة مفهوم القوة السيادية وتطبيقه على سياسات الاحتلال الاستيطانية الخاصة بالتعليم في فلسـطين، وتتمثل في عمليات القتل العمد للطلبة والأسـاتذة، واحتجازهم وترهيبهم، إضافة إلى اسـتخدام القوة التأديبية؛ لفهم السياسات الرقابية التي اسـتهدَفَت وضع المناهج والطلبة والأسـاتذة ضمن نظام رقابة ممنهج. فهاتان القوتان استخدمهما الاحتلال للسيطرة، ولإضعاف منظومة التعليم الفلسطينية"(15).

وقعـت حـرب عام 1967، في وقت كانت المدارس قد بدأتْ عطلتها الصيفية للتوّ، أما امتحان الثانوية العامة فكان على الأبواب ولم يبدأ بعد، وفي ظل خطورة ظروف الاحـتلال الجديـدة، أصبح من الصعب إجراء الامتحانـات، فكان لا بد من تحرك أحدهـم لإيجـاد حلّ، وبالفعل جاء التحرك من حمـدي كنعان رئيس بلدية نابلس، فوجّه رسالة لموشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، يطلب منه تشكيل لجنة فلسطينية تيسّر وتُشرف على امتحانات الثانوية العامة، وبعد طول معاناة فشل تشكيل اللجنة المرجوّة، فما كان من كنعان إلا التوجه إلى عمّان، والطلب من حكومة الأردن تشكيل لجنة للإشراف على الامتحانات في الضفة الغربية، وهذا ما تمّ، ومع ذلك كان ضابط التعليم الَإسـرائيلي في ذلك الوقت شـموئيل حاخام تُرسَل له قرارات اللجنة حتى يكون على علم بمجريات الأمور(16). لاحقاً، تم تقييد جميع أشكال الحريات التعليمية والثقافية بإحكام، وتم إغلاق المدارس بشـكل روتيني، وحظرت السلطات الإسرائيلية أكثر من 1600 كتاب في الأراضي المحتلة(17). استمرت هذه التضييقات على التعليم الفلسطيني حتى عام 1980، ثم زادت، وأخذت الصبغة الرسمية ضمن سياسات الاحتلال، إذ تعززَت بقرار رسمي من سلطات الاحتلال، حيث صدَر قرار

الحاكم العسكري الإسرائيلي رقم (854) بتاريخ 6 يوليو/ تموز من عام 1980، الذي نصّ على خضوع جميع المؤسسات التعليمية للسيطرة المباشرة لسلطة الاحتلال، وما تبع هذا القرار من قيود كثيرة وصلت إلى أدق التفاصيل في التضييق على عمل تلك المؤسسات(18)، وعلى مدار سنوات الاحتلال الإسرائيلي، كانت هناك موجات متواصلة من المواجهات والتوترات حول التعليم بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو داخل إسرائيل نفسها. كانت أهمية التعليم بالنسبة للفلسطينيين، وخاصة اللاجئين، واضحة للسلطات الإسرائيلية، وبالتالي لم يكن من المستغرَب أنها لم تعرقل التعليم فحسب، بل استخدمته أيضًا وسيلةً للسيطرة، وممارسة السلطة السيادية على الطرف الأضعف، لذلك كان الأمر العسكري رقم (854) أحد الأمثلة الصارخة على استهداف المؤسسات التعليمية، وهو الأمر الذي خُصص لتقييد عمل الجامعات، من خلال إشارته إلى أن كل مؤسسة تعليمية تعمل في المنطقة أُدرجت في ذيل هذا الأمر، تُعتبر كأنها حصلت على رخصة مؤقتة بمقتضى القانون، وبحسب تعديله في هذ الأمر لسنة التعليم 1980–1981، وهذه الرخصة المؤقتة مرتبطة دائمًا بذرائع أمنية، فقد أشار القرار نفسه إلى أنه يجوز للمسؤول، باستشارة قائد شرطة المنطقة، والقائد العسكري في القضاء الذي يتعلق به الأمر، أن يراعي ما يراعيه من اعتبارات لمنح الرخص المذكورة في هذه المادة وهذا معناه ارتهان عمل المؤسسة التعليمية وفتحها وإغلاقها لأمر الحاكم العسكري الإسرائيلي(19).

الحيز المكاني الذي كانت تشغله المؤسسات التعليمية كان هدفًا لسياسات الاحتلال، فتضييقه يعني تحجيم المجال الجغرافي والمكاني للمدرسة أو الجامعة، وبالتالي عمِل الاحتلال على الحدّ من ازدياد عدد المدارس والجامعات ومنع توسعها أفقيًّا، "فقد بَلَغ عددُ المدارس في الضفة الغربية عام 1967 نحو 821 مدرسة (ابتدائية وإعدادية وثانوية)، في حين بَلَغ عددُها في العام الدراسي 1986، 977 مدرسة"(20)، أيْ بفارق 156 مدرسة في 19 عامًا، وهو عدد قليل جدًّا، علما بأن هذه الزيادة ترجع إلى جهد الأهالي فُرادى وجماعات، كبناء المدارس وإعدادها الذي تم بتمويل من الدول العربية، أو بتبرعات من المواطنين والمغتربين؛ فمثلاً بُنيت في لواء رام الله على نفقة الأهالي 355 غرفة مدرسية خلال عشر سنوات بعد عام 1970(21).

هكذا أراد الاحتلال أن يُثبت سيطرته وتحكّمه الكاملَين على التعليم الفلسطيني، من بعد حرب عام 1967، وظلّ التعليم بعدها خاضعًا لإدارة الاحتلال، ولكن كانت تُعتمد فيه المناهج المصرية للتعليم في قطاع غزة، والأردنية في الضفة الغربية، وصولاً إلى عام 1987، وهو العام الذي انطلقت فيه الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

ثانيًا: استهداف الاحتلال للمؤسسات التعليمية خلال (1987 – 2007)

خلال العقود الممتدة منذ الاحتلال، برز التعليم الفلسطيني منصةً أساسية لإطلاق المقاومة، سواء من خلال الأدوار التي أدّتها الكفاءات الأكاديمية، أو من خلال الأنشطة الطلابية التي مثّلت حالة من الرفض الشعبي للاحتلال. من هنا، ركّزت إسرائيل على استهداف الجامعات عبر الإغلاق المتكرر والاقتحامات التي تهدف إلى وقف النشاطات الوطنية داخلها. تُعتبر فترة الانتفاضة الأولى مثالاً واضحًا على هذا الأمر؛ إذ أدى إغلاق الجامعات إلى إنشاء بدائل مبتكرة مثل التعليم الشعبي، الذي تحوّل إلى رمز مقاومة في مواجهة الاحتلال.

ومع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى نهاية عام 1987، استمرت سياسات الاحتلال اتجاه التعليم في التصعيد، ولكنها في تلك الفترة كانت تحدث في ظل جو متوتر يُفرَض على الاحتلال لأول مرة بهذا الشكل، حيث وضعت الانتفاضة حجر الأساس لمرحلة جديدة بالكلية مع الاحتلال، واشتبكت معه شعبيًّا وجماهيريًّا في جميع الأراضي الفلسطينية. وتنوَّعَت وسائل استهداف الاحتلال للمؤسسات التعليمية في الفترة الممتدة من 1987 إلى 2007، واتخذت عدة أشكال مثل الإغلاق، وإلغاء ونقل مراحل دراسية، ومحاصرة المدارس والجامعات واقتحامها وإرهابها، ووضع القنابل في ساحاتها، واستخدامها معتقلات ومعسكرات للجيش، وتقليص حجمها، وفي بعض الحالات تغيير أسمائها(22).

لقد كان الإغلاق المنتظم للمؤسسات التعليمية الفلسطينية سياسة مشتركة للسلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. على سبيل المثال، خلال الانتفاضة الأولى (1987 – 1993)، تم إغلاق جميع المؤسسات التعليمية الفلسطينية لفترات تتراوح بين عامين، في حالة مدارس الضفة الغربية، وأكثر من أربع سنوات في حالة بعض الجامعات. حتى رياض الأطفال كانت مُدرَجة في أوامر الإغلاق العسكرية(23).

خلال الأشـــهر الأولى من انتفاضة عام 1987 قام الاحتلال الإســـرائيلي بمنع التعليم الفلســـطيني رســـميًّا، وتم وقف كل ما يتعلق بالنظام التعليمي بواســـطة الســـلطات العســـكرية الإسرائيلية، وقد شمل هذا الوقف المدارس الحكومية والخاصة والتابعة للأونروا والجامعات وكليات المجتمع(24).

تميزت فترة ما بين يناير/ كانون الثاني 1988 ويناير/ كانون الثاني 1989 بصعوبة بالغة فيما يتعلق باستهداف الاحتلال الإسرائيلي للتعليم، وتمثّلَت تلك الصعوبة بالأحداث التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- فبراير/ شـــباط 1988: صَدَرَ أمر إغلاق في وقت واحد لجميع رياض الأطفال والمؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية والعليا في الضفة الغربية حتى "إشعار آخر".
- في بداية نفس العام، قام الاحتلال بإغلاق الجامعة الإسلامية بغزة(25).
- نهاية مايو/ أيار 1988: سُـــمح بإعادة فتح المدارس أســـابيع قليلة، لكن بقيت الجامعات مغلقة.
- أغسطس/ آب 1988: صَدَرَ أمر عسكري بمنع التعليم الشعبي البديل.
- ســـبتمبر/ أيلول 1988: تم تمديد أمر الإغلاق حتى نوفمبر/ تشـــرين الثاني من نفس العام.
- نوفمبر/ تشرين الثاني 1988: تم تمديد الإغلاق حتى ديسمبر/ كانون الأول من نفس العام.
- ديسمبر/ كانون الأول 1988: تم تمديد الإغلاق حتى إشعار آخر(26).

عندما "أغلقت ســـلطات الاحتلال الإســـرائيلية جامعة بيرزيت لمدّة خمس سنوات تقريبًا بين الأعوام 1988 و1992، إلى جانب جميع المؤسّسات التعليمية الفلسطينية الأخرى(27)، بما في ذلك المدارس وحضانات الأطفال، رَفَضَت هيئاتُ الجامعة أن تقبل بتجريم التعليم واســـتمرّت في التعليم "بشـــكل سرّي" في المنازل، والمكاتب، والكنائس، والمساجد والمراكز الجماهيرية فيما عُرف بعد ذلك تحت اسم "التعليم الشـــعبي" (28)، وقد تعرّضَت هذه الصفوف الدراسية مرارًا وتكرارًا لمداهمات من

قبَل الجيش الإسـرائيلي، وتمّ اعتقال الطلاب والمعلّمين الذين تواجدوا هناك. وفي محاولة لتحدّي الحكم العسكري، أصبح مجرّد السّعي لطلب العلم طريقةً لمجابهة الاحتلال بشكل مباشر"(29). تم استخدام بعض المدارس معسكرات ومراكز اعتقال خلال فتـرات الإغلاق، وتعرَّض المعلمون في الضفة الغربية وقطاع غزة لإجراءات قمعية مختلفة، مثل: التقاعد الإجباري، والتسريح لأسباب سياسية، والنقل التعسفي، وتعليق رواتب المعلمين والعلاوات المهنية، وخصم الرواتب بعد أيام الإضراب أو إغلاق المدارس، وتدني الرواتب، وعرقلة التطور المهني للمعلمين وحظر نقاباتهم. كما تعرض الطلاب لإجراءات قمعية، مثل: الطرد من المدارس لأسـباب سياسـية، والاعتقال أثناء الامتحانات العامة، والنقل التعسفي للطلاب، ومنع السفر إلى الخارج، والاحتجاز والسجن(30).

رغم أنّ الاحتلال لم يحتجْ إلى مبررات لهذه الممارسات اتجاه الشعب الفلسطيني، فإنه كان يبرّر إغلاقه للمؤسسـات التعليمية بالحفاظ على الهدوء والأمن العام ومنع الاحتجاجـات، لكن مـا كان يحصل هو العكس تمامًا، حيث تسـبب الإغلاق في احتجاجات ومواجهات بين الفلسـطينيين وقوات الاحتلال(31). ولم يتوقف الأمر عند تحويل المؤسسـات التعليمية الفلسـطينية إلى ثكنات عسـكرية يسـيطر عليها الاحتلال الإسـرائيلي بشـكل مؤقـت، بل صاحَب ذلك العديد مـن مظاهر التدمير والتكسير للأثاث والمرافق، وإحراق الأجهزة وتكسير مقاعد الدراسة، وكتابة شعارات معادية للعرب(32)، وهذا كان يحدث في حالة خلوّ المؤسسة التعليمية من الموظفين أو الـطلاب ووجود قوات الاحتلال داخلها، وهناك شـكل آخر من الاعتداء، وهو اقتحام المؤسسـة أثناء وجود الموظفين والطلاب فيها، وإرهابهم وتهديدهم، فمثلا تم اقتحام الجامعة الإسلامية بغزة ومصادرة أشرطة تسجيل تابعة للحاسب الآلي عام 1989، وكذلـك تم اقتحام مركز أبحاث رابطة الجامعيين في الخليل في نفس العام وتعرضه لنفس التدمير والتخريب(33).

جاء اتفاق أوسـلو عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ليعطي حكمًا ذاتيًّا جزئيًّا لقطاع غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية، ووصلت السـلطة الفلسطينية بقيادة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إلى قطاع غزة والضفة الغربية في نفس العام، وبدأت بناء أجهزتها وأنظمتها، وإصدار القوانين والتشـريعات التي تسـيّر عملها في

الأراضي الخاضعة لسيطرتها. أعادت اتفاقيات أوسلو صياغة العلاقة بين جزء من الفلسطينيين وإسرائيل، فتحوّل المحتل إلى شريك سلام، إلا أن اتفاق أوسلو عجز عن تحقيق السلام بين الطرفين، أو إرجاع شيء من الحقوق إلى أهلها، وذلك بسبب تعنّت الطرف الإسرائيلي وتردده في تنفيذ ما اتُّفق عليه، وتراجعه في كثير من الأحيان(34)، واستمرت عملية "السلام" في التدهور والتراجع، وصولاً إلى عام 2000 الذي شهد انطلاق انتفاضة الأقصى، وهي الانتفاضة التي أنهت واقعيا هذه العملية، وكان من مظاهر ذلك، محاصرة عرفات في مقره في رام الله مدة ثلاث سنوات كاملة، حتى سفره إلى باريس للعلاج ووفاته هناك عام 2004.

أعطى اتفاق أوسلو للسلطة الفلسطينية حق الولاية في الضفة وغزة على مجالات الصحة والتربية والثقافة والتعليم والضرائب وغيرها من الأمور المدنية الخاصة بإدارة شؤون الناس(35)، وبذلك أصبحتْ وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين، التي أنشأَتْها السلطة بعد قدومها، مسؤولة عن التعليم العام في المدارس الحكومية، والمدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين(36) والمدارس الخاصة في جميع المناطق التي انتقلت إلى السلطة حسب اتفاق أوسلو(37)، وكذلك تشرف الوزارة على التعليم العالي في الكليات والجامعات الفلسطينية(38)، واستُبدِلَت بالمناهج الدراسية في جميع المناطق الخاضعة للسلطة، مناهج فلسطينية جديدة لأول مرة(39)، "ولكن هذه المناهج لم تلقَ الترحيب من قبَل حكومة الاحتلال، أو حتى الدول الغربية، حيث ورد في تقرير للكونغرس الأمريكي عام 2005 أنّ المناهج الفلسطينية تعمل على بناء جيل جديد من الفلسطينيين رافض لإسرائيل، كذلك عدم وجود إشارات إلى الاعتراف بإسرائيل، ويزعم التقرير أن الكتب الفلسطينية تشجع ثقافة العنف، وحب الاستشهاد والجهاد، وأشار التقرير إلى عدم وجود دقّة تاريخية فيما يتعلق بأُسُس الصراع العربي الفلسطيني، وحتى إن بعض بنود هذا التقرير انتقدت الإشارة إلَى أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو آخر الأنبياء والمرسلين، وما يتضمنه ذلك من معاني لا تخدم السلام، ويستشهد التقرير بأن انتفاضة الأقصى عام 2000 كانت فيها نسبة الطلبة المشاركين كبيرة، وأن هذا من الآثار المحتملة للمناهج الفلسطينية"(40).

ميدانيًّا، أدخلت تغييرات جديدة على المدارس الفلسطينية، ولكنها تغييرات شكليّة نوعًا ما، فعلى سبيل المثال، أصبح النشيد الوطني الفلسطيني يذاع كل يوم في الطابور

المدرسي الصباحي، وهو شيءٌ لم يُعهَد من قبل، ولعله في ذلك الوقت أعطى شعورًا جديدًا بالهوية والدولة والكيان الفلسطيني، كذلك زادت الأنشطة المدرسية والمسابقات الثقافية والفنية والرياضية والمنافسات المتنوعة على مستوى المحافظات الفلسطينية الخاضعة لحُكم السلطة، مثل تنظيم مسابقات الشعر والخطابة والقراءة وغيرها. إنّ حصيلة تحليل ما ذُكر أعلاه، ودمج الإيجابيات مع السلبيات، ومقارنة بعضها ببعض، أدّت إلى خروج آراء بحثية نقدية تعتَبِر أنه في جميع الأحوال، أسْهَمَ "تبنّي السلطة الفلسطينية سياسات الليبرالية الجديدة تحت ضغط المؤسسات الدولية المُعولَمة في تردّي أوضاع التعليم، وبصورة أكثر حدَّة من غيرها من دول العالم، نظرًا إلى تشابك وخضوع هذه السياسات للهيمنة البنيوية للاستعمار الصهيوني"(41).

انتفاضة الأقصى

إنّ قيمة ورمزية عام 2000 في المسار التاريخي لتحوّلات القضية الفلسطينية لا تقلّ عن قيمة ورمزية عام 1967، لقد مَثَّل عام 2000 فاصلاً تاريخيًّا في مسار القضية الفلسطينية، ومقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال، ففيه انطلقت الانتفاضة الثانية، وفيه أيضًا اتخذَت المواجهة مع الاحتلال نمطًا جديدًا. كان اقتحام رئيس حزب الليكود السابق أرييل شارون، باحة الحرم القدسي في 28 سبتمبر/أيلول من عام 2000 تحت حراسة مئات الجنود الإسرائيليين، السبب المباشر لاندلاع انتفاضة الأقصى، لا سيما بعد تنصل إسرائيل من تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق أوسلو، فضلا عن فشل قمة كامب ديفيد التي رَعَتها الولايات المتحدة في يوليو/تموز من العام نفسه قبل الانتفاضة بنحو شهرين، بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الحين إيهود باراك(42)، إلى جانب عدم تعاون الجانب الإسرائيلي في تنفيذ الاتفاقيات التي تم توقيعها، وتراجُع في الأداء الفلسطيني على مستوى السلطة، وانتشار فضائح الفساد والمحسوبية(43).

وكان عام 2000 قد شهد تطوير وزارة التربية والتعليم العالي التابعة للسلطة الفلسطينية خطةً تعليمية مدّتها خمس سنوات، ولكن تطوير المناهج الدراسية كان تحديًا خاصًّا للوزارة، حيث كان بمثابة الفرصة الأولى لتطوير منهج دراسي فلسطيني بعد تاريخ طويل من هيمنة التأثير الأجنبي، وكان عام 1995 قد شهد إنشاء مركز رسمي

لتطوير المناهج، وفي عام 1998، انتقلت الجهود إلى إنتاج الكتب المدرسية(44). إلا أن الوقت لم يسعف السلطة الفلسطينية للاستمرار في عملية التطوير والتحديث لنظام التعليم، فقد كانت تُباشِر عمليةَ إصلاحٍ لنظام تعليميٍّ يعاني عقودًا من الترهّل والاستهداف، منذ النكبة عام 1948، مرورًا بحربٍ عام 1967، ثم سنوات الاحتلال التي بعدها، وما إنْ دارت رَحَى الإصلاح والتحديث في عهد السلطة الفلسطينية، حتى داهمَتها أحداثُ عام 2000.

قبل ذلك العام كان لدى السلطة الفلسطينية سبب للاعتزاز بالتقدم الذي أحرزَتْه في قطاع التعليم، ومع ذلك، أدى الرد الإسرائيلي على الانتفاضة إلى تكاليف باهظة لنظام التعليم بأكمله، البشري والبنيوي، فَفقَدَ الكثيرَ من الزخم الإيجابي وتأثر الوصول إلى التعليم وجودته على مستوى مناطق السلطة الفلسطينية(45)، ودخل التعليم مرحلة جديدة من الاستهداف الإسرائيلي له، مختلفة كليًّا عما قبل عام 2000، فأصبحت الضفة الغربية محتلة مرةً أُخرى، وانتشرت فيها عشرات حواجز التفتيش التي قطّعَت أوصال المدن والقرى، وحالَت دون حرية حركة الناس بسهولة(46)، ووفقًا لمنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية نفسها، تم خلال النصف الأول من عام 2008 تقسيم الضفة الغربية إلى 62 حاجزًا دائمًا (16 نقطة تفتيش داخل مدينة الخليل وحدها)، ووضع ما معدله 85 حاجزًا طيارًا، و 512 عائقًا ماديًّا في شهر مارس/ آذار من ذلك العام، وقد أدت هذه العوائق إلى تقييد حركة جميع الفلسطينيين تقريبًا بشكل عام، والطلاب والمعلمين بشكل خاص، وأصبح ذهاب الناس إلى أعمالهم أو الطلاب إلى مدارسهم وجامعاتهم مهمة تتطلب وقتًا وجهدًا، وربما حياة، وهكذا أصبح الآلاف من الأطفال يعانون من صعوبات في ممارسة حقهم في التعليم بسبب حواجز التفتيش الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، والمضايقات والعنف الممارَس ضدهم من الجنود الإسرائيليين والمستوطنين على حدٍّ سواء(47)، وقد أثبتت دراسة قام بها الباحث سامي ميعاري أنّ التعرض لواحدة أو أكثر من نقاط التفتيش يقلل من احتمال اجتياز امتحان الثانوية العامة النهائي بنسبة 1–3 نقاط مئوية، وأنّ هناك أدلة على أنّ ثلاث آليات تؤدّي دورًا في ذلك السياق: الموارد المدرسية تتدهور، والرفاهية النفسية للطلاب تزداد سوءًا، ويضيع وقت الطلاب بسبب التأخير عند نقاط التفتيش(48).

لم تتوقف هذه المعاناة عند الحواجز العسكرية بين المدن والقرى، فقد كان هناك حاجز أكبر من الجميع، وهو الجدار العازل الذي صدر قرار بإقامته في شهر إبريل/ نيسان من عام 2002 عن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر، وبدأ تنفيذه في شهر يونيو/ حزيران من العام نفسه، بعد أن تسلّم أرئيل شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية، فالتفّ الجدار حول الضفة الغربية، وبسببه "يضطر 2898 طالبا وطالبة ومعلما ومعلمة في جنين وطولكرم وقلقيلية للمرور عبر بوابة واحدة في الجدار في طريقهم إلى المدارس أو عند عودتهم منها يوميًّا. ولا يقتصر الأمر على التأخيرات الطويلة التي يتعرضون لها في رحلتهم اليومية هذه، بل كثيرًا ما يتعرضون إلى المضايقات من الجنود الإسرائيليين الذين يتحكمون بالمرور عبر البوابة"(49).

خَنَقَ الجدارُ كذلك المدينةَ المقدسة، وزادت الحواجز العسكرية الثابتة على جميع مداخلها، وأصبحت تؤثر سلبًا في المسيرة التعليمية، حيث تعيق وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم الواقعة خلف

الجدار، "هذا عَدَا عن المدارس الواقعة في مواقع متضررة بشكل مباشر ويفصلها الجدار عن المدينة المقدسة؛ كالمدارس في بلدة الشيخ سعد، والمدارس في بلدة الزعيم الواقعة شرق مدينة القدس، والمدارس في مخيم شعفاط وعناتا، وكذلك مدارس الرام وضاحية البريد، التي فصلها الجدار العنصري عن المدينة وأعاق وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم، حيث ينتقل الطلبة والمعلمون عبر الحواجز العسكرية والجدار، ليصلوا إلى مدارسهم الواقعة داخل الجدار أو خارجه؛ مما يؤثر سلبًا على المسيرة التعليمية، حيث يوجد في القدس 38 مدرسة تابعة لمديرية التربية والتعليم، تقع 11 منها خارج الجدار، و27 داخله"(49).

لم يكن حال المؤسسات التعليمية في شرقي القدس المحتلة أفضل بكثير، حيث "تسبب الجدار في عزل 4035 طالبًا وطالبةً من 10 مدارس في قُرى "أبو ديس" والعيزرية والسواحرة الشرقية عن مؤسساتهم التعليمية، كما لم يعُد بإمكان 42 معلمًا ومعلمةً ممن يقيمون في المنطقة الوصول إلى مدارسهم، وينطبق الأمر ذاته على عدد آخر يصل إلى 85 معلمًا ومعلمة ممن اعتادوا في السابق على المجيء إلى المنطقة من مواقع سكنية أُخرى في الضفة الغربية"(50).

بالانتقال إلى قطاع غزة، نجد أنه منذ عام 2000 كان للمؤسسات التعليمية فيه نصيبٌ وافرٌ من الاستهداف غير المسبوق، وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: لأنّ طبيعة المواجهة الجديدة التي فَرَضَها الاحتلالُ الإسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية اشتملَت على ممارسات وأساليب عسكرية لم تُستخدَم من قبل في الضفة والقطاع منذ 1967، حيث تضمنت المواجهة الجديدة القصفَ الجوي الإسرائيلي بالصواريخ والقنابل سواء بهدف اغتيال عناصر المقاومة الفلسطينية، أو لاستهداف مبانٍ بمختلف أنواعها منازل أم مؤسسات أم غير ذلك، في نفس الوقت الذي تطورَت فيه أسلحة المقاومة الفلسطينية -نسبيًّا دون مقارنة مع قدرات الاحتلال- داخل القطاع على وجه الخصوص، إذ شهدَت على سبيل المثال أول استخدام لقذائف الهاون باتجاه مستوطنات الاحتلال في القطاع، ثم تطورت بعد ذلك إلى العديد من الأسلحة الأُخرى(51).

أما السبب الثاني لكثافة الخسائر في جانب المؤسسات التعليمية في القطاع فهو الحصار الإسرائيلي المُطبق الذي فُرض على القطاع منذ يونيو 2007 وما زال مستمرًّا حتى تاريخ كتابة هذه الكلمات، وصلتْ آثارُ الحصار إلى أدقّ تفاصيل حياة الغزّيين اليومية، وأصيبت الحياة في القطاع بشلل كامل، ورَجَعَت بالزمن عقودًا إلى الوراء، إلى حقبة لا يُعرف فيها البترول ولا الغاز ولا الكهرباء، فجميع هذه الأشياء مُنعت عن غزة، وأُغلقت المعابر، وحُبس الناسُ داخل القطاع كما لو كانوا في سجن كبير يحيط به جنود الاحتلال من جهتَي الشمال والشرق، في حين يَفرض البحرُ سيطرته من جهة الغرب، ويُحكَم الإغلاق من جهة الجنوب حيث الحدود مع مصر من خلال معبر رفح، أما من جهة السماء فتتكفل الطائرات المسيّرة برصد ومراقبة حركة الناس مهما دقّت، بل إن تلك الطائرات استهدَفَت وقتلَت كثيرًا من سكان القطاع ولم تكتف فقط بالرصد والمرقبة. هكذا أَحكم الاحتلال حصاره على غزة، وأصبح يتحكم في الماء والغذاء والوقود والحركة والتنقل وكل ما يمكن أن يخطر على بال(52).

السبب الثالث هو الحروب الخمس التي شنّها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع، خلال أعوام 2008، 2012، 2014، 2021، 2022، والتي استَخدَم فيها قوةً عسكرية وحربية غير مسبوقة، وراح ضحيتها آلاف الشهداء وعشرات آلاف الجرحى، وهُدمت خلالها آلاف البيوت(53).

ثالثًا: استهداف الاحتلال الإسرائيلي للمؤسسات التعليمية خلال (2007-2023)

بالوصول إلى مرحلة الانقسام الفلسطيني(54) الذي وقع عام 2007، نجد أنه ترك أثرًا بالغًا على التعليم، فقدْ لَحِقَهُ التشرذم والانقسام بحُكم الأمر الواقع، حيث أصبحت حركة حماس تُشرف على التعليم في غزة، والسلطة تُديره في الضفة الغربية، وغاب التنسيق بين الجهتين، وأصبح -في بداية الانقسام - كل طرف مسؤولاً عمّا لديه من خدمات ووزارات، حتى إنّ إعلان نتائج الثانوية العامة أصبح قضية خلافية بين طرفي الانقسام، ومنذ ذلك الحين والنتائج تُعرض بشكل منفصل بين الضفة وغزة، كل طرف يعلن نتائجه على حدة، لكنها أصبحت موحدة في السنوات القليلة الأخيرة(55). غَابَ الإشراف المنهجي على مجريات العملية التعليمية تحت ضغط الفوضى المترتبة على حالة الاقتتال الداخلي الذي نَتَجَ عن الانقسام، وانسحَبَت الكثير من المؤسسات الدولية التي كانت تقوم بتمويل مشاريع تعليمية لا سيّما في قطاع غزة مع استمرارها في الضفة الغربية(56)، ولم يكن الحال أفضل في الضفة الغربية، فبعد الانقسام أقالَت السلطة الفلسطينية عشرات المدرسين الموالين لحركة حماس من عملهم في مدارس الضفة الغربية(57)، واستجاب عددٌ غير قليل من المدرسين لنداء الرئيس محمود عباس بالاستنكاف عن العمل والجلوس في البيوت مع استمرار صرف رواتبهم، وذلك حتى لا يكونوا داعمين لما سمّته السلطة الفلسطينية "الانقلاب" الذي قامت به حركة حماس، فاضطرّت حكومة غزة تحت سيطرة حركة حماس إلى تعيين آلاف من المدرسين لسدّ العجز الناتج عن ذلك الاستنكاف، وربما تم تعيين مَن ليس لديهم خبرة أو مؤهلات كافية، إلا أنه مع مرور الزمن وتكرار محاولات المصالحة بين أطراف الانقسام وتوقيع بعض الاتفاقيات الخاصة بذلك، رَجَعَ عدد كبير من المدرسين المستنكفين وعملوا جنبًا إلى جنب مع الجُدُد الذين عيّنتْهُم حركة حماس، ولم يكن ذلك حصرًا في نطاق التعليم، بل جَرَى نفس الشيء في قطاعات حكومية وخدماتية هامة أخرى(58).

امتدّت آثار الانقسام على المناهج التعليمية، فقد أقدمَت حركة حماس على تغيير بعضها، بحيث تم تعديل منهاج السلطة الفلسطينية ليشمل المنهاج الجديد فصولاً عن مشروعية المقاومة وتحرير فلسطين والأطماع الصهيونية(59)، في حين بقيت المناهج في الضفة الغربية دون تغيير، بل إنها كانت تسير في الاتجاه المعاكس للفكر الذي

ستدور حوله مناهج قطاع غزة، ولمفهوم المقاومة، وطبيعتها، والاعتراف بإسرائيل، وغيرها من القضايا الخلافية المعقدة بين الطرفين، فضلاً عن أن المناهج التي ستقوم بتعديلها حركة حماس، لن تقبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بتدريسها في المدارس التابعة لها، وهو ما سيُحدِث أزمة فيما بعد بين حركة حماس والأونروا، حتى إن مكتب شؤون اللاجئين التابع لحركة حماس دعا الأونروا إلى وقف سياسة إفراغ المناهج الدراسية من مضمونها الوطني والتاريخي لمصلحة المشروع الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة على حد وصف الحركة. وأوضح أن مناهج الأونروا تُسمي الضفة الغربية وغزة أراضي السلطة الفلسطينية، في إيحاء بأن بقية فلسطين التاريخية مُلك للاحتلال، إضافة إلى تغيير المصطلحات الجغرافية، وتغيير مسمى مدينة القدس من عاصمة دولة فلسطين، إلى المدينة المقدسة لكل الأديان السماوية، وغيرها من التغييرات(60).

مما سبق، يتبين أنّ التعليم الفلسطيني في هذه المرحلة لم يكن فقط ضحية الاحتلال وممارساته، وإنما أيضًا كان ضحية للانقسام بين أكبر حركتين في الطيف السياسي الفلسطيني، فإذا أضفنا إلى ذلك استمرار الهيمنة الإسرائيلية والحصار المفروض على قطاع غزة، وكذلك افتقار السلطة الفلسطينية للاستقلالية والسيادة في الضفة الغربية، خرجنا بنتيجة أنّ التعليم مهما كانت إمكانياته، وقدراته، ومحاولات إنعاشه، فليس بمقدوره الصمود أمام هذا الكمّ الكبير من الضربات والاستهداف وحالة عدم الاستقرار.

توازَى الانقسام الفلسطيني مع الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع بسبب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وعدم اعترافها بشروط اللجنة الرباعية الدولية(61)، فأضاف ذلك معاناةً جديدة على جميع مستويات الحياة والخدمات في القطاع، وأثّر في التعليم بشكل أكبر، حيث أشارت ورقة صادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان عام 2011 إلى "تأثير الحصار على التعليم العام، الذي يشكل العائق الأكبر في تطوير هذا القطاع والنهوض به لا سيما بناء مدارس جديدة لاستيعاب أعداد الطلاب المتزايدة، وبيَّنَت وجود عجز كبير في المباني المدرسية، حيث تحتاج وزارة التربية والتعليم العالي إلى بناء (105) مدارس بشكل عاجل لتعويض عجز السنوات الأربع الماضية بسبب الحصار، ومطلوب (20–25) مدرسة

سنويا بعد ذلك، في حين تحتاج وكالة الغوث إلى بناء (119) مدرسة للقضاء على نظـام الفترتين، و(10) مـدارس لتلبية الأعداد المتزايدة لعـدد الطلاب، كما يوجد عجـز في توفير القرطاسـية والكتب والمواد المخبرية والمـواد الأخرى الضرورية لتقديـم الخدمات التعليمية، وبسـبب الحصـار أيضا وما نتج عنه من نقص حاد في عدد المدارس فقد ذكرت الورقة أن (79٪) من المدارس تعمل بنظام الفترتين بينما تعمل (21٪) من المدارس بنظام الفترة الواحدة، مع العلم بأن (95٪) من المدارس التابعة لوكالة الغوث تعمل بنظام الفترتين" (62).

الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة

شنت إسرائيل منذ عام 2008 عدة حروب على قطاع غزة، تسببت في أضرار فادحة للمؤسسـات التعليمية، زادت من فداحة الوضع الذي كانت تعيشـه أصلاً. قبل تلك الحرب كانت إسـرائيل قد شـنت حربًا عام 2002 على الضفة الغربية سمّتها "الدرع الواقي"، تسـببت على صعيد المؤسسـات التعليمية في تضرر 50 مدرسة، تم تدمير 11 منها، وتخريب 9، كما تم اسـتخدام 15 منها مواقع عسـكرية، و15 أخرى مراكز اعتقال(63). أما الاعتداءات التي جرى شنها بعد ذلك على قطاع غزة، فهي كالتالي:

- عُدوان 2008 (الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)

كان يـوم 27 ديسـمبر/ كانون الأول 2008 بداية أول هجـوم كبير على قطاع غزة، سُمي إسـرائيليًّا "الرصاص المصبوب" وفلسطينيًّا "معركة الفرقان"، واستمرّت تلك الحرب 23 يومًا، وأسفرت عن 1430 شهيدًا من الرجال والنساء والأطفال، و5400 جريح، وتدمير 10 آلاف منزل جزئيًّا أو كليًّا(64). فيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالمؤسسات التعليمية، فقد دمَّرَت قوات الاحتلال العشرات من المدارس الحكومية خلال العدوان، 8 منها دُمِّرت تدميرًا شبه كامل، و5 أصبحت غير صالحة للتعليم، و3 أصيبت بأضرار جسـيمة تستدعي جهودًا كبيرة لإصلاحها. كما أصيبت 158 مدرسة حكومية بأضرار جزئية، جراء اسـتهدافها بشـكل مباشـر أو غير مباشـر. وتفاوتت الأضرار التي لحقت بها بين انهيار الأسـقف والجدران وتصدعها، وتحطم الأبواب والشـبابيك، وتدمير محتوياتها من أثاث، ومختبرات، وحواسيب، وملاعب ومرافق. وقد طالَت الاعتداءات الإسرائيلية العديد من المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين

الفلسطينيين (الأونروا)، وتسببت في أضرار جزئية في 35 مدرسة، موزعة على 5 مناطق تعليمية في قطاع غزة. وكذلك المدارس الخاصة، حيث أصيبت 46 مدرسة وروضة أطفال بتدمير وأضرار بدرجات متفاوتة، وتم تدمير مدرستين تدميرًا كليًّا جراء استهدافها بصواريخ أطلقت من طائرات حربية إسرائيلية، وكذلك دُمِّرت 5 رياض أطفال تدميرًا كليًّا، جراء قصف أهداف مدنية ملاصقة لها، وتضررتْ بشكل جزئي 11 مدرسة خاصة و30 روضة أطفال، نتيجة استهداف مؤسسات مجاورة أو قريبة منها، وتم تدمير المدرسة الأمريكية ومدرسة دار الفضيلة تدميرًا كاملاً، وتعرضتْ روضة ومدرسة المجد لأضرار جزئية، ولم تَسلَم المؤسسات التعليمية الخاصة بالتعليم العالي، حيث تَعَرَّض بعضها للاستهداف المباشر خلال العدوان، وكان من أبرز ذلك قصف مبنيين عِلميين في الجامعة الإسلامية وتدميرهما كليًّا، وتجريف وتفجير عدة مرافق في كلية الزراعة في بيت حانون التابعة لجامعة الأزهر، وقصف بقذائف المدفعية والدبابات للكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، وجامعتَي الأقصى وفلسطين، كما أصيبت جامعة القدس المفتوحة وكلية العلوم والتكنولوجيا بأضرار جسيمة(65).

- عُدوان 2012 (عمود السحاب/ حجارة السجّيل)

بعد أربع سنوات، جاء عُدوان 2012، بدأ هذا العدوان يوم 14 نوفمبر/ تشرين الثاني، واستمرّ مدة ثمانية أيام، أَطلَق عليه الاحتلال اسم "عمود السَّحَاب"، وسمّاه الفلسطينيون "حجارة السجّيل". استُشهد فيه نحو 180 فلسطينيا بينهم 42 طفلا و11 امرأة، وجُرح نحو 1300 آخرين، في حين قُتل 20 إسرائيليًّا وأصيب 625 آخرون، معظمهم بِـ"الهلع"، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية(66). اتخذ هذا العُدوان زمنًا أقصر من سابقه، بسبب موقف الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، فما إن بدأ العدوان على غزة حتى اتخذ مرسي موقفًا واضحًا، وقال إن مصر لن تصمت إزاء أي اعتداء على غزة، ولم يتوقف مُرسي عند حد الكلام، فأرسل رئيس وزرائه هشام قنديل إلى غزة على رأس وفد مصري، وأمر بفتح معبر رفح بشكل دائم أمام الفلسطينيين. ثم ما لبث أن توصل لاتفاق لوقف إطلاق النار يضمن وقف الاغتيالات والتوغلات الإسرائيلية وتسهيل تنقلات الفلسطينيين. وذلك بعد أسبوع من العدوان (67). مع أنّ وقت ذلك هذا العدوان كان قصيرًا، فإنّ 144 مدرسة تضرَّرَت جزئيًّا أو كلّيًّا كما يظهر في الجدول رقم(1).

- عُدوان 2014 (الجُرف الصامد/ العصف المأكول)

ثم جاء عُدوان 2014، أطلق الاحتلالُ هذا العُدوان اسم "الجُرف الصامد" ليكون الأعنف تدميرًا، والأطول زمنًا، والأكثر خسائر، وعُرف فلسطينيًّا باسم "العصف المأكول"، بدأ يوم 07 يوليو/ تموز، واستمر مدة 51 يومًا، "أسفرَت هذه الحرب عن 2322 شهيدًا، و11 ألف جريح، وارتكبَتْ إسرائيل مجازر بحق 144 عائلة، استشهد من كل واحدة منها ثلاثة أفراد على الأقل، في حين قُتل 68 جنديا إسرائيليا، و4 مدنيين، إضافة إلى عامل أجنبي واحد، وأصيب 2522 إسرائيليا بجروح، بينهم 740 عسكريا"(68). أثناء العُدوان، أصيب ما لا يقل عن ثلاث جامعات، وسبع مدارس تابعة للأمم المتحدة وما يقدّر بنحو 141 مدرسة مُدارة محليًّا بأضرار جسيمة. تم تدمير مبنى المختبرات العلمية في الجامعة الإسلامية، وقُتل 22 شخصًا في جامعة القدس المفتوحة التي تأسستْ بمساعدة اليونسكو، وفي الوقت نفسه، تضررت سبع مدارس تدعمها وكالة الغوث(69). كما قام الاحتلال بتدمير 22 مدرسة أُخرى في نفس العملية(70)، وبَلَغَت خسائر المؤسسات التعليمية أكثر من 33 مليون دولار(71).

- عُدوان 2021 (حارس الأسوار/ سيف القدس)

شهد شهر مايو/ أيار 2021 هجمة إسرائيلية جديدة على القطاع استمرت 11 يومًا، أطلق الاحتلال عليها اسم "حارس الأسوار"، وسمَّاها الفلسطينيون "سيف القدس". أسفر العُدوان عن نحو 250 شهيدًا فلسطينيا وأكثر من 5 آلاف جريح، كما قصفَت إسرائيل عدة أبراج سكنية كان يقطنها مئات العائلات(72). كالعادة، كان للمؤسسات التعليمية نصيب وافر من الاستهداف والتدمير، حتى لو كانت الحرب 11 يومًا فقط، "حيث إن الأضرار التي لحقت بقطاع التعليم نتيجة العدوان على قطاع غزة بلغت 7.215.956 دولارًا، ومن أهم ما لحق بقطاع التعليم نتيجة لاستهدافه من قوات الاحتلال هو [...] تضرُّر 132 مدرسة حكومية تابعة لوزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى 17 مدرسة خاصة، و116 مقرًّا لرياض أطفال تابعة للقطاع الخاص، وتعرضت كذلك 14 مؤسسة تابعة للتعليم العالي لأضرار"(73).

ويوضح الجدول رقم (1) حصيلة الخسائر الناتجة عن استهداف الاحتلال للمدارس خلال أربع من أبرز الحروب التي شنّها الاحتلال على القطاع، ولم نتعرض بالتفصيل لعُدوان عام 2022 لأن المؤسسات التعليمية لم تكن عُرضة للاستهداف مثل بقية

الحروب، فقد استمر العدوان الذي بدأ مطلع أغسطس/آب مدة ثلاثة أيام، وكان الاحتلال الإسرائيلي يؤكد خلاله أن هدفه محصور في حركة الجهاد الإسلامي.

الجدول رقم (1) يوضح الأضرار التي لحقت بالمدارس والجامعات في قطاع غزة جراء الحروب الإسرائيلية الأربع منذ عام 2008

المديرية	عدوان 2008		عدوان 2012		عدوان 2014		عدوان 2021		الإجمالي	
	عدد المدارس	قيمة الأضرار	عدد المدارس	قيمة الأضرار	عدد المدارس	قيمة الأضرار	عدد المدارس	قيمة الأضرار	عدد المدارس	قيمة الأضرار
شمال غزة	37	2,041,420	28	587,585	52	2,747,125	33	551,315	150	5,927,445
شرق غزة	41	2,761,244	15	638,614	40	4,781,782	20	597,285	116	8,778,925
غرب غزة	40	913,150	34	975,270	41	513,855	41	832,963	156	3,235,238
الوسطى	21	326,260	7	112,325	28	550,900	21	199,101	77	1,188,586
شرق خانيونس	26	807,470	20	153,205	12	717,417	3	38,990	103	2,369,698
غرب خانيونس			23	458,155	9	115,056	10	79,405		
رفح	8	150,640	17	246,500	5	128,184	8	106,545	38	631,869
الإجمالي	173	7,000,184	144	3,171,654	187	9,554,319	136	2,405,604	640	22,131,761

المصدر: وثيقة داخلية حصل عليها الباحث من وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة.

- عُدوان 2023 (طوفان الأقصى/ السيوف الحديدية)

ثم جاء العدوان الأضخم، عُدوان 2023، ولا يمكن تشبيه أو مساواة هذا العدوان بأي عدوان آخر قبله، لأنه الأعنف من بينها جميعًا، والأقسى والأشد تدميرًا، وربما لم تشهد القضية الفلسطينية مثله منذ النكبة، بل إنّ هناك مَن اعتبر هذا العدوان نكبة جديدة حلّت على الشعب الفلسطيني، على اعتبار أنّ ما نتَج عنه من تداعيات إنسانية لا يقل وربما هو أكبر من التداعيات الإنسانية التي نتجت عن النكبة الأولى عام 1948، من حيث عدد الضحايا والشهداء، والمصابين، والنازحين، وحجم الاستهداف والتدمير(74). لا مجال للتعرض لخسائر هذا العدوان بالتفصيل لأنه يقع خارج الحدّ الزماني للورقة، لكن يمكن القول باختصار إن هذا العدوان شهد القضاء على جهاز التعليم في قطاع غزة قضاءً تامًّا، ولم يبق منه شيءٌ يُذكر، وهذا ما يجعله بحاجة إلى بحث منفصل.

خلال جميع الاستهدافات السابقة، والعُدوانات المذكورة، تَذرَّع الاحتلال بمبرر استخدام حركة حماس للمؤسسات التعليمية قواعدَ لإطلاق الصواريخ، أو الاحتماء، أو لتخزين الأسلحة، ولكن لم تكن تلك المبررات مستندة إلى أيّ دليل، حتى تقرير غولدستون لم يستطع إثبات أن المؤسسات التعليمية داخل قطاع غزة كانت تُستخدم

لتلك الأغراض(75)، لذلك تُحَوِّر قواتُ الاحتلال تلك المبررات عندما يتم تحميلها مسؤولية مخالفة القانون الدولي وارتكاب مثل هذه الجرائم، فمثلاً عندما هاجمَت الطائراتُ الحربية الإسرائيلية الجامعةَ الإسلامية بغزة عام 2014 بَرَّرَ الاحتلالُ ذلك بأن الجامعة هي المركز العصبي للأبحاث وتطوير الأسلحة لحماس، ولكن، هناك سؤال يطرح نفسه، وهو إذا كانت الجامعة الإسلامية مركزًا إرهابيًّا وتمت مهاجمتها لذلك السبب، فلماذا هوجمت العديد من المؤسسات التعليمية الأخرى؟!(76).

خاتمة

العرض السابق المُطوَّل لتفاصيل الاستهداف الإسرائيلي للمؤسسات التعليمية في فلسطين بعد حرب عام 1967، لا يمكن تجاوزه دون الالتفات إلى الآثار الخطيرة التي تحملها أرقام الخسائر المادية والبشرية الواردة فيه، لأن استهداف الاحتلال الإسرائيلي للمؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها، يضاف إليه حصار مُطبق لقطاع غزة من جميع الجهات، كل ذلك لا يترك خسارةً مادية في البنيان والأثاث فقط، بل إنه يترك آثارًا نفسية عميقة لدى المنتسبين لهذه المدارس والجامعات؛ فبعد عملية عدوان عام 2008 أشارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى أن 76.8 في المئة من المعلمين في المستويات الابتدائية والإعدادية والثانوية أفادوا أن أداء طلابهم أصبح بمستوى أدنى مما كان عليه قبل الحرب "معظمهم في ذلك الوقت" أو "دائمًا".

وأفاد المعلمون أنهم لم يتمكنوا من التدريس كما كانوا قبل العمليات العسكرية، وشعر الكثير منهم بأنهم غير مجهزين للتعامل مع الآثار النفسية والاجتماعية الطويلة الأمد للحرب على طلابهم، الذين يظهرون قلقًا متزايدًا، وعدوانية، وخوفًا، ومشكلات في التعلم(77). وفي ظل ما تمت مناقشته يمكن الخلوص إلى النتائج التالية:

1. إنّ هذا الاستهداف الممنهَج للتعليم، يؤخر عملية الوعي والثقافة والعلم لشعب كامل، ويعمل على تجهيله وتغييبه عن ميادين التفكير والتطور والحضارة، ويترك ندوبًا نفسية عميقة لدى الطلبة والمدرسين والأهالي على حد سواء، حينما يحرمهم الاحتلال من ممارسة حق ثابت في جميع الشرائع والقوانين الدولية، فيُقهرون بالابتعاد عن مقاعد الدراسة، ويُجبرون على مغادرة بيئة صف المدرسة،

حيث الأصدقاء والمنافسة والنجاح واللعب، ويُشاهِدون مدارسهم تتهاوى أمامهم بفعل القصف الإسرائيلي، ثم يذوقون مرارة انتظار العودة إليها، إذ قد يطول بهم المقام في البيوت، فيتحولون إلى عبء إضافي على أهليهم والمجتمع، وتغيب عنهم التنشئة المدرسية الأكاديمية الصحيحة، ولا يتلقّون ما يجب أن يطرق أسماعهم وثقافتهم في سِنِي العمر المختلفة وهم في المدرسة، فيكبرون وهم عِطاش للعلم، ومفتقرون للثقافة والتربية الكافية، فيفقدون مستقبلهم، أو على الأقل يصطدمون بمستقبل مائج، لا ينجو من أخطاره إلا من أتقن السباحة فيه، ربما بمساعدة الأهل، أو بإمكانات مكتسبة ذاتيًّا، فالكبير ما هو إلا نتيجة لما تلقاه في الصغر، إن كان خيرًا فخير، وإن كان شرًّا فشرّ.

2. معاناة المنظومة التعليمية الفلسطينية لن تزول إلا بزوال الاحتلال، فالتعليم أداة من أدوات المقاومة والتحرر، ولن يتوانى الاحتلال عن استهدافه على هذا الأساس، ولكن يبقى السؤال الكبير عن قدرة هذا التعليم على الصمود والبقاء، وقدرة الشعب الفلسطيني على إسناده ماديًّا ومعنويًّا، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار إمكانية توفير وسائل آنيّة للمقاومة في إطار التعليم مثل تفعيل برامج الابتعاث الداخلي، وربط الكفاءات الفلسطينية المغتربة بوطنها، وتعزيز التعليم المهني والتقني.

3. إنّ التعويل على المجتمع الدولي لم يعد ذا قيمة، لذلك فإن الخيارات أمام الشعب الفلسطيني لمواجهة عُدوان الاحتلال على منظومته التعليمية أصبحت محدودة، وكلها تستند إلى قاعدة واحدة، وهي الاعتماد على الذات، وإيجاد الحلول الداخلية الذاتية لتلك التحديات، خاصةً أنّ الأحداث الإقليمية والعالمية تؤكد يومًا بعد يوم للشعب الفلسطيني أنه موكولٌ إلى نفسه في حل قضيته، ومواجهة الاحتلال، وذلك لأكثر من سبب، أول الأسباب هو انشغال الدول العربية بمشاكلها الداخلية، وعدم قدرتها على مجاراة أحداث القضية الفلسطينية أو تقديم شيء لها في ظل تحديات داخلية متفاقمة، والمثال على ذلك يمكن استحضاره في أكثر من دولة، وثاني الأسباب هو جبروت العدوّ الصهيوني، وعدم اكتراثه بأي عواقب قد تقع عليه، بل واطمئنانه إلى أنه في مأمن من العقاب مهما بلغت جرائمه من مستويات، وأيًّا كان المجال المستهدف، سواء التعليم أو

غيره، والسبب الثالث هو غياب المجتمع الدولي شبه الكامل عن إنصاف الشعب الفلسطيني، وإيجاد حلول واقعية لمشاكله اليومية المتصاعدة بسبب الاحتلال، بل قيام الدول الكبرى بدعم الاحتلال في ممارساته وتوفير غطاء حماية له، يجعله في أمان كامل من أي مساءلة دولية.

4. أثبت الفلسطينيون قدرة على الابتكار في مجال التعليم لمواجهة الاستهداف الإسرائيلي، فابتدعوا التعليم البديل، والحصص المنزلية، ونظام الفترتين في المدارس، وقد ظهر هذا الابتكار بشكل واضح خلال العُدوان الإسرائيلي على القطاع الذي أعقب عملية طوفان الأقصى، وظهرت مبادرات من جامعات الضفة الغربية، لاستيعاب طلاب القطاع في الجامعات الفلسطينية هناك بنظام التعليم عن بُعد، إنقاذًا لمستقبلهم، وتصدّيًا لجبروت المحتل، ومع ذلك ما زالت الحاجة قائمة إلى إنشاء خطط طوارئ تعليمية، وتطوير مدارس مؤقتة، وتوحيد الجهود الحكومية والمجتمعية، وكل هذه مقدمة لحلول استراتيجية مستدامة.

المراجع

(1) Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." Journal of genocide research 8, no. 4 (2006): p 387-409, (accessed 16/12/2024), https://bit.ly/3VCAgMT

(2) Michel Foucault, "Discipline and punish: The birth of the prison (an excerpt)." In Coronavirus, Psychoanalysis, and Philosophy, Routledge, 2021.

(3) Paulo Freire, "Pedagogy of the oppressed." In Toward a sociology of education, pp. 374-386. Routledge, 1978.

(4) عزمي بشارة، "محاضرة افتتاحية: ما قبل حرب 1967 وما بعدها كي لا يتجنب النقدُ النقدَ" في "حرب حزيران/ يونيو 1967 مسارات الحرب وتداعياتها"، الطبعة الأولى، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020)، ص33.

(5) عبد الوهاب الأفندي، "حزيران/ يونيو الأسود والنهضة الغائبة الخلل المركب في تحليل أم الهزائم العربية وتشخيصها" في "حرب حزيران/ يونيو 1967 مسارات الحرب وتداعياتها"، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020، ص45.

(6) "حرب 1967: كيف غيرت ستة أيام الشرق الأوسط للأبد؟"، بي بي سي عربي، تاريخ الزيارة 30/ 11/ 2022، http: / /bit.ly /3ESoBAc.

(7) ا لمرجع السابق.

(8) Bree Akesson, "School as a Place of Violence and Hope: Tensions of Education for Children and Families in Post-Intifada Palestine," International Journal of Educational Development 41 (2015): p2.

(9) al-Kurd and Herrscher, op.cit, p300.

(10) عدنان عياش، "هجرة الشباب والأدمغة الفلسطينية إلى الخارج"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 01/ 11/ 2016، تاريخ الزيارة 30/ 11/ 2022، في: https: / /bit.ly /3PN03PF.

(11) ردينة عبد المجيد، سياسة إسرائيل التعليمية تجاه العرب في فلسطين المحتلة عام 1948-1967، مرجع سابق، ص220.

(12) المرجع نفسه، ص221.

(13) صلاح الزرو التميمي، التعليم تحت الاحتلال 1967-1987، مرجع سابق.

(14) الأبارتهايد هو نظام تمييز سياسي وقانوني، وقد أُطلق هذا المصطلح على النظام القانوني الذي أقامته الأقلية البيضاء وفرضته على أهل البلاد الأفارقة في جنوب إفريقيا، وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا)، ودول أُخرى خضعت للحكم الاستعماري في المنطقة. وقد توصلت المنظمات الدولية ومقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى خلاصة تشير إلى كون إسرائيل فرضت نظام أبارتهايد على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعلى قطاع غزة، حيث اعتبروا أن المكونات الثلاثة لمعيار الأبارتهايد ثبت انطباقها على الوضع في هذه الأراضي. نظام الأبارتهايد الإسرائيلي، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، (تاريخ الدخول: 15/ 12/ 2024): https: / /shorturl.at /adSOw

(15) لورد حبش وغادة المدبوح، "استثناء الاستثناء: التعليم العاري في السياق الاستعماري في فلسطين"، مجلة عُمران، المجلد 9، العدد 33 (2020)، ص89، (تاريخ الزيارة 11/ 12/ 2022) https: / /bit.ly /3XSSR6x

(16) علي الجرباوي، صفحات من الذاكرة الفلسطينية: تذكرات إبراهيم صنوبر (جامعة بيرزيت، 1992)، ص40.

(17) "Palestinian Nonviolent Resistance to Occupation Since 1967," American Friends Service Committee, 2005, p2, accessed 21/02/2023, https://bit.ly/3Xq5OEE.

(18) ياسر لوز، مرجع سابق، ص514.

(19) حبش والمدبوح، "اســتثناء الاستثناء: التعليم العاري في السياق الاستعماري في فلسطين"، ص96–97.

(20) حبش والمدبوح، المرجع السابق، ص97.

(21) المرجع نفسه، ص98.

(22) صلاح الزرو التميمي، التعليم تحت الاحتلال 1967–1987، ص175.

(23) Alzaroo and Hunt, "Education in the Context of Conflict and Instability: The Palestinian Case," 2003, p169–170.

(24) al-Kurd and Herrscher, op.cit, p301.

(25) Antony T. Sullivan, "PALESTINIAN UNIVERSITIES IN THE WEST BANK AND GAZA STRIP," The Muslim World 84, no. 1–2 (April 1994): 169, Antony T. Sullivan, "PALESTINIAN UNIVERSITIES IN THE WEST BANK AND GAZA STRIP," The Muslim World 84, no. 1–2 (April 1994): 169, https://bit.ly/2WW4c6U.

(26) أمين عنابي، "التعليم الشعبي في الانتفاضة الأولى"، موقع الآداب، 24/ 12/ 2018، تاريخ الزيارة 16/ 01/ 2023، https: / /bit.ly /3QGu0Qq.

(27) أحصى الباحث صلاح الزرو التميمي في كتابه "التعليم تحت الاحتلال 1967–1987" قائمة تفصيلية واســعة من الإغلاقات على مدار بعض سِــنِي الاحتلال مما لا يتســع المجال لذكره هنا، للمزيد: صلاح الزرو، مرجع سابق ص175 وما بعدها.

(28) للوقوف على تواريخ إغلاقات جامعة بيرزيت، يُنظر: https: / /bit.ly /3jpQXLC

(29) هيليــن مــوري، "التعليم هــو الحرية"، مجلة عدالــة الإلكترونيــة، 2005، https: / /bit.ly /3ywleMj

(30) Alzaroo and Hunt, "Education in the Context of Conflict and Instability: The Palestinian Case," 2003, 169–170.

(31) صلاح الزرو، التعليم في ظل الانتفاضة، الطبعة الأولى، سلسلة الدراسات التربوية 4، مركز دراسات الخليل، الخليل، 1989، ص33.

(32) صلاح الزرو، ص38.

(33) المرجع نفسه، ص40.

(34) عمر عبد الرحمن، "من الالتباس إلى الوضوح: ثلاث ركائز لإعادة إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية"، مركز بروكينجز الدوحة، 2019، ص2 تاريخ الزيارة 06/ 12/ 2022، https: / /bit. ly /3ur7NLN

(35) "اتفاق أوسلو"، الجزيرة نت، 13/ 09/ 2022، تاريخ الزيارة 06/ 12/ 2022، https: / / bit.ly /3UAMUbJ

(36) "التعليم في فلسطين"، وزارة الخارجية الفلسطينية، تاريخ الزيارة 07/ 12/ 2022، https: / / bit.ly /3wBw5TS

(37) كان إشراف السلطة على هذه المدارس من حيث المناهج فقط، أما ما دون ذلك فقد كان بإدارة كاملة من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

(38) ما عدا القدس، فقد بقي التعليم فيها تحت سيطرة الاحتلال.

(39) طارق الجعبري، "واقع المنهاج الفلسطيني في تعزيز الصورة الذهنية للوطن: دراسة استقصائية تحليلية في منهاج التربية الوطنية في المرحلة الأساسية"، المركز الديمقراطي العربي، 18/ 10/ 2018، (تاريخ الزيارة 09/ 12/ 2022) https: / /bit.ly /3PaOPmo

(40) غنام غنام، "التعليم في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية"، مجلة إشراقات، 06/ 09/ 2020، تاريخ الزيارة 09/ 12/ 2022، https: / /bit.ly /3FGu0fz.

(41) نداء أبو عوّاد، "الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطينية المستعمَر"، مرجع سابق، ص83.

(42) تفيدة جرباوي وخليل نخلة، تمكين الأجيال الفلسطينية التعليم والتعلّم تحت ظروف قاهرة، الطبعة الأولى، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2008، ص156.

(43) للمزيد حول القمة ومجرياتها ونتائجها، يُنظر: https: / /bit.ly /40AD8un

(44) Susan Nicolai, "Fragmented Foundations: Education and Chronic Crisis in the Occupied Palestinian Territory," UNESCO, 2007, p20, https://bit.ly/3Dpof4l.

(45) Susan Nicolai, op.cit, p20.

(46) Knoblauch, "Education Under Occupation: Obligations of the Occupying Power," p3.

بالإضافة إلى المستوطنات التي تشكل شبكة عنكبوتية على مستوى أراضي الضفة الغربية، تنتشر الحواجز بشكل مفرط، وتُحيل حياة الناس إلى متاهة يومية مليئة بالمحاولات للوصول إلى نقطة يتم فيها تجاوز الحاجز العسكري من أجل الوصول إلى العمل أو المدرسة، في الموقع التالي قائمة تفصيلية محدّثة حتى عام 2021 من الحواجز الإسرائيلية المختلفة المنتشرة على أراضي الضفة الغربية: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، 5 يونيو/ حزيران 2004، (تاريخ الدخول 1/ 12/ 2024): https: / /bit.ly /2BSskRb

(47) Sami Miaari and Ines Lee, "Obstacles on the Road to School: The Impacts of Mobility Restrictions on Educational Performance," Journal of Human Resources, October 13, 2021, 0920-11166R2, accessed 21/02/2023 http://jhr.uwpress.org/lookup/doi/10.3368/jhr.0920-11166R2

(48) "أضواء على واقع النساء والفتيات الفلسطينيات في التعليم"، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2006. تاريخ الزيارة 02/ 02/ 2023، https: / /bit.ly /3l28Z78

(49) محمود القدرة، "أثر وجود الاحتلال الإسرائيلي على التعليم في القدس".

(50) المرجع نفسه.

(51) "الانتفاضة الفلسطينية الثانية"، الجزيرة نت، 28/ 09/ 2016، تاريخ الزيارة 05/ 02/ 2023، https: / /bit.ly /3JHXs73

(52) هذا الوصف للحصار على قلّته واختصاره شهادة حية عاشها الباحث بنفسه، للمزيد يُنظر: https: / /bit.ly /3x36HY6

(53) "أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة"، موسوعة الجزيرة، 07/ 08/ 2022، تاريخ الزيارة 07/ 02/ 2023، https: / /bit.ly /40x8MZU

(54) للمزيد حول حيثيات وتفاصيل الانقسام الفلسطيني الداخلي، يُنظر مقالة الباحث المنشورة في مجلة حكامة، حسب التوثيق التالي: أحمد صيام، محمد. "إدارة حكومة حماس للنظام الأمني في قطاع غزة إثر الانقسام الفلسطيني". حكامة 5، العدد (أيلول/ سبتمبر 2024): 139-162، https: / /bit.ly /4gQuuzq

(55) عوض الرجوب، "الانقسام الفلسطيني يلقي بظلاله على طلبة الثانوية العامة"، الجزيرة نت، 02/ 08/ 2007، تاريخ الزيارة 10/ 12/ 2022، https: / /bit.ly /3iKpC5X

(56) "ورقة حقائق بحثية تحذر من تدمير الانقسام والحصار للعملية التعليمية بغزة"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية،14/ 09/ 2015، تاريخ الزيارة 10/ 12/ 2022، https: / /bit. ly /3iTPuN7

(57) وليد عوض، "وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالضفة الغربية تفصل العشرات من المدرسين والمدرسات على خلفية انتماءاتهم السياسية"، صحيفة القدس العربي، 08/ 05/ 2010، تاريخ الزيارة 10/ 12/ 2022، https: / /bit.ly /3W6ZYqx

(58)"واقع التعليم في غزة بين الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني"، جريدة الشرق الأوسط، 04/ 09/ 2017، تاريخ الزيارة 10/ 12/ 2022، https: / /bit.ly /3kjHjrg

(59) أشرف الهور، "حكومة غزة تعدل المنهج الدراسي ليشمل فصولا عن مشروعية المقاومة وتحرير فلسطين والأطماع الصهيونية"، وكالة سما الإخبارية، 23/ 05/ 2013، تاريخ الزيارة 10/ 12/ 2022، https: / /bit.ly /3UPHmKy

(60) "غزة: حماس تطالب الأونروا بوقف تهديد موظفيها"، جريدة الراية القطرية، 01/ 06/ 2017، تاريخ الزيارة 10/ 12/ 2022، https: / /bit.ly /3FFcs39

(61) لجنة دولية تتكون من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، جعلت على عاتقها مهمة حل المشاكل العالقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهي المهمة التي فشلت فيها بسبب عوامل رئيسية من بينها غض الطرف عن تعنت الجانب الإسرائيلي، وإقصاء حركة حماس، وتمثلت شروطها للاعتراف بنتائج الانتخابات الفلسطينية بأن تلتزم حركة حماس بـ"نبذ الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين"، للمزيد يُنظر https: / /bit.ly /3BjCTcj و https: / /bit.ly /3W3yYIz

(62) "ورقة حقائق بحثية تحذر من تدمير الانقسام والحصار للعملية التعليمية بغزة"، مرجع سابق.

(63) Report of the Secretary-General Prepared Pursuant to General Assembly Resolution ES-10/10" (UN, July 30, 2002) accessed 21/02/2023، https://bit.ly/3Gac37a, p.10.

(64) "أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة، مرجع سابق.

(65) "تقرير حول أثر الحصار الإسـرائيلي على إعادة إعمار قطاع التعليم في قطاع غزة (أيلول/ سبتمبر 2010)"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 27/ 09/ 2010، تاريخ الزيارة 09/ 02/ 2023، https: / /bit.ly /3x9HZVT. يمكن مشاهدة فيديو توثيقي لقصف مباني الجامعة الإسلامية على هذا الرابط: https: / /www.youtube.com /watch?v=sFUjfCxQo9c

(66) "أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة"، مرجع سابق.

(67) يوسـف حسـني، " مرسـي والسيسـي.. مواقـف متباينة مـن المقاومـة"، الجزيرة نت، 19/ 07/ 2014، تاريخ الزيارة 16/ 03/ 2024، في: https: / /bit.ly /3VnPk1s

(68) المرجع السابق.

(69) Rasha Faek, "Educational Toll of Gaza War: At Least 3 Universities, 148 Schools," March 8, 2014, accessed 21/02/2023: https://bit.ly/2p3kVJd.

(70) نورمان ج. فنكلستين، غزة بحث في استشهادها، ترجمة أيمن ح. حداد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020، ص281.

(71) "الأضرار الناتجة عن عدوان الاحتلال الإسرائيلي 2014"، وثيقة رسمية حصل عليها الباحث، وزارة التربية والتعليم غزة، 2014.

(72) صالـح الحاج حسـن، "معركة سـيف القـدس في الميـزان"، مركز الزيتونة للدراسـات والاستشارات، 2022، تاريخ الزيارة 09/ 02/ 2023، https: / /bit.ly /3jLUnZ6

(73) الأضرار الناتجة عن عدوان الاحتلال الإسرائيلي 2014"، وثيقة رسمية حصل عليها الباحث، وزارة التربية والتعليم غزة، 2014.

(74) تقرير غولدستون هو نتاج عمل لجنة التحقيق الخاصة بالحرب على قطاع غزة عام 2008، جاء تشكيل اللجنة في إطار قرار مجلس حقوق الإنسان في جنيف بتاريخ 12 يناير/ كانون الثاني

2009، الذي يدين فيه الهجوم الإسـرائيلي على غزة، ويتهم إسـرائيل بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في غزة. نص هذا القرار على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، هدفها "التحقيق في الانتهاكات الإسـرائيلية ضد الفلسطينيين". صوتت لصالح القرار 33 دولة عربية وإفريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية، وامتنعت 13 دولة أوروبية عن التصويت، وعارضت كندا القرار. اعتبرت إسرائيل أن هـذا القـرار كان منحازًا ضدها وشـككت في مصداقية المجلس. نشـرت اللجنة تقريرها عام 2009، وكان يتكـون مـن 575 صفحة، للمزيد يُنظـر: https: / /bit.ly /3le5rP0 و https: / / bit.ly /3HA29NG

(75) ماهر الشـريف، "بالأرقام: النكبة الفلسـطينية المسـتمرة في قطاع غزة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 31/ 12/ 2023، تاريخ الزيارة 14/ 03/ 2024، في: https: / /bit.ly /43mI3AX

(76) نورمان ج. فنكلستين، غزة بحث في استشهادها، مرجع سابق، ص89.

(77) Maysa Jalbout, Sarah Dryden-Peterson, and Kevin Watkins, "The Destruction of Gaza's Schools and the Future of Palestinian Children," Brookings, August 4, 2014, https://bit.ly/3yTnFcl.

دور مدرسة فرانكفورت في إعادة تشكيل مفهوم الأمن الدولي

The Role of the Frankfurt School in Reshaping the Concept of International Security

* صورية مزهود – Soraya Mezhoud

ملخص:

يهدف إلى استكشاف تأثير المدرسة الفرانكفورتية على فهمنا لمفهوم الأمن الدولي في سياق التحولات العالمية المعاصرة. تبرز المدرسة الفرانكفورتية كإحدى التيارات الفكرية الرائدة التي أسهمت في توسيع نطاق النقدية الدولية؛ حيث استخدمت رؤى نقدية لتحليل العوامل الهيكلية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر في العلاقات الدولية

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المدرسة الفرانكفورتية أسهمت في تحويل مفهوم الأمن من منظور تقليدي يركز على الدولة إلى منظور أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار التحديات الاجتماعية والاقتصادية. يستعرض البحث عدة نماذج تطبيقية من دول مثل جنوب إفريقيا، والهند، وجزر المالديف، وليبيا، وتونس، والسودان، حيث يُظهر كيف يمكن تطبيق الأفكار الفرانكفورتية لمعالجة القضايا الأمنية في هذه السياقات المختلفة

يخلص البحث إلى أن المدرسة الفرانكفورتية لا تقدم فقط رؤية نقدية لتحديات الأمن العالمي، بل تعزز أيضًا من فهمنا للأبعاد المعقدة للأمن. من خلال التحليل النقدي، تسهم الأفكار الفرانكفورتية في إعادة تشكيل السياسات الأمنية بحيث تكون أكثر

شمولية ومرونة؛ مما يوفر أطرًا فعالة لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة. تعتبر هذه النتائج ذات أهمية كبيرة لصانعي السياسات والباحثين في مجال العلاقات الدولية؛ حيث تؤكد على ضرورة إدماج الرؤى النقدية في التفكير الأمني لضمان استقرار مستدام وشامل

هذه الأفكار لم تكن بمنأى عن النقد، فقد تعرضت المدرسة الفرانكفورتية لانتقادات تتعلق بميلها إلى التجريد النظري؛ مما قد يصعِّب تطبيقها عمليًّا في بعض السياقات الأمنية، إلى جانب أن تركيزها على العوامل الهيكلية والاجتماعية قد يؤدي إلى تهميش الاعتبارات الفورية للأمن التقليدي. علاوة على ذلك، أثيرت تساؤلات حول مدى ملاءمة التحليل الفرانكفورتي للتعامل

* صورية مزهود، باحثة في العلاقات الدولية، متخصصة في قضايا الأمن والتنمية.
Soraya Mezhoud, a researcher in international relations with a focus on security and development issues.

مـع التحديـات الأمنيـة المتسـارعة، مثـل الإرهـاب أو الأمـن السـيبراني، التـي تتطلـب اسـتجابات آنيـة وعمليـة

الكلمـات المفتاحيـة: مدرسـة فرانكفـورت، مفهـوم الأمـن، النقديـة، العلاقـات الدوليـة، الأمـن الدولـي

Abstract

The aim of this research is to explore the impact of the Frankfurt School on our understanding of the concept of international security in the context of contemporary global transformations. The Frankfurt School is recognised as one of the leading intellectual movements that contributed to broadening the scope of international critique. It employed critical perspectives to analyse the structural, cultural and economic factors that influence international relations.

The research begins with the hypothesis that the Frankfurt School has played a role in transforming the concept of security from a traditional state-cantered view to a more holistic approach that considers social and economic challenges. The study examines several case studies from countries such as South Africa, India, the Maldives, Libya, Tunisia and Sudan, demonstrating how Frankfurt School ideas can be applied to address security issues in these various contexts.

The research concludes that the Frankfurt School not only provides a critical perspective on global security challenges but also deepens our understanding of the complex dimensions of security. Through critical analysis, the ideas of the Frankfurt School contribute to reshaping security policies to be more inclusive and flexible, thus offering effective frameworks to tackle contemporary security challenges. These findings are highly significant for policymakers and scholars in the field of international relations, emphasising the importance of integrating critical perspectives into security thinking to ensure sustainable and comprehensive stability.

Keywords: Frankfurt School, security concept, critical, international relations, international security

مقدمة

تُعدُّ مدرسة فرانكفورت أحد أبرز التيارات الفكرية التي أسهمت بعمق في تطوير النقدية الاجتماعية والسياسية في القرن العشرين. وفي سياق العلاقات الدولية، كان لها تأثير كبير على إعادة صياغة مفهوم الأمن الدولي؛ حيث أتاحت هذه المدرسة إمكانية فهم أوسع وأعمق للعوامل التي تؤثر في الأمن العالمي من خلال توظيف مقاربات نقدية مبتكرة. يستعرض هذا البحث دور المدرسة الفرانكفورتية في بناء الأسس النقدية لمفهوم الأمن، متتبعًا كيف أسهمت في تحويل الفكر الدولي نحو فهم أوسع يتجاوز الحدود التقليدية التي ركزت على القوة العسكرية وأمن الدولة.

المدرسة الفرانكفورتية، المعروفة بتوجهها النقدي، تحدَّت الأطروحات التقليدية في الأمن الدولي التي اقتصرت على التهديدات العسكرية فقط، عبر توسيع نطاق التحليل ليشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في تشكيل الأمن العالمي. هذا التحول سمح بفهم أعمق للتحديات الأمنية المعاصرة مثل الفقر، عدم المساواة، والتغيرات المناخية، مؤكدًا على الأبعاد البنيوية التي تتجاوز التحليل العسكري البحت.

يهدف البحث إلى دراسة كيفية تأثير المدرسة الفرانكفورتية في إعادة تعريف مفهوم الأمن الدولي، من خلال تحليل نماذج واقعية لتطبيق هذه الرؤى النقدية في دول مثل جنوب إفريقيا، والهند، وجزر المالديف. وسيُظهر البحث كيف يمكن لهذه المقاربات النقدية أن توفر أطرًا شاملة لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة بشكل أكثر مرونة وفعالية؛ مما يبرز مدى إسهام الفكر النقدي الفرانكفورتي في صياغة تصورات جديدة للأمن الدولي.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الإسهامات النقدية لمدرسة فرانكفورت في إعادة تشكيل مفهوم الأمن الدولي، وهي إسهامات تكتسب أهمية متزايدة في ضوء التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والبيئية المعاصرة. يعالج البحث الفجوة الموجودة بين الأطروحات التقليدية حول الأمن الدولي، التي تركز غالبًا على

الجوانب العسكرية والسياسية، وبين الاحتياجات الحديثة لفهم أوسع وشامل يشمل الجوانب الهيكلية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية التي تؤثر على الأمن. كما يبرز البحث أهمية النقد الاجتماعي والثقافي في تحليل التهديدات المعاصرة التي تواجه الـدول والمجتمعـات، ويوضح كيف أن هذه الرؤى النقدية قادرة على تقديم حلول أكثر شمولية وفعالية للتحديات الأمنية الراهنة.

أهداف البحث

1. تحليل الإسـهامات الفكرية للمدرسـة الفرانكفورتية: يهدف البحث إلى توضيح كيفية تأثير النقد الفرانكفورتي في إعادة صياغة مفهوم الأمن الدولي من خلال مقاربة نقدية شاملة تراعي البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

2. تقديم رؤية نقدية جديدة للأمن الدولي: يسعى البحث إلى استعراض كيفية تجاوز المدرسة الفرانكفورتية للأطروحات التقليدية حول الأمن الدولي، من خلال توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب الثقافية والبيئية والاقتصادية.

3. دراسـة نمـاذج تطبيقيـة: يهـدف البحث إلى تطبيـق الرؤى النقدية للمدرسـة الفرانكفورتيـة علـى واقع دول مثل جنوب إفريقيا والهنـد وجزر المالديف، بهدف إبراز كيف يمكن لهذه المقاربات أن تسهم في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة.

4. تطويـر إطـار نظري متكامل: يهدف البحث إلى تطوير إطار نظري متكامل يعتمد على النقد الفرانكفورتي لتحليل الأمن الدولي، وتقديم توصيات حول كيفية الاستفادة من هذه الرؤى في تعزيز الأمن العالمي بطرق شمولية ومستدامة.

5. المساهمة في النقاش الأكاديمي: يسعى البحث إلى إغناء النقاش الأكاديمي حول مفاهيم الأمن والنقد الاجتماعي، وفتح آفاق جديدة لدراسة الأمن الدولي بطرق أكثر شمولية وتنوعًا.

الإشكالية الرئيسية

كيف أسهمت المدرسة الفرانكفورتية في إعادة تشكيل مفهوم الأمن الدولي وتطوير التصـورات النقدية لهـذا المفهوم من خلال تحليل العوامـل الهيكلية والاجتماعية والثقافية في سياق التحديات الأمنية المعاصرة؟

الأسئلة الفرعية التي تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية:

- كيــف تعيد النظرية النقدية صياغة مفهوم الأمــن الدولي في مواجهة التحديات البنيوية؟
- ما الفروقات الجوهرية بين النظريات التقليدية والنقدية في معالجة الأمن الدولي؟
- كيف تسهم النظرية النقدية في تقديم رؤية أكثر شمولية للتحديات الأمنية الناشئة عن التكنولوجيا؟

الفرضية الأساسية

تسعى المدرسة الفرانكفورتية إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الدولي من خلال تقديم إطــار نقدي يركز على العوامل الهيكلية والاقتصادية والثقافية؛ مما يؤدي إلى تطوير تصورات جديدة للأمن تتجاوز الأبعاد التقليدية وتتيح معالجة فعالة للتحديات الأمنية الراهنة في مختلف السياقات الدولية.

المحور الأول: مدرسة فرانكفورت: النشأة الفكرية والمرتكزات النظرية للنقد الاجتماعي

1- مدرسة فرانكفورت: النشأة والتطور

بــرزت النظريــة النقدية في قالب نظري نقدي تهدف إلى إعــادة هيكلة وإعادة بناء التنظير في مجال العلاقات الدولية بطريقة تتميز أنطولوجيًّا وإبســتمولوجيًّا ومنهجيًّا عن النهج التفســيري التقليدي. تقوم هذه النظرية بتحليل الســلطة والهوية والثقافة والاقتصاد من منظور نقدي؛ مما يسمح بفهم أعمق للعوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية. تتنوع وسائل هذه النظرية في التحليل والتفسير(1).

لقد نشــأت مدرسة فرانكفورت منذ بداياتها كمشــروع لبناء فلسفة اجتماعية؛ حيث اســتمدت مشروعيتها مباشرةً من الفلسفة الماركسية والهيجيلية. يُعتبر هذا المشروع الاجتماعي الفلسفي، الذي أعلن عن تأسيسه من قبل هوركهايمر في درسه الافتتاحي، إطارًا عامًّا لجهود جميع رواد المدرسة عبر مختلف أجيالها. وعلى الرغم من اختلاف الأطروحات الفلســفية لهؤلاء الرواد، إلا أن هذا التباين لا يعني غياب التواصل بين

أجيال المدرسة. فمدرسة فرانكفورت تحتل اليوم مكانة بارزة بفضل ثراء وتنوع كتاباتها، التي تتفتح على مختلف المرجعيات الفلسفية الكبرى من جهة، وتواكب التحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية لعالمنا المعاصر من جهة أخرى(2).

تعود جذور النظرية النقدية في العلاقات الدولية إلى الفكر الماركسي والأعمال التي نشأت من مدرسة "فرانكفورت". تمتزج هذه النظرية بشكل كبير مع نظرية النظام العالمي؛ حيث تقدم تحليلاً نقديًّا للهياكل السياسية والاقتصادية العالمية. يشير "كيمبرلي هاتشينجز" (Kimberly Hutchings) إلى وجود أربعة مواقف على الأقل تُعتبر نماذج للنظرية النقدية في مجال العلاقات الدولية؛ حيث تركز هذه المواقف على تحليل السلطة والهوية والثقافة والاقتصاد بعين النقد، وتقدم رؤى مختلفة لفهم السياسة الدولية وتحليلها بمنظور شامل وتفاعلي(3).

تتنوع المدارس النقدية في مجال العلاقات الدولية؛ حيث يتجلى ذلك من خلال مختلف الممثلين والمفكرين الذين يندرجون تحت هذه التوجهات النظرية. من بين هذه المدارس:

1. أحد أبرز الممثلين للنيوغرامشية هو "روبرت كوكس" (Robert w.cox)، الذي عمل على تقديم التحليلات النقدية في مجال الاقتصاد السياسي والسياسة العالمية. يُعتبر كوكس رمزًا بارزًا لهذه المدرسة النقدية وقدم العديد من الأفكار الجديدة حول تأثير الهيمنة والسلطة في النظام الدولي.
2. بالنسبة للنظرية المعيارية، يشتهر "أندرو لينكلايتر" (Andrew linklater) الذي استند إلى أعمال مدرسة "فرانكفورت"، وبشكل خاص أعمال "يورغن هابرماس" (Jürgen Habermas). يركز لينكلايتر على التحليلات الفلسفية والسوسيولوجية للسياسة الدولية؛ مما يضفي على نظريته بعدًا فلسفيًّا مميزًا.
3. فيما يتعلق بالنهج ما بعد الحداثة، يُمثل كل من "ريتشارد أشلي" (Richard Ashley)، و"جيمس دير داريان" (James Der Darian) ، و"جينس بارتيلسون" (Jens Bartelson) ، الذين اعتمدوا على أفكار المفكرين ما بعد البنيويين مثل "فوكو" و"دريدا"، نموذجًا لهذا التوجه النقدي. يركز هؤلاء المفكرون على تحليلات السلطة واللغة في السياسة الدولية، مما يعكس تفردهم في التقديمات النظرية.

4. أما في سياق النسوية، فقدمت "جين إلشتاين" (Jen Elshtain)، و"سينثيا إينلوي" (Cynthia Enloe)، و"كريستين سيلفستر"(Christine sylvester) ، إلى جانب "ريبيكا غرانت" (Rebeka Grant) و"آن تيكنر" (Ann tichner) ، تحليلات نقدية مستوحاة من الفكر الماركسي ومدرسة فرانكفورت، مع التركيز على تحليل النوع الاجتماعي والسياسي في العلاقات الدولية. تتسم مناهجهن بتقديم التحليل النقدي للأحكام والتفسيرات التقليدية في السياسة الدولية؛ مما يمثل جانبًا أساسيًّا من تطور النظرية النقدية في هذا المجال(4).

وعمومًا، هناك مجموعتان أساسيتان من المؤثرات على نشأة وتطور النظرية النقدية للعلاقات الدولية، الأول: هي تأثير النقدية لمدرسة فرانكفورت، والثانية هي حياة وأعمال "أنطونيو غرامشي" (Antonio Gramisci)، والذين تأثروا بغرامشي أخذوا منحى الاقتصاد السياسي، أما الذين تأثروا بمدرس فرانكفورت فأخذوا منحى النظرية السياسية والمعيارية(5)

لقد اتضحت معالم النظرية النقدية لأول مرة في مقاله لـ "ماكس هوركهايمر" سنة 1937 الموسومة بـ: "In traditional and critical theory"، ليصبح لها تأثير قوي بعد ذلك في ثمانينات القرن الماضي على يد كل من "أندرو لينكلاتير" و"روبرت كوكس"(6).

جوهر النظرية النقدية يتمثل في إشكالية طبيعة النظام العالمي السائد، وذلك من خلال اعتماد موقف معارض يُقابل الإطار العام لهذا النظام بتحليل نقدي. يسعى المفكرون النقاد إلى إعادة النظر في القواعد والمبادئ التي يستند إليها هذا النظام، وكيفية تفسيرها وتشكيلها، وهذا يشمل إعادة النظر في أصول وشرعية المؤسسات السياسية والاجتماعية، والتفكير بتطورها عبر الزمن(7) .

يعتبر روبرت كوكس أحد المفكرين الذين قاموا بإعادة الاختبار والتشكيك في أسس وشرعية هذه المؤسسات، مؤكدين على أن عملية التغيير تعد جزءًا أساسيًّا من التطور التاريخي للنظام العالمي. وبالتالي، يتمحور الاهتمام بالمسألة بشكل خاص حول استجواب كيفية نشوء الأنظمة الاجتماعية أو العالمية القائمة، وكيفية ظهور المعايير والمؤسسات والممارسات التي تحكمها. كما يركز النقاد على تحليل القوى التي قد تمتلك القدرة التحررية لتغيير أو تحويل هذا النظام السائد(8).

النظرية النقدية تسعى بوضوح إلى التقدم نحو تحرير الإنسان من القيود التي فرضتها النظريات الوضعية، التي انحصر اهتمامها في كشف الحقائق والأنماط الموجودة مسبقًا في عالم خارجي مستقل. يُفهم من هذا أن الحقائق يمكن كشفها وإدراكها بشكل مستقل عن الإطار الاجتماعي الذي يحدث فيه الإدراك. في هذا السياق، تسعى النظرية النقدية إلى تحليل السلطة والهيمنة والتفكير بشكل نقدي في البنية الاجتماعية التي تشكل وتؤثر على تشكيل الحقائق والمعرفة(9). بالإضافة إلى ذلك، تسعى النقدية أيضًا إلى تحقيق الحرية والمساواة على النطاق العالمي، وذلك من خلال خلق أشكال جديدة من الجماعة السياسية تتجاوز الإطار المحدود الذي تمثله الدولة القومية الحديثة. يُعزى هذا التوجه إلى القيود التي تفرضها الدولة القومية على تحقيق هذين الهدفين؛ حيث تعتبر النقدية أن البنى الوطنية القائمة تعجز عن تحقيق الحرية والمساواة بشكل شامل وعادل(10). لذلك، يتكون دور المشرع النقدي من جانبين رئيسيين: الأول يتعلق بإعادة هيكلة الدولة الحديثة ونظام الدول عبر تطوير مؤسسات تتعدى السيادة الوطنية وتكون أعلى من مجرد النطاق الوطني، من خلال استنزاف الدولة من السلطات التي تعتبرها حصرية لها واستبدال نظام دولي بها للحكم. الهدف هو تجريد الدولة من سلطاتها المطلقة وإحلال نظام دولي للحكم يعمل على مستوى العالم(11).

أما الجانب الثاني، فيتعلق بزيادة الاحترام للتنوع الثقافي على المستوى العالمي بهدف تحقيق التوافق بين واجبات المواطن كمواطن وواجباته كإنسان في المقام الأول. يهدف هذا الجانب إلى التحرك نحو تطوير أشكال جديدة من التنظيم السياسي تؤمن بالتعددية الثقافية وتحترم حقوق الإنسان والمواطن على قدم المساواة، وتعمل على تعزيز الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة في سبيل بناء مجتمعات أكثر شمولاً وعدالة(12).

بهذا الشكل، يسعى المشرع النقدي إلى تحقيق تحولات جذرية في النظام العالمي، سواء من خلال إصلاح الهياكل السياسية القائمة أو من خلال تعزيز التفاهم والتعاون بين الثقافات المتنوعة على المستوى العالمي.

2- المرتكزات الأساسية للنظرية النقدية

- كل نظرية في المجال السياسي والاجتماعي تعكس مصلحة اجتماعية محددة؛ حيث تخلقها وتشكِّلها بناءً على العوامل والقوى التي تؤثر فيها. يقع على عاتق الباحث النقدي مهمة كشف هذه العلاقات والمصالح الاجتماعية التي تكمن وراء النظريات السياسية والاجتماعية الراسخة.

- فهم النظرية لا يمكن أن يكتمل إلا داخل سياقها التاريخي، حيث يتطلب ذلك النظر إلى التناقضات الاجتماعية التي تأثرت وتحولت بسببها. ينبغي فحص النظرية في سياق الزمان والمكان الذي نشأت فيه، وكيفية تأثرها بالظروف الاجتماعية والتاريخية المحيطة بها.

- لا وجود لحقائق مطلقة في مجال نظرية الاجتماع، أو نظرية مطلقة قادرة على شرح الواقع الاجتماعي؛ حيث يتعارض ذلك مع الطبيعة الجدلية للبشرية. يتمثل دور الباحث النقدي في السعي إلى تحقيق أقصى تطابق ممكن بين النظرية ومصالح الأغلبية الاجتماعية، التي غالبًا ما يتم تجسيدها في الطبقات الاجتماعية المحددة(13).

استنادًا إلى هذا السياق، تمتنع النظرية النقدية عن قبول ثلاث فرضيات أساسية للوضعية، حيث تشمل هذه الفرضيات:

1. رفض وجود الواقع الخارجي الموضوعي؛ حيث لا يُعتبر الواقع كيانًا مستقلًّا يمكن تحليله بشكل محايد وموضوعي، بل يُفهم أنه يتأثر بالقوى والعوامل الاجتماعية والثقافية المختلفة.

2. رفض التمييز بين الذاتية الموضوعية؛ حيث يعتبر أن المعرفة والحقائق ليست مجرد منتجات محايدة تعكس الواقع كما هو، بل تُشكل وتؤثر عليها العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية المحيطة.

3. رفض وجود علوم اجتماعية محررة من القيم؛ حيث تُعتبر القيم والمعتقدات والمصالح الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من عملية البحث والتحليل الاجتماعي، ولا يمكن فصلها عن النظرية والممارسة البحثية(14).

"روبرت كوكس" كان من بين الرواد في مجال النظرية الدولية؛ حيث أسهمت أعماله في تحدي ونقد الفرضيات الأساسية للواقعية الجديدة، وذلك بسبب التزامها العميق

بالمعايير القياسية(15)، يقول "كوكس": فالنظريات هي دومًا من أجل شخص ما ولهدف معين، فجميع النظريات لها تصور، وتنبع هذه التصورات من وضعية في الزمان والمكان وبدرجة أخص الزمان والمكان الاجتماعي والسياسي، فالعالم ينظر إليه من وجهة نظر معرفة بمصطلحات الأمة أو الطبقة الاجتماعية بمصطلحات الهيمنة أو التبعية، فتصاعد أو أفول القوة، بالخبرات السابقة وبالآمال والتوقعات المستقبلية"(16).

المحور الثاني: النظرية النقدية في مواجهة الأمن التقليدي: مقارنات وإسهامات

1- النظرية النقدية ضمن الدراسات الأمنية

في بداية التسعينات من القرن الماضي، تمت إضافة النظرية الدولية النقدية إلى مجال الدراسات الأمنية. قدَّم "كين بوث" (Ken booth) دراسات أمنية نقدية تُعتبر مساهمة مهمة في هذا المجال، وهذه الدراسات تُعرف بمصطلح "Critical Security Studies"(17). انطلقت النظرية النقدية بالنقد الشامل لكل جوانب النظرية التقليدية، ولاسيما الواقعية، وذلك من حيث الدولة الوحيدة كمفهوم أساسي والمبادئ العقلانية المفترضة التي تقوم عليها، وتحليل الحروب الدولية وفهم الطبيعة الإنسانية، وغيرها من الجوانب(18).

يعتبر "كين بوث" أن مفهوم الأمن يتصل بشكل أساسي بالخطاب المهيمن والمقبول حول التهديدات، والذي يعكس بنية سياسية معينة تُعرف بسياسة الأمن. كما أشار إلى عدم الموضوعية في تقدير هذه التهديدات، حيث تنعكس دائمًا بوجهة نظر معينة؛ مما يجعلها تحمل معاني ودلالات تختلف عبر الزمان والمجتمعات(19). وقد اعتمد "بوث" على مقولة "كوكس": النظرية دومًا لشخص ما، ولهدف ما(20)، يؤكد "كين بوث" على أن تعريف الأمن والتهديدات يستمد أساسًا من العمليات النفسية للإدراك وسوء الإدراك المرتبط بها، إلى جانب التأثيرات التي تفرضها وجهات النظر السياسية المعينة(21).

وبناءً على ذلك، ينظر أصحاب النظرية النقدية إلى مفهوم الأمن كمصطلح اشتقاقي يحمل مضامين سياسية. يقول "بوث"، في هذا السياق: "فكرة أن الأمن مصطلح اشتقاقي أساسي بالنسبة لنظرية نقدية للأمن، ومن الكافي القول: إن التعميق يتضمن

الكشـف عن فكرة أن نتائج الأمن (سياسـات، وضعيات...) تشتق من وقع المفهوم المختلفة لميزة وهدف السياسة"(22).

في سـعيهم للرد على الأسـئلة المتعلقة بمن يجب أن يؤمن بالأمن، والتهديدات، والوسـائل الممكنـة، عمل النقاد على نقض الفكرة التـي طرحها الواقعيون الجدد، والتي تقول: إن الدولة مسـؤولة عن حماية القيم الأساسية من التهديدات العسكرية الخارجية. بالنسـبة للنقاد، فإن هناك مجموعة واسـعة من التهديدات تشـكل تحديًا للأمن، وتشـمل التهديدات البيئيـة، والاقتصادية، والفقر، والأمراض، والاسـتبداد السياسي، إلى غير ذلك(23). يعتبر أنصار النظرية النقدية أن الفرد أو الإنسان يجب أن يكـون وحـدة المرجعية للتحليل، بدلاً من الدولـة، التي أصبحت، بعد الحرب الباردة، وفقًا لرؤية "دانييل بل"، أصغر من أن تتعامل مع المشـكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفاعلية مع المشـكلات الصغـرى(24). في كثير من الأحيان، تصبح الدولة أحد أهم مصادر تهديد أمن الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، تعمل صعوبة التمييز بين التهديدات الحقيقية والتهديدات المتخيلة، بالإضافة إلى الصعوبة في التمييز بين التقييم الذاتي والتقييم الموضوعي، على أن تجعل الأمن مفهومًا نسبيًّا. ونتيجة لذلك، أشار "بوث" إلى ضرورة البحث عن الأمن من خلال السياسات التحررية التي تساعد الأفراد أو الجماعات على التغلب على القمع الهيكلي والظروف الاقتصادية المحيطة بهـم، مثل الفقر، والحروب، والأمـراض، وغيرها(25). يصف "بوث" الانعتاق بأنه كخطاب سياسـي يسـعى إلى حماية الأفراد من القيود التي تحد من قدرتهم على تنفيذ اختياراتهم بحرية، مع الاهتمام بحرية الآخرين أيضًا. يُقدم الانعتاق إطارًا ثلاثيًّا للسياسـة؛ حيث يعتبر مرسـىً فلسـفيًّا للمعرفة، ونظريةً لتطوير المجتمع، وممارسةً لمقاومة الظلم. وبالتالي، يُعتبر الانعتاق مرسـىً نظريًّا وفلسفيًّا يهدف إلى استكشاف الإنسانية(26).

مـن وجهة نظر "كين بوث"، يُعتبر الانعتاق أساسًـا للنظرية النقدية للأمن العالمي، والذي يُعتبر مترادفًا لمفهوم الأمن. يُفسـر "بوث" الأمن على أنه غياب للتهديدات، بينمـا يعنـى الانعتاق بتحرير الأفراد والجماعات من القيـود التي تعيق حريتهم في تحقيق اختياراتهم بحرية. ومن بين هذه القيود يأتي التهديد بالحروب، والفقر، وسوء التعليـم، والاضطهاد السياسـي. ويؤكد "بوث" على أن الأمن والانعتاق يشـكلان وجهين لعملة واحدة؛ حيث ينتج الانعتاق الأمن، وليس القوة أو النظام(27).

بشـكل عـام، يتطلب تعريف مفهوم الأمـن فهمًا لمفهوم التهديـدات وتفاعلها مع التحـولات الدوليـة والإقليمية؛ حيث أدت هذه التحـولات إلى تغيرات في مصادر التهديد، مما أثار تسـاؤلات حول عدم اليقين وصعوبة تحديد مصادر التهديد بدقة. وبناءً على ذلك، أصبح مفهوم الأمن محل جدل في مجال العلاقات الدولية؛ حيث يتسم بالغموض وعدم التوافق بين المختصين حول تعريفه ومعناه.

2- المقارنة بين النظرية النقدية والنظريات الأمنية الأخرى

لفهم الدور المحوري للنظرية النقدية في دراسـات الأمن، ينبغي مقارنتها بالنظريات الرئيسـية الأخـرى مثل الواقعية، والليبرالية، والبنائية. تُعـد الواقعية واحدة من أبرز النظريـات التقليدية في مجال الأمن، حيـث تركز على مفهوم البقاء في نظام دولي فوضوي، وترى أن القوة العسـكرية هي الوسـيلة الأساسية لتحقيق الاستقرار. ومع ذلـك، تنتقـد النظرية النقدية هذا النهج الضيق، معتبرة أن التركيز المفرط على القوة والإكـراه يغفـل الأبعاد الاجتماعيـة والاقتصادية التي قد تكون السـبب الجوهري لانعدام الأمن. من جهة أخرى، تعتمد الليبرالية على التعاون الدولي والمؤسسـات متعددة الأطراف لضمان الأمن، غير أن النظرية النقدية تكشف أوجه القصور في هذا التعاون، مشيرة إلى أن هذه الأطر غالبًا ما تخدم المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى على حسـاب الـدول النامية. أما البنائية، التي تركز على بنـاء الهويات والخطابات الأمنيـة، فإنهـا تتقاطع مع النظرية النقدية في انتقاد الهيـاكل القائمة، إلا أن النقدية تضيف بعدًا أعمق يتمثل في التركيز على الاقتصاد السياسـي والهيمنة الثقافية، مما يتيح لها تقديم تفسير أكثر شمولية للظاهرة الأمنية.

ترتبـط مدرسـة فرانكفـورت بالنظريات الأمنية الأخرى مـن خلال نقدها الجذري للتصـورات التقليديـة للأمن، مثل الواقعيـة والليبرالية، التي تتمحـور حول القوة العسـكرية والدولة القومية. بينما ترى الواقعية أن الأمن يتعلق أساسًـا ببقاء الدولة في بيئة دولية فوضوية، وتعزز الليبرالية دور التعاون بين الدول والمؤسسات الدولية في تحقيق الأمن، تقدم مدرسـة فرانكفورت منظورًا شـاملاً يعتبر أن الأمن يجب أن يشـمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات. مـن خلال نقدها للرأسـمالية العالمية والعلاقات الاقتصادية غيـر المتكافئة، تعتبر المدرسـة أن التهديدات الأمنية الحديثة، مثل التفاوتات الاجتماعية والتدهور البيئي، هي نتاج لهياكل سياسية واقتصادية سائدة. وبالتالي، تسهم النظرية النقدية في توسيع

مفهوم الأمن ليشمل التهديدات البنيوية غير التقليدية، مما يجعلها عنصرًا أساسيًّا في النقاشات المعاصرة حول الأمن الإنساني والنقدي.

الإضافات الفريدة للنظرية النقدية

تتميز النظرية النقدية عن غيرها من النظريات الأمنية بقدرتها على تقديم تحليل نقدي وشامل للهياكل السلطوية التي تقوم بتشكيل وصياغة المفاهيم الأمنية. بينما تركز النظريات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية على حماية الدولة وأمن حدودها من التهديدات الخارجية، تعيد النظرية النقدية تعريف مفهوم الأمن من خلال تسليط الضوء على الأبعاد الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد والمجتمعات. فالنظرية النقدية لا تكتفي بالتساؤل حول الكيفية التي يتم بها تشكيل سياسات الأمن، بل تتساءل أيضًا حول القوى المستفيدة من هذه السياسات، والغايات الخفية وراء تبني هذه المفاهيم الأمنية.

من خلال هذا الإطار النقدي، توفر النظرية النقدية رؤية بديلة تكشف عن أن الأمن غالبًا ما يُستخدم أداة لتعزيز سيطرة القوى المهيمنة على النظام الدولي. فهي تفكك الأيديولوجيات التي تبرر وتغذي الانقسامات الطبقية والعرقية، وتكشف عن أن الهياكل الاقتصادية والسياسية الظالمة تسهم في خلق التهديدات الأمنية، سواء داخل الدول أو على المستوى الدولي. وتوضح النظرية النقدية أن تحقيق الأمن الحقيقي لا يتحقق عبر تعزيز القدرات العسكرية أو حماية الحدود فحسب، بل من خلال معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي تولد الصراعات وتؤدي إلى عدم الاستقرار. إذ ترى أن السياسات الأمنية التقليدية غالبًا ما تعزز الفجوات بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الطبقات الاجتماعية داخل الدول، بدلاً من تقليصها.

أضافت مدرسة فرانكفورت إلى هذا الطرح بُعدًا إضافيًّا من خلال تحليلها النقدي للبنى الاقتصادية والاجتماعية التي تُشكل مصدر التهديدات الأمنية. وفقًا لهذه المدرسة، التهديدات لا تنبع فقط من القوى الخارجية أو الجهات الفاعلة العسكرية، بل تنشأ أيضًا من الهياكل الظالمة داخل النظام الرأسمالي العالمي. وتعد هذه الرؤية إسهامًا رئيسيًا في توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متجاوزة النظريات التقليدية التي ركزت فقط على التهديدات العسكرية والصراعات بين الدول.

من خلال تحليل النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي، تطرح مدرسة فرانكفورت مفهوم "الأمن الإنساني"، وهو إطار جديد يهدف إلى معالجة قضايا مثل التفاوت الاقتصادي، والفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان، التي تعتبرها المدرسة عوامل رئيسية تؤثر على الاستقرار العالمي. بعكس النظريات الواقعية والليبرالية التي تميل إلى التركيز على القوة العسكرية والتعاون الدولي بين الدول، تُركز النظرية النقدية على العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع السلطة كوسيلة لتحقيق أمن عالمي أكثر استدامة؛ فهي تعتبر أن التهديدات الأمنية الحقيقية تنبع من غياب العدالة الاجتماعية واستمرار الاستغلال الاقتصادي؛ مما يجعل ضرورة معالجة هذه القضايا الأساسية شرطًا لتحقيق أمن إنساني شامل ومستدام.

في ضوء هذا النهج، تقدم النظرية النقدية إطارًا شاملاً لفهم التحديات الأمنية الحديثة؛ حيث يتجاوز هذا الإطار الفهم التقليدي للصراعات العسكرية ليشمل الأبعاد البنيوية غير التقليدية التي تؤثر بشكل عميق على حياة الأفراد والمجتمعات.

لقد أحدثت التطورات التكنولوجية السريعة، وعلى رأسها الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، تحولاً كبيرًا في طبيعة التحديات الأمنية التي تواجهها الدول في العصر الحديث. فالتكنولوجيا الحديثة لا تقتصر على كونها أداة تسهم في التقدم الاجتماعي والاقتصادي فحسب، بل أصبحت أيضًا مصدرًا لتهديدات جديدة ومعقدة للأمن الدولي. هذه التحديات تتطلب مقاربات جديدة لفهم تداعياتها على النظام الأمني العالمي. وفي هذا السياق يمكن ربط هذه التحديات بنظريات نقدية، مثل نظرية مدرسة فرانكفورت، لتقديم إطار نقدي يسلط الضوء على أبعاد هذه التحديات وارتباطاتها بالبنى الهيكلية للسلطة.

1. تحديات الأمن السيبراني

من أبرز التحديات الأمنية الناشئة عن التكنولوجيا الأمن السيبراني، الذي أصبح من القضايا المحورية في السياسة الدولية. لقد أسهم الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية في تعقيد المشهد الأمني؛ حيث باتت الهجمات السيبرانية قادرة على تعطيل البنية التحتية الحيوية للدول، مثل شبكات الطاقة، والاتصالات، والخدمات المصرفية. يمكن ربط هذه التطورات بنظرية فرانكفورت النقدية، التي تدعو إلى فحص الهيمنة الاقتصادية والسياسية في سياق التقنيات الحديثة. على سبيل المثال، تسيطر بعض

الشـــركات الكبرى على معظم التقنيات الرقمية؛ مما يخلق فجوات في الوصول إلى المعلومات ويعزز من الهيمنة الرقمية على المستويات الوطنية والدولية. هذه الهيمنة تؤدي إلى تهديدات على مستوى الأمن السيبراني؛ حيث قد تستغل الدول أو الشركات الكبرى هذه التقنيات لتحقيق مصالحها الخاصة؛ ما يشكل تهديدًا للأمن القومي.

2. تحديات الذكاء الاصطناعي

الـــذكاء الاصطناعـــي هو أحد أكثر التطورات التكنولوجيـــة تأثيرًا على النظام الأمني العالمـــي. يتم اســـتخدامه في العديد من المجالات مثـــل مراقبة البيانات، والتنبؤات الأمنية، واتخاذ القرارات في الحروب والسياسات. إلا أن هذه التطبيقات تثير قضايا خطيرة تتعلق بالخصوصية، والشـــفافية، والمســـؤولية. من منظور النظريات النقدية، يمكـــن اعتبـــار الذكاء الاصطناعي أداة جديدة للهيمنة الاجتماعية والسياســـية. فعلى الرغـــم من الفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن، إلا أن اســـتخدامه في تطبيقات مثل المراقبة الشـــاملة والتجســـس على الأفراد يفتح المجال للتهديدات المتعلقة بالتحكم الاجتماعي والسياســـي. يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال إطار النقد الاجتماعي الذي يشـــير إلى أن التكنولوجيات الجديدة غالبًا ما يتم استخدامها من قبل القوى الكبرى لتكريس أنماط جديدة من السيطرة والهيمنة.

3. الآثار الهيكلية للتكنولوجيا على الأمن الدولي

النظريات النقدية، بما في ذلك تلك التي قدمتها مدرســـة فرانكفورت، تســـعى إلى تحليل البنى الهيكلية التي تســـهم في تشكيل السياسات الأمنية. في سياق التحديات التكنولوجية، تركز هذه النظريات على كيفية تأثير التكنولوجيا في إعادة توزيع القوة والموارد على الصعيدين المحلي والدولي. على سبيل المثال، الشركات الكبرى مثل "جوجل" و"فيســـبوك" تتحكم في البيانات الشـــخصية للأفراد على نطاق واسع، مما يعزز من نفوذها السياســـي والاقتصادي، ويشـــكل تهديدًا جديدًا للأمن القومي. من هذه الزاوية، تســـلط النظريات النقدية الضوء على الفجوات بين الدول والشـــركات الكبـــرى، ومدى تأثير هذه الفجوات على الاســـتقرار الأمني، خاصة في ظل التدفق غير المتوازن للتكنولوجيا في العالم.

إن التطورات التكنولوجية مثل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي قد أعادت تشكيل التحديـات الأمنيـة التي تواجهها الدول في العصـر الحديث. ومن خلال ربط هذه التحديات بالنظريات النقدية، يمكن فهم كيف تسهم هذه التقنيات في تعزيز الهيمنة والسلطة على المستويات الوطنية والدولية، بينما تثير في الوقت نفسه قضايا جديدة حـول الخصوصية والرقابة. يتطلب ذلك تطوير أطـر نظرية وعملية جديدة لمواكبة هذه التحديات، وفتح آفاق جديدة لفهم العلاقة بين التكنولوجيا والأمن في سـياق النظام العالمي المعاصر.

الانتقادات الموجهة للنظرية النقدية

تُعدُّ النظرية النقدية، خاصة في إطار مدرسـة فرانكفورت، واحدة من أبرز التيارات الفكرية التي أسهمت في إعادة تعريف الأمن والعلاقات الدولية. ومع ذلك، فإن هذه النظريـة قد واجهت العديد من الانتقادات، التـي تمس جوانبها التطبيقية والفكرية. سنعرض في هذه الفقرة أبرز الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، مع تحليل كل نقطة على حدة.

1. ضعف قابليتها للتطبيق العملي في معالجة القضايا الأمنية المباشرة

مـن أبرز الانتقادات الموجهـة للنظرية النقدية ضعف قابليتهـا للتطبيق في معالجة القضايا الأمنية الفعلية والمباشرة التي تواجه الدول والمجتمعات. تتسم هذه النظرية بنهجها المعقد والفلسـفي، مما يجعل من الصعب اسـتخدامها إطارًا عمليًّا لتطوير إسـتراتيجيات أمنية قابلة للتطبيق في السـياقات الواقعية. ففي الوقت الذي تركز فيه النظرية النقدية على تحليل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل نقدي، فإنها لا تقدم أدوات عملية محددة للتعامل مع تهديدات أمنية مباشرة مثل النزاعات المسلحة، والإرهاب، أو الهجمات السيبرانية. وهذا يقود إلى انتقاد مفاده أن النظرية تظل في إطار التحليل الأكاديمي البحت دون إسهام فعلي في حل المشكلات الأمنية اليومية التي تواجهها الدول.

2. تركيزها المفرط على التحليل الفلسفي دون تقديم حلول عملية ملموسة

الانتقاد الثاني الموجه للنظرية النقدية يتعلق بتركيزها المفرط على التحليل الفلسفي والنظري، مما يجعل من الصعب تحويل هذه التحليلات إلى حلول عملية قابلة للتنفيذ. تقوم النظرية النقدية بتقديم قراءات عميقة للمفاهيم والظواهر الاجتماعية، مثل السلطة، والهيمنة، والعدالة الاجتماعية، ولكنها نادرًا ما تخرج من هذا الإطار الفلسفي إلى تطبيقات عملية مباشرة في السياسة الأمنية أو العلاقات الدولية. على سبيل المثال، في مجالات مثل الحرب، الإرهاب، أو الأمن السيبراني، تفتقر النظرية النقدية إلى إستراتيجيات مفصلة أو نهج ملموس يعالج هذه القضايا بشكل فعَّال. تركز النظرية على نقد الهياكل الاجتماعية الكبرى، مثل النظام الرأسمالي أو السلطة الإمبريالية، دون اقتراح خطوات محددة لتقليل الآثار السلبية لهذه الهياكل في الواقع الأمني.

3. قصورها في معالجة التحديات الأمنية المتسارعة مثل الإرهاب والأمن السيبراني

النقد الثالث والأكثر وضوحًا للنظرية النقدية يتمثل في قصورها في معالجة التحديات الأمنية المستجدة والمتسارعة مثل الإرهاب العالمي والأمن السيبراني. في عصر تتسم فيه التهديدات الأمنية بالتعقيد والتطور السريع، مثل الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنية التحتية الحساسة أو التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، تظل النظرية النقدية قاصرة عن تقديم أطر أو إستراتيجيات واضحة لمواجهة هذه التحديات. كما أن التركيز على العوامل الهيكلية والسياسية الكبرى قد يؤدي إلى إغفال الجوانب الأمنية التكنولوجية أو التكتيكية التي أصبحت محورية في السياسات الأمنية المعاصرة. وبالتالي، فإن النظرية النقدية تفتقر إلى القدرة على التكيف مع هذه المتغيرات السريعة والحديثة؛ مما يجعلها أقل فاعلية في تقديم حلول للأزمات الأمنية المعاصرة.

إذن رغم أهمية النظرية النقدية في تقديم تحليلات معمقة للأوضاع الاجتماعية والسياسية، فإنها تواجه انتقادات قوية تتعلق بتطبيقها العملي في معالجة القضايا الأمنية المباشرة. إن تركيزها على الفلسفة والتحليل النظري دون تقديم حلول عملية ملموسة، فضلاً عن قصورها في التفاعل مع التحديات الأمنية الحديثة مثل الإرهاب

والأمن السيبراني، يشير إلى ضرورة إعادة النظر في كيفية دمج هذه النظرية مع أطر نظرية وعملية أخرى لتقديم حلول أمنية أكثر شمولاً وواقعية.

المحور الثالث: مدرسة فرانكفورت وتحديات الأمن العالمي: رؤى نقدية وتطبيقات عملية

يتناول هذا المحور ستة نماذج ثلاثة منها دولية وثلاثة عربية، وهي تعكس تطبيقات مدرسة فرانكفورت في مواجهة تحديات الأمن العالمي. أولاً: النموذج الاقتصادي والاجتماعي، الذي يركز على دراسة التفاوتات الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار في دول مثل جنوب إفريقيا، حيث تتجلى الفجوات الاجتماعية مصدرًا رئيسيًّا للتهديدات الأمنية. ثانيًا: النموذج الثقافي والهوياتي، الذي يعكس تجربة الهند؛ حيث تُظهر الانقسامات العرقية والدينية كيف يمكن أن تؤثر على الأمن المجتمعي وتزيد من الصراعات الداخلية. أخيرًا، النموذج البيئي، الذي يسلط الضوء على التحديات التي تواجه دولاً مثل المالديف نتيجة للتغير المناخي، موضحًا كيف يمكن أن تؤثر المخاطر البيئية على الأمن القومي.

من خلال استعراض هذه النماذج، يسعى هذا المحور إلى تقديم رؤى نقدية وتطبيقات عملية تساعد في فهم كيفية الاستفادة من معطيات مدرسة فرانكفورت لبناء إستراتيجيات أمنية مستدامة. يتضح من ذلك أن الأمن لا يمكن أن يُفهم بمعزل عن السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ مما يتطلب إعادة التفكير في السياسات الحالية وتطوير إستراتيجيات مبتكرة تسهم في تحقيق أمن شامل ومترابط.

1- النموذج الاقتصادي والاجتماعي للأمن: جنوب إفريقيا

تُعدُّ جنوب إفريقيا نموذجًا بارزًا في تحليل التحديات الأمنية المرتبطة بالتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وهي التحديات التي تُعزى إلى إرث نظام الفصل العنصري. هذا النظام خلَّف آثارًا اجتماعية واقتصادية عميقة أدت إلى استمرارية الفجوات بين مختلف الفئات الاجتماعية؛ حيث تستمر قلة من الأفراد في السيطرة على الموارد الاقتصادية في حين يعاني جزء كبير من السكان، خصوصًا من الأصول الإفريقية، من الفقر المدقع. نتيجة لهذا، تتزايد معدلات الجريمة والنزاعات الاجتماعية؛ مما يهدد الاستقرار الداخلي والأمن الاجتماعي.

من خلال تحليل الرؤية النقدية لمدرسة فرانكفورت، يمكن استعراض السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي أُقيمت بعد تفكك نظام الفصل العنصري بهدف تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المختلفة. فالتوجه نحو العدالة الاجتماعية، التي تشمل تحسين التعليم والرعاية الصحية، يمثل أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق الأمن الشامل. تطبيق برامج تنموية إستراتيجية، مثل تلك التي تستهدف تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية للفئات الفقيرة، يمكن أن يسهم بشكل كبير في معالجة التحديات التي يعاني منها المجتمع من الفقر والبطالة. إن تعزيز فرص العمل وتحسين مستويات التعليم يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي ويقلل من التوترات.

ويقتضي نجاح هذه البرامج نهجًا شموليًّا يتضمن تعاونًا بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، مع التركيز على ضرورة توفير التمويل المستدام لضمان استمرارية المبادرات التنموية. كما أن إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في السياسات الأمنية لا يعزز الأمن فقط، بل يسهم في بناء مجتمع عادل ومستدام يضمن حقوق الأفراد واحتياجاتهم الأساسية؛ مما يسهم في بناء الأمن طويل الأمد.

2- النموذج الثقافي والهوياتي للأمن: الهند

تمثل الهند مثالاً معقدًا يعكس التفاعل بين التنوع الثقافي والديني والتحديات الأمنية المرتبطة بالانقسامات العرقية والدينية. على الرغم من أن التنوع يُعدُّ مصدرًا للقوة الثقافية والاجتماعية، إلا أنه في الوقت ذاته يُعزز من الصراعات والهويات المتنازعة التي تؤدي في بعض الأحيان إلى أعمال عنف وصراعات داخلية. وقد أسهمت الأيديولوجيات المتطرفة في تفاقم هذه التوترات؛ مما جعل الأمن المجتمعي مهددًا.

من خلال تطبيق النموذج الثقافي في إطار الرؤية النقدية لمدرسة فرانكفورت، يُمكن التركيز على ضرورة تعزيز الحوار الثقافي بين المجتمعات المختلفة كأداة أساسية لتحويل هذه التوترات إلى فرص للتفاهم. يعدُّ الحوار وسيلة فعالة لتقريب وجهات النظر المتباينة، وبالتالي التقليل من مخاطر النزاعات. من هنا تأتي أهمية تنفيذ برامج تعليمية تهدف إلى تعزيز القيم الثقافية المشتركة مثل التسامح والاحترام المتبادل، والتفاعل البناء بين الأفراد من خلفيات عرقية ودينية متنوعة.

إلــى جانب ذلك، تبرز أهميــة تنظيم ورش عمل وبرامــج تعليمية داخل المدارس والجامعــات للتعرف علــى الثقافات المختلفة وتوجيه الشــباب نحو تقدير التنوع. وهــذا يعــزز من خلق بيئة منفتحة تحفز على الحوار البناء وتقليل المخاطر المرتبطة بالأيديولوجيات المتطرفة. من خلال تطبيق هذه السياســات التعليمية، تُســهم الهند في بناء مجتمع آمن ومتماســك يحقق التعايش الســلمي، ويســهم في تعزيز الأمن الاجتماعي.

3- النموذج البيئي للأمن: جزر المالديف

تُعتبر جزر المالديف إحدى الدول الأكثر تعرضًا للتحديات الأمنية الناجمة عن التغير المناخي، خاصةً فيما يتعلق بارتفاع مســتوى سطح البحر. يمثل هذا التحدي تهديدًا جسيمًا للأمن القومي في جزر المالديف؛ حيث يُسهم في زيادة الفيضانات وتهجير السكان، مما يؤثر سلبيًّا على استقرار المجتمع واقتصاده. ومن هنا تبرز ضرورة تطبيق النموذج البيئي للأمن، الذي يعزز من قدرة البلاد على التكيف مع آثار التغير المناخي ويضمن استدامة الموارد الطبيعية.

يتطلب هذا النموذج إستراتيجيات شاملة لتحسين البنية التحتية لمواجهة الفيضانات، مثل تصميم المباني والشــوارع بطرق تتماشــى مع التغيــرات المناخية، إضافة إلى تحســين أنظمة صرف المياه. كما يتعين تطوير تقنيات حصاد المياه وإدارة الموارد المائية بفعالية؛ مما يسهم في تعزيز القدرة على مواجهة نقص المياه العذبة. إن هذه الاســتراتيجيات البيئية تســهم في تعزيز الأمن البيئي، وهو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي.

من خلال تحليل الرؤية النقدية لمدرسة فرانكفورت، يُمكن فحص البنى الاقتصادية والاجتماعية التي قد تسهم في تفاقم آثار التغير المناخي. إن الاستجابة الفعالة لهذه التحديــات تتطلب مشــاركة فاعلــة للمجتمع المحلي في صنع القرارات السياســية المتعلقــة بالتغيــر المناخــي. إن بناء هذا النوع من المشــاركة المجتمعية يضمن أن السياســات المعتمدة ليست فقط شاملة، بل أيضًا فعَّالة في التصدي لتحديات التغير المناخي. وبالتالي، يُعزز الاستثمار في هذه السياسات البيئية الأمن القومي في جزر المالديف، ويُسهم في تأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بشكل مستدام.

التجارب العربية: دراسة تطبيقية للنموذج الفرانكفورتي

1. السودان: تأثير النزاعات المسلحة والصراعات الإثنية على الأمن الإنساني

يواجه السودان تحديات أمنية كبيرة نتيجة النزاعات المسلحة المستمرة والصراعات الإثنية التي تهدد الأمن الإنساني. تتمثل إحدى القضايا الجوهرية في السودان في التوزيع غير العادل للموارد، حيث تستفيد بعض المناطق من موارد طبيعية وسياسات تنموية موجهة، بينما تظل مناطق أخرى، خاصة في الأطراف والأقاليم النائية، مهمشة اقتصاديًّا واجتماعيًّا. هذا التفاوت في توزيع الموارد يُسهم في تأجيج مشاعر التفرقة والتمييز بين الجماعات الإثنية المختلفة؛ ما يؤدي إلى تصاعد النزاعات المسلحة.

في هذا السياق، يمكن تطبيق مفاهيم المدرسة الفرانكفورتية لفهم الأسباب الجذرية لهذا الوضع، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالهيمنة الاقتصادية والاجتماعية. وفقًا لهذه المدرسة، يتم اعتبار أن النزاعات المسلحة ليست مجرد صراع على السلطة، بل هي نتيجة لفشل النظام الاجتماعي والاقتصادي في تقديم فرص متكافئة لجميع أفراد المجتمع. وبالتالي، فإن الأمن في السودان يتطلب نهجًا متكاملاً يعالج التوزيع غير المتكافئ للموارد ويعزز من العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

يتطلب تحقيق الأمن الإنساني المستدام في السودان معالجة العوامل الهيكلية التي تسهم في إدامة النزاعات، مثل الفقر، التهميش، وغياب العدالة في توزيع الموارد. في إطار الفهم الفرانكفورتي، يجب أن تتضمن السياسات الأمنية تصورات تنموية تعمل على تحسين العدالة الاجتماعية، وتحقيق توازن اقتصادي يُمكِّن من الحد من الأزمات العرقية والإثنية. فقط من خلال معالجة هذه القضايا يمكن بناء أمن اجتماعي مستدام.

2. ليبيا: تأثير الانقسامات الاجتماعية والقبلية بعد الثورة على الأمن المجتمعي

بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011، شهدت ليبيا تدهورًا في الاستقرار الأمني بسبب الانقسامات القبلية والاجتماعية العميقة التي تزايدت بعد الثورة. في ظل غياب حكومة مركزية قوية، اتسعت الانقسامات القبلية والتنافس على النفوذ السياسي؛ مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، فقد عانت ليبيا من تدخلات دولية أدت إلى تدهور إضافي للأمن الداخلي؛ حيث إن بعض القوى

الدوليــة دعمــت أطرافًا محلية أو مجموعات مســلحة معينة؛ مما أســهم في تعزيز الانقسام الداخلي وزيادة هشاشة الدولة.

من خلال الفلســفة الفرانكفورتية، يمكن فهم هذه الانقســامات على أنها انعكاس للمشاكل الهيكلية التي خلَّفها النظام السابق؛ إذ يعتبر الفكر الفرانكفورتي أن التفاوت الاجتماعي والسياسي يُسهم في تعميق الصراعات ويؤدي إلى هشاشة الأمن الداخلي. التقييم الفرانكفورتي يركز على دور الســلطة والهيمنة في إعادة تشــكيل المجتمع. وبنــاءً على ذلــك، يطرح التحليل الفرانكفورتي أن الأمن فــي ليبيا لن يُبنى إلا من خلال معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تديم الانقسامات، وإرساء العدالة الاجتماعية بما يعزز التماسك الداخلي.

إن الحلول الفرانكفورتية هنا تركز على إعادة بناء النسيج الاجتماعي من خلال العدالة السياســية والاجتماعية. ينبغي على السياســات الأمنية أن تتوجه نحو بناء مؤسسات قادرة على تجاوز الانقســامات القبلية والسياســية من خلال تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ القيم الديمقراطية التي تضمن التعايش السلمي بين مختلف الجماعات. كما ينبغــي أن تركز التدخلات الدولية على دعم الحوار الوطني بدلاً من تعزيز الهويات الفرعية التي تزيد من تمزيق المجتمع.

3. تونس: الفجوات التنموية بين المناطق الداخلية والساحلية وتأثيرها على الأمن الاجتماعي والاقتصادي

في تونس، لا يزال هناك تفاوت تنموي كبير بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية. تتســم المناطق الســاحلية بوجود بنية تحتية متطورة وفرص اقتصادية أكبر، في حين تعاني المناطق الداخلية من التهميش الاقتصادي، ونقص الخدمات الأساسية، وضعف فرص التعليم والتوظيف. هذا التفاوت أدى إلى شعور عام بالإحباط الاجتماعي في المناطق الداخلية؛ مما أســهم في نشوء حركات احتجاجية كان أبرزها الاحتجاجات التي جرت في عام 2010، والتي أسفرت عن اندلاع الثورة التونسية.

تتطلب معالجة هذه الفجوات التنموية من منظور المدرسة الفرانكفورتية رؤية نقدية تتجاوز الأبعاد السياسية التقليدية للأمن. يرى الفلاسفة الفرانكفورتيون أن عدم العدالة الاجتماعية هو أحد الأسباب الجذرية لتهديد الأمن الداخلي. وبالتالي، يشير التحليل

إلـى أن الأمـن الاجتماعي والاقتصادي لا يمكـن تحقيقه إلا من خلال إصلاحات تنموية شاملة تعمل على تقليص هذه الفجوات بين المناطق المختلفة.

في هذا السياق، تقترح المدرسة الفرانكفورتية تبني سياسات تنموية عادلة تركز على تقليل التفاوتات الاقتصادية بين المناطق الساحلية والداخلية. من خلال إدماج العدالة التنمويـة كأحد محاور الأمن الشـامل، يمكن بناء مجتمع أكثر اسـتقرارًا وتلاحمًا. ويتطلب هذا اسـتثمارات في التعليم، والرعايـة الصحية، والبنية التحتية، فضلاً عن تعزيز اللامركزية في إدارة الموارد الحكومية لضمان اسـتفادة جميع المناطق بشكل متساوٍ.

تُظهر النماذج السـتة السـابقة كيف يمكن لمدرسة فرانكفورت النقدية أن تسهم في إعادة تشـكيل مفهوم الأمن الشامل من خلال معالجة التحديات الأمنية في سياقات متنوعة، سواء كانت اقتصادية، أو ثقافية، أو بيئية، فـالأمن لا يقتصر على الجوانب العسكرية أو السياسية، بل يتطلب معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تهديد الاسـتقرار. إن تبني سياسـات عادلة تهتم بـالعدالة الاجتماعية والتوزيع المتوازن للموارد يعد أمرًا أساسـيًّا لبناء أمن مسـتدام وشـامل في هذه السـياقات. ويُعدُّ تطبيق هذه الرؤى في سـياقات الـدول المختلفة خطوة مهمة نحو فهم أعمق للأمن، لاسيما في مواجهة التحولات المعاصرة التي يواجهها العديد من الدول على المستوى العالمي والإقليمي.

خاتمة

خلصت هذه الدراسـة إلى أن المدرسة الفرانكفورتية قد أحدثت تحولاً جوهريًّا في مفهـوم الأمن الدولي من خلال تقديـم إطار نقدي يتجاوز المنظور التقليدي القائم على الدولة والقوة العسكرية، ليشمل الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. فقد أتاحت هذه المقاربة النقدية فهمًا أعمق للتحديات الأمنية المعاصرة، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم.

وقد أبرز البحث أن المدرسة الفرانكفورتية قد أسهمت في إعادة صياغة مفهوم الأمن ليصبح أكثر شمولية ومرونة، وذلك عبر تحليل العوامل البنيوية التي تسهم في تشكيل التهديدات الأمنية، مثل التفاوتات الاقتصادية، والصراعات العرقية، والتغيرات البيئية.

ومن خلال استعراض نماذج تطبيقية من دول مختلفة، تبين أن تطبيق الرؤى النقدية للأمن يتيح للدول التعامل مع قضاياها الأمنية من خلال التركيز على معالجة الأسباب الجذرية بدلاً من الاقتصار على الحلول الأمنية التقليدية.

كما أكدت الدراسة على أهمية دمج التحليل النقدي في السياسات الأمنية الوطنية، حيث أثبتت النتائج أن الأمن لا يمكن تحقيقه من خلال الإجراءات العسكرية وحدها، بل من خلال نهج شامل يتضمن التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والحوار الثقافي. لقد أظهرت النماذج التطبيقية أن معالجة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الحوار بين مكونات المجتمع، والتعامل مع التحديات البيئية، تُعد خطوات أساسية لتحقيق الأمن المستدام.

من جهة أخرى، أشارت الدراسة إلى بعض التحديات التي تواجه تطبيق مقاربة المدرسة الفرانكفورتية، حيث إن التركيز على العوامل البنيوية والاجتماعية قد يجعل هذه الرؤية أقل فاعلية في مواجهة التهديدات الأمنية العاجلة مثل الإرهاب والأمن السيبراني. ومع ذلك، فإن تبني الرؤية النقدية يمكن أن يوفر حلولاً طويلة الأمد قادرة على معالجة الأسباب الجذرية لهذه التهديدات.

وفي ضوء هذه النتائج، فإن إعادة النظر في سياسات الأمن الدولي من خلال عدسة المدرسة الفرانكفورتية يُمثل ضرورة ملحة لضمان استجابة أكثر فاعلية وشمولية للتحديات الأمنية المعاصرة. لذا، يوصي البحث بضرورة تعزيز التفكير النقدي في السياسات الأمنية، وإدماج العوامل الاقتصادية والاجتماعية في استراتيجيات الأمن، وتوسيع نطاق الحوار المجتمعي والثقافي لضمان استدامة الحلول الأمنية.

ختامًا، فإن الدراسة تبرز أهمية المدرسة الفرانكفورتية كإطار فكري يمكن من خلاله تعزيز الفهم النقدي للأمن الدولي في عالم يشهد تغيرات متسارعة، ما يتيح بناء سياسات أكثر استدامة وعدالة تعزز من استقرار الدول والمجتمعات على المدى الطويل.

المراجع

(1) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005)، ص 313.

(2) هشام دراجي، المدارس النقدية للأمن في العلاقات الدولية: المفاهيم والمقاربات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مجلد 6 العدد 2، 2022، ص 109.

(3) Kimberly Hutchings, "The nature of critique in critical international relations theory", In: Richard w Jones (ed) critical theory and world politics, USA: Lynne rienner publishers, 2001، p.80.

(4)Ibid.

(5) Richard w Jones, "Introduction: locating critical international relations theory", in: Richard wyn jones (ed), critical theory and world politics, p.05.

(6) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة 2006، ص 374.

(7) هشام دراجي، مرجع سبق ذكره، 109.

(8) المرجع نفسه.

(9) جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، صص 374-377.

(10) أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة السلمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 450.

(11) Andrew Linklater, the transformation of political community, (Uk: policy press, 1998), p.16.

(12) Ibid.

(13) Ibid.

(14) Ibid.

(15) جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 377.

(16) Robert w.Cox, "Social forces, states and world Order: Beyond international theory", Richarch Little and Michael smith, In: prespectives on world politics (ed), New york: Routledge, 3rd ed, 2006, p.394.

(17) Ken Booth, "Security and Emancipation", Review of International Sstudies, vol 17, N 4,(1991), p.55.

(18) Ken Booth, "security self: reflection on fallen realist", in: Keith krause, Mechael C. Williams (eds), critical security studies: concept and cases, U.S.A: university of minnesota press, 1997, p.106.

(19) Ken booth, Theory of world security، UK: combridge university press, 2007، p.107.

(20) Pinar Bilgin, "Critical theory" In: Paul D.Willaims,: Security Studies (ed), USA، Routledge 2008، p.90.

(21) Ibid, p.91.

(22) Ken Booth, Theory of world security, idem, p.109.

(23) Keit Krause, Mechael C. Williams, "Broadening the Agenda of security studies: politics and methods", Mershon International studies review, vol 40 N° 02,(October 1996), p 231,232.

(24) مازن غرايبية، العولمة وسيادة الدولة الوطنية، من أعمال الملتقى الدولي بعنوان الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 7.

(25) Ken Booth, Theory of world security, idem, p.110.

(26) Ibid, p.112.

(27) Ken Booth, "security and Emancipation", idem, p.319.

قراءة في كتاب

حرب القوى الكبرى.. التنافس على الزعامة العالمية أمريكا والصين وروسيا في غمار الاستقطاب

The Great Powers' War... The Competition for Global Leadership America, China, and Russia Amid Polarization

نزار الفراوي – Nizar Al-Farawi*

ملخص:

يندرج الكتاب ضمن موجة تحليلات جيوسياسية تنصب على توازنات القوى في مخاض نظام دولي تخيّم عليه احتمالات الانتقال من نظام أحادي القطبية إلى مشهد جديد لم تتضح معالمه بعد. بعد سنوات من الصدارة المطلقة أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، دخلت الولايات المتحدة مرحلة جديدة توالت فيها إشارات التحدي لمركزها في العالم. اعتمادا على مختلف مؤشرات القياس، تحدد أدبيات التحليل الاستراتيجي القوى المرشحة لزعزعة هذه الهيكلة الأحادية للنظام العالمي في قوة آسيوية: الصين، وقوة أوراسية: روسيا

إنه تحدٍّ تتعاظم أبعاده ومآلاته في ظل تحالف استراتيجي أثبت حتى الآن صلابته بين القوتين المتحديتين اللتين تتحركان بباعث اقتناع واسع لدى قادتهما بأن الغرب يمشي على منحدر أفول اقتصادي منذ الأزمة المالية سنة 2008، وسياسي في سياق أزمة الديمقراطيات وصعود الشعبويات بأوروبا وأمريكا. إلى جانب هذين الباعثين الموضوعيين، يتعلق الأمر، حسب الكاتب بعامل نفسي عنوانه الثأر للإهانات التاريخية التي تجرعتها الصين وروسيا في تدافعهما مع الغرب

يبني الكاتب مقاربته لمآلات الصراع على الزعامة على ساحتي تماسّ حارقتين. إحداهما مشتعلة في أوكرانيا، والأخرى مرشحة للاشتعال في تايوان. يفكك الكاتب عناصر القوة التي يتوفر عليها كل طرف، واحتمالات الصدام والتوافق، ولا يغفل العودة إلى التاريخ، خصوصا في القرن العشرين، ليقارن واقع النظام الدولي بلحظات تصعيد مماثلة

تحليل غني بتعددية زوايا التحليل ونباهة تركيب المؤشرات، لكنه لا ينفلت من مركزية غربية تصل إلى لَيِّ أعناق المعطيات من أجل تفسير يخدم الرؤية الجيوسياسية للعالم الغربي، على حساب سردية الآخرين، في الشرق والجنوب أيضا

* نزار الفراوي، باحث في العلاقات الدولية.

Nizar Al-Farawi, International Relations Researcher.

الكلمـات المفتاحيـة: تـوازن القـوى، النظـام الدولـي، النظـام أحـادي القطبيـة، الصيـن، روسـيا.

Abstract

This book falls within the wave of geopolitical analyses that focus on the power balances during a transitional period in the international system, overshadowed by the potential shift from a unipolar world to a new, still unclear order. After years of absolute dominance following the collapse of the Soviet Union, the United States has entered a new phase, marked by increasing challenges to its central position in the world. Based on various measurement indicators, strategic analysis literature identifies the powers likely to disrupt this unipolar structure as an Asian power—China—and a Eurasian power—Russia.

This challenge is further intensified by the growing strength of the strategic alliance between the two opposing powers, which so far has proven robust. Both are driven by a widespread conviction among their leaders that the West has been on a downward economic slope since the 2008 financial crisis, and politically, is grappling with the crisis of democracies and the rise of populism in Europe and America. Beyond these objective factors, the author suggests there is also a psychological element: the desire for revenge for the historical humiliations endured by China and Russia in their confrontations with the West.

The author structures his analysis of the struggle for leadership around two critical points of conflict: one already ignited in Ukraine and the other potentially erupting in Taiwan. He dissects the elements of power available to each side, the possibilities of confrontation or cooperation, and revisits history—especially the 20th century—to compare the current state of the international system with similar moments of escalation.

The analysis is rich in its multiplicity of perspectives and astute assessment of the indicators, yet it does not escape the Western centrality that bends the facts to fit the geopolitical vision of the Western world, to the detriment of the narratives of others, both in the East and the Global South.

Keywords: balance of power, international system, unipolar system, China, Russia.

عنوان الكتاب

حرب العوالم: عودة الجيوبوليتكس وصدام الإمبراطوريات

La Guerre des mondes: Le retour de la géopolitique et le choc des empires

المؤلف: برونو تيرتري (Bruno Tertrais)

دار النشر: منشورات لوبسرفاتوار

تاريخ النشر: أكتوبر/تشرين الأول 2023

اللغة: الفرنسية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 288

السياق الجيوسياسي ومرجعية الباحث

موضوع الكتاب ليس جديدا، لكن مظاهره أصبحت أكثر تجسيدا في ساحة الاستقطاب الدولي وبالتالي أكثر إثارة لشهية البحث والاستشراف. يرصد الخبير الاستراتيجي الفرنسي برونو تيرتري في كتاب "حرب العوالم: عودة الجيوبوليتكس وصدام الإمبراطوريات" يقظة الإمبراطوريات لمنازعة الولايات المتحدة في استفرادها بزعامة النظام العالمي. نقرأ في تقديم الكتاب ما يلي: " بدأت الصفائح التكتونية الجيوسياسية تتحرك مرة أخرى. استيقظت الإمبراطوريات الجديدة من سباتها وها هي تسائل النظام الدولي. تسعى الصين وروسيا إلى الثأر من الغرب، وإعادة تشكيل العالم وفق ما يتطلعان إليه".

يبدو العالم بالنسبة للباحث ساحة حرب متعددة الجبهات، من أوكرانيا إلى تايوان، ومن أعماق البحار إلى الفضاء الخارجي، في مناجم الليثيوم وفي الفضاء الإلكتروني. الصدام هذه المرة بين كتلة غربية ليبرالية وأخرى أوراسية سلطوية. إنه صراع على النفوذ على نطاق عالمي، تتخلله الأزمات والصراعات الإقليمية.

هي معطيات جديدة تصب في جدلية: "الغرب والآخرون". الغرب يجدد أعداءه في صدامات حول القوة المادية، وحول القيم أيضا. من الملفت أن الكاتب يبدأ تحليله لمعالم هذا الاستقطاب من 1999 مستدعيا هجوم الناتو على بلغراد. بالنسبة إليه، الصين وروسيا لن تنسيا هذا الحدث الذي تعرضت له عاصمة شيوعية سابقة.

لاشك أن المؤلف وهو يحدد عنوانا لكتاب في العلاقات الدولية كان يستحضر عنوانا أدبيا خالدا ومرجعيا هو رواية "حرب العوالم" للكاتب الإنجليزي هربرت جورج ويلز التي صدرت للمرة الأولى بشكل مسلسل عام 1897، ونشرت بشكل متزامن في مجلة بيرسون في المملكة المتحدة ومجلة كوزموبوليتان في الولايات المتحدة، قبل أن ينشرها وليام هاينمان أول مرة في شكل كتاب في لندن عام 1898.

وكانت الرواية التي تنتمي إلى صنف الخيال العلمي تحكي قصة غزو فضائي للكوكب من قبل كائنات وافدة من المريخ. إنه تناص يحيل إلى فكرة الخوف على مصير العالم من حرب مدمرة. والفرق في مصدر التهديد. فالكاتب برونو تيرتري يحلل اتجاهات الصراع في الواقع الدولي ويستشرف احتمالات الصدام الكبير بين قوى الكوكب في سياق التنافس على زعامة النظام العالمي.

يعـد الكتاب تتويجا للأعمـال البحثية للكاتب برونو تيرتري بوصفه خبيرا فرنسـيا متخصصا في التحليل الجيوسياسي والاستراتيجي، اشتغل طويلا على دراسة الأزمات والصراعات، واستراتيجيات الولايات المتحدة والعلاقات عبر الأطلسي، والأمن في الشرق الأوسط وآسيا، وإشكالية الردع النووي.

وهو خريج معهد باريس للدراسـات السياسية. ونال الدكتوراه من المعهد الأوروبي للدراسـات السياسـية في باريس، بأطروحة حول "اسـتراتيجية الناتو النووية: الردع الموسـع ودور الأسلحة النووية الأمريكية في أوروبا، 1949-1992"، تحت إشراف المحلل الاستراتيجي المعروف بيار هاسنر.

وتمتـاز المسـيرة المهنية لمؤلف الكتاب بجمعه بين العمل الأكاديمي والممارسـة الاستشـارية السياسية؛ مما يضفي على أعماله حسـا واقعيا براغماتيا ملحوظا. فقد بدأ حياته المهنية في مديرية الشـؤون الاسـتراتيجية بوزارة الدفاع الفرنسية (1993-2001). وعمل مستشـارا علميا للمفوض السامي للتخطيط. وفي عام 2017، خلال الحملة الرئاسية، كان برونو تيرتري عضوا في مجموعة الخبراء الذين قدموا المشورة لإيمانويل ماكرون في القضايا الدبلوماسـية والعسكرية. وللقارئ أن يلاحظ أن هذه المرجعية المهنية بالغة التأثير في زوايا التحليل وفي تحقق موضوعية المقاربة بشكل عام.

للباحث كتب سـابقة هي: "الأسـلحة النووية بعد الحرب الباردة. أوروبا والحلف الأطلسي ومستقبل الردع" (1994)، "السياسات النووية في أوروبا" (1999)، "الحرب التي لا نهاية لها" (2004)، "أربع سنوات لتغيير العالم. أمريكا بوش، 2005-2008 (2005)، "أوروبا/ الولايات المتحدة: قيم مشتركة أم طلاق ثقافي؟" (2006)، "إيران، الحرب القادمة" (2007)، "نهاية العالم ليست غدا" (2011)، "ثأر التاريخ" (2017).

اهتزاز الطبقات الجيوسياسية

كتاب "حرب العوالم" سـليل سـياقه الاسـتراتيجي الدولي بامتياز. ففي اللحظات الفارقـة لتطـور العلاقات الدوليـة واحتدام التنافـس بين القوى الكبـرى واهتزاز التوازنات الجيوسياسـية، تنتعش التحليلات الاستشـرافية حول شكل النظام المتولد عن التنافس وجدول الرابحين والخاسرين مما يسميه الكاتب اهتزاز الطبقات التكتونية

للجيوبوليتيكس. يقودنا الكتاب إلى استعادة مرحلة ما بعد انهيار القطب السوفياتي وتناسل الإصدارات حول مصير اللحظة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة وأفق ديمومتها والقوى المرشحة للصعود. اليوم، يكاد الخبراء يحددون القائمة المختصرة لهذه القوى في قوة آسيوية هي الصين، وأخرى أوراسية هي روسيا.

وجاءت الأزمة الأوكرانية لتشكل نقطة تقاطع حساسة في سباق كسب نقاط التموقع في سلم القوى الكبرى، بقراءات مختلفة، بين من يراها اختبارا ناجحا لترشيح روسيا بوتين، ومن يرى أنها كابح حقيقي عطل الحلم الروسي الإمبراطوري. وعلى منوال حرب روسيا على أوكرانيا، يطرح الكاتب وغيره من الخبراء محاكاة مع فرضية غزو صيني لتايوان يكون بمثابة إعلان صعود رسمي للصين إلى سدة الزعامة العالمية، على حساب الولايات المتحدة، والغرب عموما، أو، في حال الفشل في الحسم العسكري، مستنقع تخبط قاتل ينهي أو يؤجل مسيرة الصين نحو الاحتفال بالزعامة العالمية، وفقا لما هو مبرمج في مئوية الثورة الشيوعية في أفق 2049.

لا يطل برونو تيرتري بأطروحة جديدة تماما حين يحصر قائمة الصراع على الزعامة العالمية في الثلاثي الأمريكي الصيني الروسي. إنها نفس القائمة التي رشحها الباحث اللبناني الفرنسي جيلبير أشقر قبل ربع قرن في كتابه "الحرب الباردة الجديدة" (1999) بعنوان فرعي "العالم ما بعد كوسوفو"1. يمكن أن نقترح لكتاب برونو تيرتري عنوانا فرعيا وفق متغير جيوسياسي بديل حاسم: العالم ما بعد حرب أوكرانيا. إن تطورات العقد الأخير في المحيط الجيوسياسي لروسيا منذ ضم شبه جزيرة القرم وصولا إلى غزو أوكرانيا، وفي المحيط الجيوسياسي والجيواقتصادي للصين مع تزايد السلوك الضاغط لبكين اتجاه قضية استعادة تايوان فضلا عن ممارساتها "الشرسة" ذات النزعة المهيمنة في سوق المبادلات الاقتصادية، تحمل الباحث على الحديث عن "حرب عالمية دافئة" تنطوي على احتمالات الاصطدام الساخن على حدود التماس بين مجالات النفوذ الإمبراطوري.

الإمبراطوريات الجديدة والثأر للتاريخ

يفضل الكاتب الانطلاق من البنية الذهنية لصناعة القرار الاستراتيجي في روسيا والصين، مفصلا في الذكريات الحية للشعور بالإهانة، التي تسكن عقول وقلوب قادة موسكو وبكين منذ وقائع سنة 1999 في الساحة اليوغوسلافية. لقد قصف الحلف

الأطلسي بلغراد في مارس/آذار 1999 قبيل 5 أيام من تعيين فلاديمير بوتين، مدير الكي جي بي، أمينا عاما لمجلس الأمن القومي الروسي. وقصفت طائرات أمريكية سفارة الصين ببلغراد في مايو/أيار من نفس العام. "لم تنس موسكو ولا بكين حرب كوسوفو وقصف بلغراد. إنها عاصمة تجسد العالم الشيوعي القديم، وأيضا الأرثودوكسية السلافية بالنسبة لروسيا، وعدم الانحياز بالنسبة للصين. ما الدرس بالنسبة لهما؟ هو أن الغرب لن يتردد في استخدام القوة لخدمة مصالحه، حتى دون موافقة الأمم المتحدة". يورد الكاتب تصريحا لبوتين نفسه: "من هناك، بدأ كل شيء". حتى إنه ذكّر سنة 2022 بسابقة كوسوفو في تبرير الاعتراف بجمهورية دونباس. أما الصين فقد دشنت عام 2023 في مكان سفارتها ببلغراد أحد أكبر مراكزها الثقافية في أوروبا. هي عناصر مما يعده الباحث "الأساطير المؤسسة" لمسار الثأر من التاريخ في بكين وموسكو(2).

يرتبط بهذا العامل النفسي الثقافي انقلاب الشعور بالانتصار الإيديولوجي والعسكري والاقتصادي للغرب في تسعينيات القرن الماضي إلى سيادة تمثلات تحوم حول ضعف الغرب وفقدان جاذبية نموذجه الكوني. إنه زمن انفجار جديد للقوميات ضد العولمة وضد التغريب والتحديث، خلافا للمقولة التبشيرية لنهاية التاريخ كما طرحها فرنسيس فوكوياما. من الصدمة المالية والنقدية سنة 2008 إلى عجز الإدارة الأمريكية عن تدبير الأزمات من سوريا إلى أوكرانيا، ساد الشعور بأن الغرب إلى أفول(3)، ومقابل الشك في فاعلية واستدامة النموذج الليبرالي الغربي، انبعث الشعور القومي، الذي يعلي قيمة القيادة والنظام والتقاليد... أصبح الرهان في دول خارج المجال الجغرافي والحضاري الغربي مثل البرازيل والهند، يتمثل في "استعادة التحكم في الأمور" ضد اختراق العولمة وفوضى الديمقراطية الزائفة.

يورد الكاتب مقولة ريمون آرون: "الذين يعتقدون أن الشعوب تتبع مصالحها لا مشاعرها لم يفهموا شيئا من القرن العشرين"، وهي مقولة تبدو مفسرة لفكرة سيادة الشعور بالانتقام من إهانات الغرب، واستعادة للنظرية الهوبسية عن فاعلية شعورين أساسيين في الكيان البشري: الخوف والشرف(4). هنا، لا ينفلت برونو تيرتري، تحت دثار آرون، من إرث نقدي غربي يقدم طروحات تزعم التفسير الثقافي والسيكولوجي لسلوكيات الشعوب والنخب غير الغربية، بناء على دواعٍ غير عقلانية.

فـي هـذا المقطع، كما في مقاطع أخرى من الكتاب، لا جنوح عن المركزية الغربية الاسـتعلائية التي بمقتضاها تبدو السـلوكيات المناهضة للمصالح الغربية تعبيرا عن احتقانات أيديولوجية ونفسية وثقافية. إنها ترديد لفكرة أن الديمقراطيات لا تخوض الحروب بينما الآخرون يتصرفون برغبة في الانتقام.

سقوط أوهام السلام العالمي

يتحدث الكاتب في سـياق تفكيك التربة النفسـية لمناهضة الغرب عن سقوط أوهام العولمـة الحاملة لوعود التقـدم والتحديث والرفاه العابر للحدود. أصبحت العولمة مشـكلة بعد أن كانت حلا، وسـقط اقتران التنمية بالديمقراطية والحداثة بالتغريب. جاءت تجارب تركيا والهند والصين لتكشف الطابع التبسيطي لهذه الأفكار وتهافتت فكرة أن نهاية الحرب البادرة ستفضي إلى نشر السلام في النظام العالمي وإلى إرساء منظومة متعددة الأطراف للتعاون، وأن الدولة الأمة ستفقد أهميتها لصالح المؤسسات الدولية والشـركات المتعددة الجنسـيات، وأن الاعتماد المتبادل الاقتصادي سينتج السلام.

يتساءل الكاتب: من المذنب في تهافت هذه الأوهام؟ ثم يدعو تبعا لذلك إلى تنسيب فكرة تحميل الغرب مسـؤولية فشل العولمة وتراجع جاذبية الفكر الليبرالي وانبعاث القوميات والتسلطية الجديدة ونقمة نخب الجنوب على الغرب على خلفية تدخلاته العسكرية وغير العسكرية. يمضي الباحث إلى تساؤل غريب لتبرير ما لا يبرر: "ماذا كانت ستكون حصيلة عدم التدخل في الكويت، يوغوسلافيا، أفغانستان، العراق، ليبيا أو مالي؟"، ثم يقول إنه من غير الانسجام المنطقي مؤاخذة الغرب بدعم الدكتاتوريات وبإسـقاطها في نفس الوقت. للمرء أن يستغرب تفسيرا يفترض أنه "أكاديمي" لمبدأ مجـرد واضح في القانون الدولي: عـدم التدخل. فما الذي ينافي المنطق في انتقاد موقف الغرب دعما للدكتاتوريات أو تدخلا لإسـقاطها. ففي السـلوكين معا انتهاك لحقوق الشـعوب ولمبادئ القانون الدولي. والحال أنه داخل المنتظم الغربي نفسه، تعلو أصوات كثيرة من الحقل العلمي والفكري متبرئة من خيانة الغرب لنفسه.

يتواصل هذا النفس التبريري لدى الباحث في معرض تحليله لدواعي اشتعال الوضع علـى جبهة التماس بين روسـيا والغرب. فبخصوص توسـيع الناتو، يقول الكاتب

إن الــدول الأعضاء الســابقة في حلف وارســو هي التي دقت أبــواب الناتو وليس العكس(5). من يصدق قراءة ســطحية ســاذجة من هذا القبيل؟ كأن قبول عضوية هذه الدول جاء من قبيل حرج في رد ضيف، لا حساب استراتيجي مكشوف لاحتواء روسيا وتوسيع مظلة "السلام الأمريكي" شرقا.

باندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، يقول الباحث إن العالم عاد إلى حالته "العادية" التي تكرس مركزية الرؤية الكيســنجرية لواقع دولي طبيعته الصراع والتنافس. يقصد بذلك أن حسابات الواقعية السياسية استعادت هيمنتها(6). إنها حقيقة الجيوبوليتيكس ضــد أحلام الحكامة العالمية. يرى برونو تيرتــري أن الإمبراطوريات الجديدة (أي الصين وروســيا..) لم تعد تكترث لقواعد اللعب التي ســاهمت هي نفســها في إرسائها: حرمة الحدود، عدم الانتشار النووي، الحد من التسلح، حرية الملاحة في أعالي البحار، التبادلية في التجارة... أما القارئ فيمكنه التساؤل هل هذه الخروقات بدأت مع روسيا والصين؟

لقد كسر غزو روسيا لأوكرانيا، حسب المؤلف، ثلاثة تابوهات في أوروبا من خلال عودة الحرب الكبرى بين الجيران، وإعادة رســم الحدود بالقوة، والانبثاق الصريح للتهديد النووي. يتعلق الأمر بهجوم مضاد تشــنه الإمبراطوريات الجريحة: روســيا والصين، ومعهما أيضا تركيا وإيران، حسب جيفري مانكوف(7).

يحاول المؤلف أن يجد قواسم مشتركة بنيوية بين روسيا والصين. يجد أنهما تشتركان في عبادة الشخصية وتصفية المعارضين والإعجاب بستالين وأن البلدين يعتقدان أن الظرفية في صالحهما من أجل التوســع شــرقا وجنوبا بالنســبة لروسيا وفي المجال البحري (بحر الصين وغرب الهادي) بالنسبة للصين.

إن اتســاع المجال التحليلي وذكاء التركيب وتعددية عناصر القياس والمؤشرات في مقاربة توازنات القوة ومناورات الفرقاء في هرم النظام الدولي تقابلها لدى الكاتب غلبة أحكام القيمة كلما تعلق الأمر بتوصيف سلوك القوى موضوع البحث من قبيل روسيا والصين (ومعهما أيضا الهند وتركيا). يتحدث عن "اغتصاب" أوكرانيا وإمبراطورات "مفترســة" وممارسات "مافيوزية" على غرار سلوك روسيا في إفريقيا في إشارة إلى مرتزقة فاغنر، وعن دبلوماســية ثقافية وصحية هجومية للصين ونشــاط اقتصادي في القارة الســمراء يعتبره الكاتب اســتغلالا(8)، وكأن تدخلات القوى الأوروبية كانت

ورودا في مزرعة الديمقراطية والتنمية، وكأن حكومات الجنوب ساذجة حين تبحث في عروض التعاون الصينية والروسية عن شركاء جدد.

روسيا: العنف حمضها النووي

يسعى الكاتب إلى استخلاص بذور العنف من بنية النظام السياسي الروسي فيما يبدو محاولة لتقديم حتمية متوقعة في السلوك الروسي اتجاه محيطه الإقليمي والدولي. بالنسبة له، روسيا مزيج من النظام القيصري والستاليني، أوتوقراطية مسكونة بالرهاب والعنف. إنه "الحمض النووي السياسي لروسيا"(9). من هذا المنطلق، تحرص موسكو -حسب تيرتري- بشكل منهجي على تضخيم التهديد الخارجي (الغربي) و"اختراعه". فبوتين مهووس بلحظة انهيار النظام الشيوعي، ويتملكه رعب من تجدد المأساة.

لقد حددت السياسة الخارجية الروسية الجديدة سنة 2023 باقة من الأهداف الاستراتيجية في محورها القضاء على أركان هيمنة أمريكا والدول المعادية في الشؤون العالمية وتحييد محاولات فرض المبادئ الأيديولوجية المزعومة إنسانية ونيوليبرالية... في هذا السياق يستدعي الكاتب خلاصة مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبينغيو بريجنسكي الذي يجزم بأنه "دون أوكرانيا، لا تظل روسيا إمبراطورية أوراسية". أوكرانيا هي الحبوب والغاز وصناعات الصلب، وأكثر من ذلك بكثير على الصعيد الجيواستراتيجي.

ويتوغل الكاتب في عقل بوتين الذي يستحضر الدور التاريخي للقرم في ميلاد الأسطول الروسي للبحر الأسود، ويتبنى قراءة للتاريخ تضع كييف في قلب المجد الروسي وتعتبر إنشاء أوكرانيا ثمرة لمؤامرة غربية. إنها سردية الكرملين التي تستبطن دافعا آخر يتمثل حسب الكاتب في العامل الديموغرافي: لقد مكن ضم شبه جزيرة القرم من تعزيز النسيج الاجتماعي الروسي الذي يعاني تدهورا في الخصوبة(10).

تنكشف مبالغات الكاتب في الشخصنة وتأويل الدوافع النفسية بما يحمل على استخدام مصطلحات غير علمية وأحيانا تشبيهات تخلو من الرصانة كما في قوله إن سيد الكرملين تصرف كزوج لم يتحمل أن تهجره زوجته.

تشـــمل خريطة المشـــروع الروســـي ضم القرم، معاقبة الريادة الأرمينية، التمركز في القوقاز، إخضاع بيلاروسيا. إنها أهداف جيوسياسية لا تلبث أن تصبح بالنسبة للكاتب مشـــروعا شـــخصيا لبوتين. يستدعي قول مستشـــارة دونالد ترامب، فيونا هيل: "إنها مسألة شخصية. إرثه، صورته عن نفسه، رؤيته للتاريخ الروسي. بوتين يرى نفسه بطلا في التاريخ الروسي، ويضع نفسه على خطى الزعماء الروس الذين سعوا في الماضي إلى توحيد ما اعتبروه ترابا روسيا"(11). الواقع أن شهادة من مستشارة ترامب ليس من شأنها أن تزكي مصداقية مقاربة من هذا النوع.

يرتبط الموقف الشخصي لبوتين بالبعد الحضاري للصراع. وهنا يعتبر برونو تيرتري أن صمويل هنتنغتون أخطأ حين صنف روسيا ضمن الحظيرة الغربية. فالراهن ساحة صراع بين الغرب الليبرالي وأوراســـيا الســـلطوية. يجد من يزكي هذا البعد في الفكر اليميني الروسي كما يجسده المنظر ألكسندر دوغين الذي يبشر بأن المعركة الأخيرة بين الأنوار والظلمات بدأت. تمجيد العنف مســـتوطن في الذات الروســـية، حسب الكاتب والآخر يصبح شيطانا ينبغي محاربته بلا هوادة. هكذا تبدو أوكرانيا تجسيدا للشر. يحق لنا أن نعقب بأن كل هذه التوصيفات تنطبق على أمريكا والغرب عموما في رؤيته المركزية التي تجعل الآخرين بمثابة "برابرة" يســـببون له رهابا أزليا، على منـــوال مـــا يفضحه المفكر والناقد الفرنســـي البلغاري تزفيتان تـــودوروف في كتابه "الخوف من البرابرة"(12).

قراءة برونو تيرتري تســـتعجل سقوط روسيا في مستنقع أوكرانيا. ففي فصل بعنوان: "الســـقوط النهائي"، يعتبر الكاتب أن غزو أوكرانيا لإعادة تشكيل مجال نفوذ روسيا تحول إلى كارثة. في المقابل، تنحدر الدولة إلى الفاشية. إنه الموت الثاني للاتحاد الســـوفياتي، انهيار المشـــروع الإمبراطوري الجديد لروسيا. والانهيار ليس فقط على مســـتوى القـــوة الصلبة، بل أيضـــا في القوة الناعمة. فالـــدول الصغيرة التي تقع في فلك روســـيا مصابة بالهلع من النيات الروســـية والعقوبات التي أصبحت ســـمات بالنســـبة للاقتصاد الروســـي، وثروات الطبقة الأوليغارشية نزحت إلى ملاذات آمنة، والديموغرافيا في تقهقر؛ إذ تفقد البلاد مليون شخص سنويا. لا يتورع الباحث عن وصف روســـيا بأنها "الرجل المريض في أوراســـيا"، بل يتحدث عن سيناريو كوري شمالي للانغلاق والتشدد نتيجة الهزيمة، واحتمال انفجار روسيا من الداخل والوقوع في الهاوية(13).

التحدي الصيني.. الحسم في تايوان

لئن أصبحت روسيا دولة فاشية، فإن الصين أصبحت دولة شمولية، حسب المؤلف. وحيث تلجأ موسكو إلى تدخلات عسكرية مباشرة فإن بكين تتصرف بشكل أكثر استتارا وصبرا. روسيا تلعب لعبة تكتيكية قصيرة المدى بينما تجسد الصين البعد الاستراتيجي على الأمد الطويل(14).

هكذا ترتسم الصين اليوم في نظر الكاتب دكتاتورية مشخصنة تستند على الحزب-الدولة. جينبينغ وريث لماو تسيتونغ. حسب ميثاق الحزب، الصين لا تزال في المرحلة الأولية من الاشتراكية في الطريق نحو تحقق الشيوعية. يوجز برونو تيرتري بأن الحالة الصينية دحض لمقولة نهاية التاريخ لدى فوكوياما. إنها تقدم اليوم نموذجا بديلا للحداثة خارج المدار الغربي خصوصا منذ الأزمة المالية 2008، كما أن سياسة عدم التدخل تجتذب دول وشعوب الجنوب(15).

تريد الصين ابتلاع تايوان بعد أن هضمت هونغ كونغ. وهي تشعر بأن وقتها قد حان. عام 2013، أطلقت طريق الحرير الجديد، تجسيدا لهذه التطلعات الكونية. نسجت شبكة من العلاقات الاقتصادية والمالية والعسكرية التي تنحو إلى موازنة الأحلاف الغربية. سنة 2010 أصبحت الصين مقرضا ضخما للدول النامية، وفي ذلك تطور لا يخلو من دلالة.

كما في مقاطع أخرى، يبرع الكاتب في تجميع الوقائع والعناصر، لكنه لا يتخلص من غربيته حين يقول إن تنامي قوة الصين يستند على نهب الموارد الطبيعية والفكرية، وإنها أول مصدر للغازات الدفيئة. لا يختلف طرح الباحث هنا عن الدعايات المتداولة في وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية حول سعي الصين لإغراق شركائها بالديون وتكبيل مستقبلهم، والحال أن القوى الغربية ما زالت تضع يدها على ثروات مستعمراتها السابقة، وما زالت المؤسسات الدولية تلتهم نصيب الأسد من موازنات الدول الفقيرة.

يرى الكاتب أن السباق الأمريكي الصيني تسارع في التسعينيات مع انكشاف عمليات تجسس الصين في أمريكا ودورها في نشر التكنلوجيا النووية وممارساتها في المبادلات التجارية، في حين جاءت مناوراتها التوسعية في بحر الصين لتوقظ الرد الأمريكي. سنة 2018، جسد خطاب نائب الرئيس مايك بنس إطلاق سياسة احتواء

جديدة اتجاه الصين. وبحسابات القوة، يعتقد الكاتب أن الصين حققت الامتياز من حيث حجم التجارة، لكنها أصبحت تعاني تراجع منحاها الديموغرافي، بينما تتفوق أمريكا في الجانب العسكري وحتى في القوة الناعمة، مع تراجع صورة الصين في الغرب(16). للمرء أن يعقب بالقول إن صورة أمريكا ليست بالنصاعة المفترضة في ضمير النخب الفكرية الغربية بالرغم من قوة الروابط السياسية والاقتصادية. أما على مستوى التمثلات الذهنية في الجنوب، فلا شك أن الكفة تواصل الميل لفائدة الصين، بوصفها شريكا جديدا ليس له تاريخ عدواني اتجاه الدول والشعوب.

إن مدى ومآل المنافسة الأمريكية الثنائية مع الصين ومع روسيا يتحدد إلى حدّ بعيد بناء على مستوى وزخم العلاقة الصينية الروسية. هل يتعلق الأمر بتحالف ظرفي أو شراكة استراتيجية مستدامة؟ الواقع أن هذه العلاقة صمدت على مدى سنوات طويلة رغم ثقل ذكريات الصدام الذي اتخذ في بعض المراحل حدة فاقت الصراع مع أمريكا. يستدعي الكاتب في هذا السياق قول أليس إكمان: "اليوم، ثمة ما يكفي من العناصر للقول إن الأمر لا يتعلق بتقارب ظرفي أو زواج مصلحة"(17). ومع ذلك يصر الكاتب على وصف العلاقة الصينية الروسية بأنها تواطؤ حذر، ويصور الوضع وكأن الصين بصدد التهام روسيا.

الآخرون في معترك الاستقطاب

يراهن الكاتب على صحوة جيوسياسية لأوروبا بحيث لا تبقى، حسب جوسيب بوريل، الممثل السامي السابق للاتحاد الأوروبي في الشؤون الخارجية والأمن، حديقة وسط الغابة. يلاحظ في هذا الصدد أن الاتحاد الأوروبي أصبح يكثف مهاجمته للصين داخل منظمة التجارة العالمية، ويُخضع الاستثمارات الصينية لمراقبة أكثر تشددا، ضمن مؤشرات على بداية تجرد أوروبا من أوهام الليبرالية والاعتماد المتبادل وقبول واقع المواجهة كحالة طبيعية في النظام الدولي.

تشير دراسة واسعة النطاق إلى أنه على مدى السنوات العشر الأخيرة، تجد المجتمعات الديمقراطية نفسها أقرب إلى الولايات المتحدة، في حين تزداد شعبية روسيا والصين في العالم النامي. لنلاحظ أن الكاتب يقابل منظومة سياسية (الديمقراطيات) بمفهوم جيو اقتصادي بالأساس (العالم النامي). كأن الكاتب يتبنى بدوغمائية حتمية ارتباط

الديمقراطية بالتقدم والرخاء، وكأن التخلف حالة قدرية في الجنوب. تمارس الصين الإغراء على أعضاء مجموعة 77. ومن جنوب إفريقيا إلى الهند، تظل موسكو حليف مناهضة الاستعمار بينما ينظر إلى الدول الغربية على أنها مصدر المشاكل الاقتصادية في المستعمرات القديمة(18).

أدارت أوروبا وجهها صوب أمريكا والنرويج لشـراء الغاز بدل الإمدادات الروسية، وأوقفـت إبرام اتفـاق تبادل حر مع الصين عام 2021(19). في لعبة الاسـتقطاب، يظل موقف الهند حاسما ومرجحا. فهي دولة لها ارتباط تقليدي بروسيا إيديولوجيا وعسـكريا، لكن خصامها قديم مع الصين حول بعض المناطق الحدودية. هي أكبر دولة تمنع تيك توك. وسيرجح موقفها إلى حد بعيد اتجاهات المواجهة بين الأقطاب في المستقبل(20).

خطر تحول المنافسة إلى صدام

مـاذا عـن خطر حرب عالميـة ثالثة؟ انبعث الشـبح الذي يخيم علـى العالم منذ خمسينيات القرن الماضي، من جديد. ليس مستبعدا أن لحظة الثأر الصينية الروسية لإهانات الماضي قد حلّ أوانها، حسب المؤلف.

بعد أوكرانيا، هل تكون تايوان حلقة ثانية في استكمال مسلسل تحدي النظام القائم؟ من وجهة النظر العقلانية، يبقى اندلاع حرب كبرى وهمًا كبيرا بالنظر إلى تشـابك المصالح الاقتصادية بين الصين والغرب رغم حدة التنافس. يقال في بكين: "تايوان مثل كأس كريستال. نريد الكأس لا قطعه المتناثرة إلى ألف قطعة"(21).

يتأمـل الكاتب فـي جدول الحلفاء ليخلص إلى أن الولايـات المتحدة معتدة بـ60 حليفا، مقابل 5 لروسـيا وحليف واحد للصين. روسيا والصين هاجمتا مناطق ترابية غير محمية أو متنازع عليه، لكنهما لم تجرؤا على مجال ترابي محل ضمانات أمنية صريحة من قبل أمريكا أو حلف الناتو عموما.

يـرى برونو تيرتري أن الردع النووي أثبـت فاعليته في تفادي الحروب الكبرى؛ إذ لا بلد محمي بضمانة نووية تعرض لهجوم كبير. لقد أكدت الدراسـات الإحصائية أن السلاح النووي يقلص احتمال الانتقال إلى الاسـتفزاز المادي من قبل دولة غير

نووية. وغزو أوكرانيا ليس استثناء لأنها لم تكن محمية بأي التزام بالدفاع عنها. كانت بلا مظلة نووية. وكان ستين تونيسون قد أوضح عام 2015 أن الاعتماد المتبادل في الاقتصاد والردع النووي من شأنه أن يقلص إلى حد كبير خطر المواجهة بين واشنطن وبكين(22).

مع ذلك، ينبه الكاتب إلى أن شي جينبينغ حدد إعادة توحيد الصين أولوية وطنية في أفق 2049. ارتفعت الميزانية العسكرية بثلاثة أرباع في عهده. قادة بكين يعرفون أخطار غزو تايوان في كسر الارتقاء الصيني، لكنهم واعون أيضا أنه يوما بعد يوم، تبتعد تايوان عن الحضن الصيني الإمبراطوري. ينبه إلى أن ضعف الردود الغربية عام 2020 إثر استعادة هونغ كونغ قد يشجع بكين على انتهاز "ضعف الغرب"(23).

يدفع الكاتب السيناريو إلى أبعد حدود التنبؤ ليقول إنه في حال صدام صيني أمريكي، فإن من جوانب عجز الصين أنها لا تعرف الحرب، كما أن روح المقاومة في تايوان عالية. والتفوق بالعتاد والبشر ليس ضمانة أكيدة لتحقيق النصر في ساحات من هذا النوع.

على الجانب الآخر، تبقى فرضية الانفجار من الداخل مطروحة بالنسبة لروسيا، بالنظر إلى المأزق الاقتصادي والتراجع الديموغرافي. روسيا تواجه خطر انهيار الأسطورة الوطنية الجامعة. يستدعي الكاتب مقولة الباحث سيرجي ميدفيديف: "ليست هناك أمة روسية. هناك فقط ساكنة تحكمها دولة". يمضي الكاتب في تنبؤاته التي تبدو ذات طابع رغائبي أكثر من كونها تحليلا موضوعيا، إلى القول إن انهيار روسيا لن يشبه انهيار الاتحاد السوفياتي. ستكون مثل الرجل المريض لأوراسيا، تنشب إثره نزاعات جديدة في ذلك المجال القاري الواسع(24).

عن أسئلة طرحها الكاتب في مقدمات كتابه بصدد مقارنة اللحظة الدولية للصراع الإمبراطوري وتنافس الزعامة، بسابقاتها في القرن الماضي، يخلص الكاتب إلى أن العالم يعيش ظرفية سباق الإمبراطوريات كما بعد 1910، وتهديد الدول الفاشية في سنوات 1930، والحرب الباردة كما في 1950. ويرى أن الدول الهادفة إلى تعديل التوازنات القائمة ستكون مسؤولة عن نزاعات وأزمات كبرى. لن يكون عالما ثنائي القطبية ولا متعدد الأقطاب، بل سيكون عالما هجينا مسرحا لحرب نفوذ مستمرة(25).

باختصار، يميل الكاتب إلى التفاؤل باستمرار الغرب بقيادة الولايات المتحدة في هيمنته على المعادلات. ويرى أنه كلما تنامت قوة الصين الاقتصادية تعززت مصلحتها في استقرار النظام الدولي وحرية الملاحة التجارية وعدم الانتشار النووي. نعم، تعرض الحلم بالكونية والحكامة العالمية للتآكل بفعل صعود النزعات القومية، لكن فوكوياما يعتقد أن الأوتوقراطيات معرضة أكثر من غيرها للقرارات الخاطئة في غياب النقاش على مستوى القمة، وهي هشة بالنظر إلى غياب توزيع السلطة. من السابق لأوانه إذن، حسب الباحث، الاحتفال بصعود الدول القوية والفرح بأفول الدول الديموقراطية. الديمقراطية الليبرالية تظل نظاما ينطوي على دينامية التقويم الذاتي. يذكر في هذا الصدد بأن أطروحات أفول أمريكا سقطت مع المؤرخ المعروف بول كينيدي في توقعه انهيار الولايات المتحدة نتيجة ثقل الانتشار العسكري والمديونية(26).

من قلب الانتماء إلى الاستراتيجيا الغربية، يشدد برونو تيرتري على ضرورة أن يقبل الغرب المواجهة وصراع الإرادات وألا ينزع بالضرورة إلى خفض التصعيد في مواجهة استفزازات القوى المتحدية: الصين وروسيا. يدعو الكاتب إلى محاور عمل متعددة الجبهات لتثبيت امتياز القوة، تشمل إنقاذ الديمقراطية وترميم بنياتها ونجاعتها، وإنهاء وهم استمالة روسيا إلى جانب الغرب ضد الصين، وإبقاء أوروبا على تحالف دينامي مع واشنطن، والانخراط في ردع الصين عن غزو تايوان، والقبول بواقع انفصال أوروبا عن روسيا.

المراجع

(1)- Gilbert Achcar La Nouvelle Guerre froide : Le monde après le Kosovo. Paris, PUF. Novembre 1999.

(2)- Bruno Tertrais : La Guerre des mondes: Le retour de la géopolitique et le choc des empires. Paris. L'observatoire. 2023. P 12.

(3)- يمكن العودة في هذا الموضوع إلى كتاب حسن أوريد، أفول الغرب، (المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 2018).

(4)- Bruno Tertrais. Op cit. p 23.

(5)- Bruno Tertrais. Op cit. P 29.

(6)- Pierre Buhler : La guerre d'Ukraine et l'histoire de l'Europe : la fin d'une illusion. Le grand continent. 14 septembre 2023.

(7)- Bruno Tertrais. Op cit. P 39.

(8)- Bruno Tertrais. Op cit. P 45.

(9)- Idem. P 50.

(10)- Idem. P 69.

(11)- Bruno Tertrais. Op cit P 74.

(12)- Tzvetan Todorov : la peur des barbares : Au-delà du choc des civilisations Paris, Robert Laffont, 2008, 320 p.

(13)- Bruno tertrais. Op cit. p 104.

(14)- Idem. P 105.

(15)- نزار الفراوي: الصين.. زعامة القرن من الحزام والطريق إلى ما بعد كورونا، (دار فضاءات، عمان، 2022)، ص 17.

(16)- Bruno Tertrais. Op cit p 121

(17)- Idem. p 127

(18)- Bruno Tertrais. Op cit p 160

(19)- Idem. P 159

(20)- Idem p 171

(21)- Idem p 179

(22)- Bruno Tertrais. Op cit p 200

(23)- Idem p 204

(24)- Idem p 222

(25)- Bruno Tertrais. Op cit. P 227

(26)- Paul kennedy : The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000. New york. Random house. 1987.

متابعات

مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية في جنوب إفريقيا من الحرب الإسرائيلية على غزة بعد "طوفان الأقصى"

The Positions of Islamic Political Parties in South Africa on the Israeli War on Gaza After "Tufan Al-Aqsa"

أشرف محمد عبيد – Ashrf Mohamed Ebied*

ملخص:

يعاني قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 إحدى أشدّ الحروب الإسرائيلية عنفًا على المدنيين العزّل، حيث عكست الأحداث مستوى غير مسبوق من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بحق الفلسطينيين. في هذا السياق، تهدف الدراسة إلى تحليل مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية في جنوب إفريقيا من هذه الحرب، مع التركيز على كيفية تأثر مواقفها بالتجربة التاريخية لممارسات الفصل العنصري التي عانت منها جنوب إفريقيا

تخلص الدراسة إلى أن مواقف هذه الأحزاب تتأسس على مزيج من الانتماء الإسلامي والتاريخ المشترك للنضال ضد العنصرية، مما يجعل القضية الفلسطينية محورًا مركزيًّا في خطاباتها السياسية. كما تشير النتائج إلى أن "حزب الجماعة" يتسم بنشاط ملحوظ في الدعوة إلى دعم الفلسطينيين من خلال مبادرات برلمانية وميدانية، في حين يبرز "حزب مؤتمر مسلمي الكيب" بخطابه الحاد ضد الصهيونية والداعمين لها، مع محدودية نشاطه الميداني. وتؤكد الدراسة أهمية تعزيز هذه المواقف وتطويرها لتشكيل قوة أكثر تأثيرًا على المستوى المحلي والإقليمي في دعم الفلسطينيين وحقهم في الحرية والاستقلال

الكلمات المفتاحية: غزة، الإبادة الجماعية، الفصل العنصري، جنوب إفريقيا، حزب الجماعة، مؤتمر مسلمي الكيب، الصهيونية.

Abstract:

Since October 2023, the Gaza Strip has been enduring one of the most brutal Israeli offensives against defenseless civilians, reflecting an unprecedented scale of genocide and ethnic cleansing against Palestinians. In this context,

* د. أشرف محمد عبيد، أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة منيسوتا الإسلامية بالولايات المتحدة الأميركية فرع موريتانيا، والجامعة الإفريقية العربية الإسلامية (القاضي عمّار فال).

Dr. Ashrf Mohamed Ebied, Assistant Professor of Political Science at the Islamic University of Minnesota, USA, Mauritania Branch, and the Arab African Islamic University (Judge Ammar Fall).

the study aims to analyse the positions of Islamic political parties in South Africa towards this war, with a particular focus on how their stances are shaped by South Africa's historical experience with apartheid.

The study concludes that these parties' positions are rooted in a combination of Islamic identity and a shared history of resistance against racism, which positions the Palestinian cause as a central element in their political discourse. The findings also indicate that Al Jama-Ah Party is notably active in advocating for Palestinian support through parliamentary and grassroots initiatives, while the Cape Muslim Congress is distinguished by its strong rhetoric against Zionism and its supporters, though its field activities are more limited. The study underscores the importance of strengthening and further developing these positions to create a more influential force at both the local and regional levels in supporting Palestinians and their right to freedom and independence.

Keywords: Gaza, genocide, apartheid, South Africa, Al Jama-Ah Party, Cape Muslim Congress, Zionism.

مقدمة

شهد قطاع غزة حربًا إسرائيلية على المدنيين العزّل منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لم يشـــهدها الشـــعب الفلســـطيني بمثل هذه الحدة منذ احتلال فلسطين عام 1948. أثارت هذه الحرب مشاعر تعاطفٍ واسعةً على مستوى العالم مع الفلسطينيين الذين يعانـــون القصف بالصواريخ والمدفعية ليلاً ونهارًا. جاءت هذه الأحداث في أعقاب هجوم يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول المعروف بعملية "طوفان الأقصى"؛ مما أدى إلى ردٍّ إسرائيليٍّ غير مسبوقٍ، اتسم بالانتقام الشديد من المدنيين العزّل.

شـــهدت العديد من دول العالم، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة، مظاهراتٍ متواصلةً مؤيدةً للشـــعب الفلســـطيني، مطالبـــةً بإنهاء الحرب وتقديم المســـاعدات الإنســـانية للمدنيين، لا سيما النساء والأطفال والمسنّين. ومن بين الدول البارزة في هذا الســـياق جنوب إفريقيا، حيث أعرب الحزب الحاكم ومعظم الأحزاب السياسية الإسلامية عن دعمهم للفلســـطينيين. ولا تـــزال ذاكرة هذه الأحزاب والمواطنين في جنوب إفريقيا مثقلةً بتجارب الفصل العنصري ومعاناتهم الطويلة؛ مما يجعلهم أكثر تعاطفًا مع الفلسطينيين الذين يعانون من الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العنصرية.

بناءً على هذا السياق، تتناول هذه الورقة الحرب على غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ومواقف الأحزاب السياســـية الإسلامية في جنوب إفريقيا من هذه الحرب، وذلك من خلال ثلاثة أقســـام: القســـم الأول: الحرب على غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023، القســـم الثاني: مواقف الأحزاب السياســـية الإسلامية من حرب الإبادة الجماعية في غزة منذ أكتوبر/ تشـــرين الأول 2023، القســـم الثالث: تفســـيرٌ وتقييمٌ لمواقف الأحزاب السياسية الإسلامية من حرب الإبادة الجماعية في غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

القسم الأول: الحرب على غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023

يتناول هذا القســـم بداية الحرب التي تشـــنها إسرائيل على قطاع غزة، وما اتسمت به من مظاهر الإبادة ونتائج هذه الحرب.

أولًا: بداية حرب الإبادة

منذ بدء العمليات العسكرية التي أطلقها جيش الاحتلال الإسرائيلي تحت اسم "السيوف الحديدية" -عقب هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 (طوفان الأقصى) الذي شنته المقاومة الفلسطينية ردًّا على ممارسات الاحتلال العنصرية ومحاولات تهويد المسجد الأقصى والاعتداءات المتكررة عليه من قبل المستوطنين- ارتفعت أعداد القتلى والمصابين من المدنيين الفلسطينيين إلى عشرات الآلاف.

نتيجة لذلك، قامت دولة جنوب إفريقيا برفع دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2023 ضد إسرائيل، متهمةً إياها بالإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزة، وهي سابقة لم تحدث من قبل. كما استدعت سفير إسرائيل لديها احتجاجًا على ما وصفته بـ"السلوك المؤسف المرتبط بالحرب على غزة". وفي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، استدعت جنوب إفريقيا جميع دبلوماسييها من إسرائيل ودعت الأمم المتحدة إلى نشر قوة دولية سريعة لحماية المدنيين في غزة، مع المطالبة بتدابير حماية مؤقتة للفلسطينيين. وفي 26 يناير/كانون الثاني 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها بإقرار سلسلة من الإجراءات والتدابير المؤقتة لمنع الإبادة الجماعية في قطاع غزة، مطالبة إسرائيل بالعمل الفوري بها. كما طالبت المحكمة إسرائيل برفع تقرير خلال شهر عن التدابير التي اتخذتها، واتخاذ خطوات فورية لتحسين الوضع الإنساني ومنع المزيد من التدمير في القطاع. ومع ذلك، تفاقمت الأوضاع سوءًا، حيث لم تتوقف أعمال القتل والتدمير التي طالت الأحياء السكنية ومظاهر الحياة في غزة. وبدأ شبح المجاعة يلوح في الأفق؛ مما دفع المقررة الأممية إلى القول في تقريرها حول غزة:

"لقد آن الأوان للتحرك لمنع الإبادة الجماعية. يتعين على الدول الأخرى ممارسة ضغوط سياسية على الأطراف المتحاربة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الذي تبناه مؤخرًا، والذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار. يجب على هذه الدول استخدام نفوذها للإصرار على تقيّد إسرائيل بالقرار، بما في ذلك وقف القصف ورفع القيود المفروضة على إدخال المساعدات الإنسانية. كما يجب عليها فرض حظر أسلحة شامل على جميع أطراف الصراع، وممارسة الضغط على حماس وغيرها من الجماعات المسلحة لتحرير جميع الرهائن المدنيين"(1).

صدر التقرير بعد شهرين من قرار محكمة العدل الدولية الذي حذّر من وجود خطر معقول بوقوع إبادة جماعية في القطاع.

ثانيًا: مظاهر حرب الإبادة

أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في بيان صحفي بعنوان "أرقام وإحصاءات إنسانية مخيفة" أن 70٪ من سكان قطاع غزة (2.2 مليون نسمة) أصبحوا نازحين قسرًا عن منازلهم نتيجة القصف والغارات الإسرائيلية المكثفة. وأكد البيان أن قطاع غزة تعرّض لقصف بألف طنّ من المتفجرات، بمعدل 82 طنًّا لكل كيلومتر مربع، وأن حوالي 2٪ من إجمالي سكان القطاع تحولوا إلى ضحايا مباشرين جراء هذا العدوان، إما شهداء أو جرحى. كما أوضح البيان أنه يتم تسجيل إصابة كل دقيقة، وشهيد كل أربع دقائق، وطفل شهيد كل عشر دقائق، وامرأة شهيدة كل اثنتي عشرة دقيقة (1).

وأشار المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إلى أن حصة الفرد الواحد من المتفجرات نتيجة الهجمات الإسرائيلية المستمرة على القطاع تتجاوز عشرة كيلوغرامات (2).

وفيما يلي بعض الأعمال العدوانية للاحتلال في قطاع غزة:

استهداف القطاع الصحي

خرج معظم مستشفيات القطاع من الخدمة بعد مرور أكثر من سبعين يومًا على بدء العدوان، جرّاء القصف والتدمير المتعمد من الاحتلال وتوقف خدمات الإسعاف، وتدمير المدارس والبنى التحتية في كلّ القطاع واستهداف منازل المدنيين؛ مما أدى إلى نزوح 85٪ من الغزيين، حسب الأونروا. كما جرفت قوات الاحتلال خيام النازحين في ساحة مستشفى كمال عدوان قبل أن تنسحب منه، ودفنت عشرات النازحين والمرضى والجرحى وهم أحياء داخل المستشفى وفي محيطه(3).

المقابر الجماعية

قام المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بتوثيق أكثر من مئة وعشرين مقبرة جماعية عشوائية في محافظات قطاع غزة لدفن شهداء العدوان الإسرائيلي.

وقد ورد في التقرير أن "الناس في القطاع لجؤوا إلى إنشاء مقابر جماعية عشوائية في الأحياء السكنية وأفنية المنازل والطرقات وصالات الأفراح والملاعب الرياضية، في ظل صعوبة الوصول إلى المقابر الرئيسية والمنتظمة".

كما رُصدت جثامين شهداء فلسطينيين تحللت في شوارع بيت حانون شمالي قطاع غزة، حيث لم يتمكن الأهالي من دفنها بسبب شدة القصف الإسرائيلي، وتعذر وصول سيارات الإسعاف والدفاع المدني. ووردت شهادات أخرى عن جثث تركت في الطرقات ونهشت الكلاب أجزاء منها(4).

ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من المجازر ضد المدنيين في قطاع غزة منها(5):

مجزرة الطحين

استشهد نحو مئة واثني عشر فلسطينيًّا وأصيب ما يقارب ثمانمئة آخرين بمجزرة ارتكبتها قوات الاحتلال سميت "مجزرة الطحين"، وذلك نهاية فبراير/ شباط 2024، عندما استهدفت قوات الاحتلال ليلاً مجموعة كبيرة من الفلسطينيين أثناء تجمعهم للحصول على مساعدات عند دوار النابلسي.

مجزرة اللجان العشائرية

كما قامت قوات الاحتلال بقصف اللجان العشائرية التي كانت تؤمّن توزيع المساعدات عند دوار الكويت بمدينة غزة؛ مما أدى إلى استشهاد ثلاثة وعشرين فلسطينيًّا على الأقل.

وتأتي هذه الاستهدافات بعد تدخل عدد من وجهاء العشائر وهيئات المجتمع المدني في القطاع للمطالبة بتوفير الأمن لقوافل المساعدات الإنسانية.

وعلى الرغم من أمر محكمة العدل الدولية للكيان الصهيوني بوقف هجومه على رفح جنوبي قطاع غزة فورًا، وفتح معبر رفح أمام المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى إطلاق سراح الأسرى فورًا ودون شروط(6)، فإن الاحتلال ما زال مستمرًّا في عمليات الإبادة. وفضلاً عن ذلك عادت المجاعة لتطلّ برأسها في شمال قطاع غزة، البالغ عدد سكانه نحو سبعمئة ألف نسمة، نتيجة نقص حادّ في المواد

الغذائية والخضراوات بسبب استمرار إغلاق الاحتلال للمعابر الحدودية وعدم دخول الشاحنات إلى الشمال(7).

ثالثًا: نتائج هذه الحرب من واقع الإحصائيات

تشكل الإحصائيات المتعلقة بحرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على غزة أحد أهم المؤشـــرات الكمية التي تعكس حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة في القطاع. وتبرز هذه الأرقام المأساوية أداةً تحليلية توضح نطاق التدمير والخسائر البشـــرية والمادية التي لحقت بالفلســـطينيين نتيجة العدوان. الجدول التالي يعرض الإحصائيـــات الواردة في تقرير المكتب الإعلامـــي لحكومة حماس الصادر بتاريخ 27 يوليو/ تموز 2024(8):

الإحصائيات المتعلقة بحرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة

عدد	بيان	عدد	بيان
295	يومًا على حرب الإبادة الجماعية	60,000	امرأة حامل مُعرَّضة للخطر لعدم توفر الرعاية الصحية
3,443	مجزرة ارتكبها جيش الاحتلال	350,000	مصاب بمرض مزمنفي خطر بسبب منع إدخال الأدوية
49,258	شهيدًا ومفقودًا	5,000	معتقل من قطاع غزة خلال حرب الإبادة
10,000	مفقود	310	معتقلينمن الكوادر الصحية
39,258	شهيدًا ممن وصلوا إلى المستشفيات	36	صحفيًا معتقلاًممن عُرفت أسماؤهم
16,251	شهيدًا من الأطفال	مليونان	من النازحين في قطاع غزة
35	استشهدوا نتيجة المجاعة	198	مقرًا حكوميًا دمره الاحتلال
10,921	شهيدة من النساء	117	مدرسة وجامعةدمرها الاحتلال كليًا
885	شهيدًا من الطواقم الطبية	332	مدرسة وجامعة دمرها الاحتلال جزئيًا
79	شهيدًا من الدفاع المدني	610	مساجد دمرها الاحتلال كليًا
163	شهيدًا من الصحفيين	332	مسجدًا دمره الاحتلال جزئيًا

7	مقابر جماعية أقامها الاحتلال داخل المستشفيات	3	كنائس استهدفها ودمرها الاحتلال
520	شهيدًا تم انتشالهم من 7 مقابر جماعية داخل المستشفيات	150,000	وحدة سكنية دمرها الاحتلال كليًا
90,589	جريحًا ومصابًا	200,000	وحدة سكنية دمرها الاحتلال جزئيًا
70 %	من الضحايا هم من الأطفال والنساء	81,000 طن	متفجرات ألقاها الاحتلال على غزة
17,000	طفل يعيشون بدون والديهم أو بدون أحدهما	34	مستشفى أخرجها الاحتلال من الخدمة
12,000	جريح بحاجة إلى السفر للعلاج و إجراء عمليات	68	مركزًا صحيًا أخرجها الاحتلال من الخدمة
10,000	مريض سرطان يواجهون الموت وبحاجة إلى العلاج	162	مؤسسة صحية استهدفها الاحتلال
1,537,524	مصابًا بأمراض معدية نتيجة النزوح	131	سيارة إسعاف استهدفها الاحتلال
71,338	حالة عدوى التهابات الكبد الوبائي الفيروسي بسبب النزوح	206	مواقع أثرية وتراثية دمرها الاحتلال

المصـــدر: المكتب الإعلامي لحكومة حمـــاس، تقرير صادر بتاريخ 27 يوليو/ تموز 2024(8).

وهكذا، يمكن القول إن اتهام إسرائيل بارتكاب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي بحق الفلســـطينيِّين في قطاع غزة هو أمرٌ قائمٌ على دلائل كثيرة ومتواترة، وتدعمه قرارات محكمة العدل الدولية، وإن لم تصدر حكمًا نهائيًّا بعد. من بين هذه الدلائل، طلب

المحكمــة وقف عملية رفح الجارية حاليًّا، ومن قبل ذلك مطالبتها باتخاذ إجراءات لحماية المدنيِّين.

وعلى الجانب الآخر، يتضح أن العنصرية الإســرائيلية تجاوزت بكثير ما حدث في جنوب إفريقيا خلال حقبة الفصل العنصري، حيث شملت تدمير كافة مظاهر الحياة في قطاع غزة، كما يتبين من الجدول أعلاه.

القسم الثاني: مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية من الحرب الإسرائيلية على غزة بعد عملية "طوفان الأقصى"

عانى المســلمون في جنوب إفريقيا معاناة شــديدة وطويلة في ظل حكم الهولنديين الذين احتلوا البلاد؛ فقد مُنعوا من ممارسة شعائر دينهم بصورة علنية، وناضلوا بشدة حتى يتمكنوا من دفن موتاهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية. كما مُنعوا من الدعوة إلــى الإسلام، وكان مــن يدعو إلى الإسلام يواجه عقوبة الإعدام، في حين لم يُمنع من يدخل المسيحية من الانضمام إلى الكنائس(9).

في حقبة الفصل العنصري، ناضل المسلمون، على اختلاف توجهاتهم، ضد سياسات النظام العنصري، وبرزت العديد من الشخصيات المؤثرة مثل عبد الله عبد الرحمن وجوولام جول من الملونين، وفاطمة مير ويوسف دادو من الهنود(10). وبعد التحول السياسي عام 1994، نص دستور جنوب إفريقيا على حرية ممارسة الدين، وأصبحت القوانين تحمي هذا الحق بشكل كامل، سواء من الجهات الحكومية أو الخاصة(11). "كما تحظر القوانين على الحكومة التمييز على أساس الدين بشكل غير عادل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ضد أي شخص، وتنص على أن الأشخاص المنتمين إلى طائفة دينية لا يجوز حرمانهم من ممارســة شــعائرهم الدينية أو تشــكيل الجمعيات الدينية والانضمام إليها. يمكن رفع قضايا التمييز إلى المحكمة الدســتورية، وينتمي كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء الحزب الحاكم إلى مجموعة متنوعة من الأديان. كما أصدرت الحكومة في عام 2000 قانون تعزيز المساواة ومنع التمييز غير العادل (قانون المساواة)"(12).

على الســاحة السياســية في جنــوب إفريقيا، ظهرت أحزاب سياســية إسلامية مثل حــزب الجماعة (Al Jama-Ah) وحزب مؤتمر مســلمي الكيب (Cape Muslim Conference). وقد توافرت تحديثات توضح مواقف هذين الحزبين من حرب غزة

2023، التي استندت إلى قدسية فلسطين نظرًا إلى وجود المسجد الأقصى بها، واعتبارها قضية الأمة الإسلامية. كما عززت هذه المواقف ذكريات الظلم الشديد الذي عانى منه المسلمون في جنوب إفريقيا، سواء من الاستعباد والممارسات الظالمة الشديدة في عهد الهولنديين، أو من الفصل العنصري وسياساته، خاصةً التعاون بين النظام العنصري وإسرائيل، الذي أثّر في كل مَن هم مِن غير البيض.

أما الأحزاب الأخرى، مثل حزب مسلمي إفريقيا، ومؤتمر الوحدة الإسلامي، وحزب الشورى، فلا تتوافر تحديثات ومعلومات عنها بعد عام 2006. لذا ستقتصر الدراسة على تناول مواقف حزبي الجماعة ومؤتمر مسلمي الكيب.

أولًا: موقف حزب الجماعة من الحرب على غزة

تأسس حزب الجماعة (Al Jama-Ah) بقيادة محمد جانيف إبراهيم هندريكس (Mohamad Ganief Ebrahim Hendricks) في جنوب إفريقيا عام 2007، بعد انتهاء نظام الفصل العنصري والتحول السياسي في عام 1994. وضع الحزب تحرير المسجد الأقصى أحد أهدافه الرئيسية، وسعى داخل برلمان جنوب إفريقيا إلى إصدار قرار يدين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وهو ما تحقق بموافقة البرلمان على هذا القرار(13).

يرى حزب الجماعة أن ما يحدث في غزة هو إبادة جماعية ترقى إلى مستوى المحرقة. وقد أشار رئيس الحزب في البرلمان إلى أن "ملايين مواطني جنوب إفريقيا المحبين للديمقراطية يكرهون ويحتقرون الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها إسرائيل ضد آلاف الفلسطينيين المدنيين العزل"، مؤكدًا أهمية التضامن مع الفلسطينيِّين. وأضاف: "نتذكر الدور الذي أدّاه الفلسطينيون وسكان الصحراء الغربية في إيصال الأسلحة مثل الدبابات إلى جنوب إفريقيا من ليبيا لدعم كفاحنا المسلح ضد القمع"(15).

في موقفه من المقاومة الفلسطينية، يؤيد الحزب الكفاح المسلح الذي تقوم به حركات المقاومة الفلسطينية، وخاصة حركة حماس، ويرى أنه مشابه لمسار حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحركات التحرير الأخرى التي ناضلت ضد الفصل العنصري. بناءً على ذلك، يدعو الحزب حكومة جنوب إفريقيا إلى تقديم الدعم والموارد لحركات التحرير الفلسطينية للدفاع عن شعبها وأرضها ضد الاحتلال الإسرائيلي، الذي وصفه بـ"دولة الفصل العنصري"(16). كما يدعو الحزب إلى تسليح النساء الفلسطينيات

لتمكينهن من الدفاع عن أنفسهن، مشيرًا إلى ضرورة منع تكرار المآسي التي وقعت في البوسنة، حيث لم يتمكن الرجال من حماية النساء خلال الإبادة الجماعية(17).

وفيما يتعلق بمواقفه العامة من القضية الفلسطينية، دعا حزب الجماعة إلى وقف إطلاق النار الفوري والدائم، وتقديم قوافل طبية عاجلة لمساعدة المصابين في غزة. كما دعا إلى إنهاء المناقشات حول حل الدولتين الذي استُخدم ذريعةً لارتكاب الفظائع ضد الفلسطينيِّين، مع المطالبة بفتح الحدود وإدخال مساعدات ذات جودة. أكد الحزب أهمية أن تقطع جنوب إفريقيا تجارتها مع الاحتلال الإسرائيلي، وأن تفرض عليه عقوبات اقتصادية. وطالب الحزب أيضًا بمحاكمة جميع مواطني جنوب إفريقيا الذين يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي، ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الفلسطينيِّين أمام المحكمة الجنائية الدولية(18).

في ختام مواقفه، شدد حزب الجماعة على أهمية إمداد المقاومة الفلسطينية بالسلاح، واستمرار الحوار وتبادل المعلومات عن القضية الفلسطينية، ليكون صوت كل طفل، وكل شيخ، وكل امرأة ورجل في فلسطين. كما دعا إلى إعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين الفلسطينيِّين، مؤكّدًا أن هذه المواقف تنبثق من إيمان الحزب بعدالة القضية الفلسطينية وضرورة الوقوف ضد الاحتلال.

موقفه في البرلمان ودوره في دعم القضية الفلسطينية

قام رئيس حزب الجماعة، جانيف هندريكس، بمبادرة في البرلمان لمعالجة العديد من القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية المستمرة التي تُرتكب ضد الفلسطينيِّين. وطالب الحزب بطرد سفير دولة إسرائيل "غير الشرعية"، كما صوّت لصالح هذا الإجراء. وأثار هندريكس مخاوف في البرلمان بمناسبة يوم الطفل العالمي، مشيرًا إلى أنه "بدلاً من شعار (لكل طفل، كل حق)، هناك آلاف الأطفال في فلسطين يتعرضون للذبح، ويعانون ويحرمون من هذه الحقوق".

أوضح هندريكس أيضًا أن الفلسطينيِّين كانوا شركاء في نضال جنوب إفريقيا ضد الفصل العنصري، قائلاً: "لا ننسى الدور الذي أدّاه الفلسطينيون وسكان الصحراء الغربية لإيصال الأسلحة، مثل الدبابات وغيرها، إلى جنوب إفريقيا عن طريق ليبيا للمساعدة في كفاحنا المسلح ضد القمع"(19).

على مستوى الأنشطة الشعبية، شارك الحزب بنشاط في تنظيم وحضور العديد من المسيرات وبرامج التوعية والاحتجاجات في مختلف أنحاء جنوب إفريقيا تضامنًا مع فلسطين. كما عمل على نشر الوعي حول القضية الفلسطينية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمساهمة في تقديم المساعدات إلى غزة(20).

أكد الحزب أن التضامن مع فلسطين ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو تعبير عن وفاء للجميل. وقال أحد أعضاء الحزب: "كانت فلسطين إحدى الدول التي ساعدت جنوب إفريقيا، حيث استخدموا كل الموارد المتاحة لديهم، رغم الحصار المفروض عليهم من نظام الفصل العنصري نفسه الذي عانينا منه في جنوب إفريقيا. لقد جلبوا إلينا كل ما لديهم، ولن ننساهم أثناء تحريرنا. لذلك، فإن مساندتهم هي مسألة مبدأ"(21).

يفتخر الحزب وأعضاؤه بكونهم جنوب إفريقيين ناضلوا ضد الفصل العنصري، إلا أنهم يرون أن نضال الفلسطينيِّين أكثر قسوة. يقول الحزب: "النضال الفلسطيني ضد الفصل العنصري مختلف؛ فهم يتعرضون للقصف، وليس لديهم ماء، أو كهرباء، أو خدمات صحية. ما يحدث ليس حربًا، بل هو قمعٌ كامل" (22).

يدعو الحزب كافة الشعوب المحبة للعدالة والحرية إلى دعم حملات التضامن لمساندة الفلسطينيِّين في مقاومتهم لطرد المحتلين والمستوطنين من الأرض الفلسطينية. وأكد الحزب أن العالم يجب ألا ينسى الأعمال الإرهابية العنيفة التي قام بها الصهاينة ضد الفلسطينيِّين منذ ما قبل عام 1948. يرى الحزب أن ما يحدث الآن ليس جديدًا، بل هو امتداد لتاريخ طويل من الجرائم(23).

موقفه من إسرائيل وحلفائها في الخارج والداخل

المستوى الخارجي: يرى حزب الجماعة أن الصهاينة وحلفاءهم في جميع أنحاء العالم قد بلغوا أدنى مستويات الأخلاق الإنسانية بموقفهم المخزي اتجاه ما يحدث في فلسطين. ويتهم الحزب هؤلاء الحلفاء بعدم احترام القيم الإنسانية العالمية وتعمدهم تجاهل حقوق الفلسطينيِّين(24).

بناءً على ذلك، يدعو حزب الجماعة إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد إسرائيل، مطالبًا الشعوب المحبة للعدالة والحرية بمواصلة التضامن والدعم المطلق للفلسطينيِّين.

ويرفع الحزب شعارًا يعبر عن موقفه: "دعونا نقف جميعًا ضد الصهيونية أينما رفعت رأسها!"(25).

المستوى الداخلي: على الصعيد الداخلي، أدان الحزب خمسة أحزاب سياسية، وهي: الجبهة الديمقراطية (DA)، التحالف الوطني (PA)، الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي (ACDP)، مؤتمر الشعب (COPE)، وجبهة الحرية بلس (Freedom Front Plus)، وذلك لتلقيها تمويلاً من شركات صهيونية. ويرى الحزب أن هذه الأحزاب تُفضل الصمت اتجاه الجرائم الإسرائيلية خشية خسارة الدعم المالي من هذه الشركات(26).

وصرّح زعيم حزب الجماعة، وهو عضو في برلمان جنوب إفريقيا، بضرورة تحذير أعضاء هذه الأحزاب السياسية من أن سلوكهم يجب أن يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة. كما أكد الحزب ضرورة فرض أمر ملزم يمنع دعم المستوطنات والمستوطنين، مشيرًا إلى أنهم ليسوا مدنيِّين، بل يجب اعتبارهم مقاتلين شرعيِّين.

موقفه من السلطة الفلسطينية

يدعو حزب الجماعة رئيس السلطة الفلسطينية إلى إعادة النظر بجدية في سياساته اتجاه الصهيونية الإسرائيلية. ويرى الحزب أن دعم السلطة الفلسطينية للصهيونية لم يضرّ بالمسلمين فقط، بل بالملايين من المسيحيِّين أيضًا. كما أكد الحزب أن شعب جنوب إفريقيا، بمختلف أديانه، يدعم العدالة للجميع، بما في ذلك الشعب الفلسطيني(27).

موقفه من دعم الحكومة والحزب الحاكم للفلسطينيين في حرب الإبادة

أشاد حزب الجماعة بموقف الرئيس سيريل رامافوسا والمفوضية الوطنية للانتخابات لدعمهما غير المسبوق للقضية الفلسطينية. واعتبر الحزب أن هذا الموقف يختلف جذريًّا عن موقف الأحزاب المعارضة، التي دعمت إسرائيل بلا خجل وتجاهلت كونها قوة احتلال قمعية ترتكب جرائم إبادة جماعية بحق الفلسطينيِّين منذ أكثر من خمسة وسبعين عامًا، بدعم غير مباشر من الأمم المتحدة(28).

كما انتقد الحزب بشدة الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي (ACDP) بسبب إدانته لدعم الرئيس رامافوسا للفلسطينيِّين. وأكد أن هذا الموقف أثار الكراهية

اتجاه الفلسطينيِّين المسلمين والمسيحيِّين، وأظهر غياب التعاطف مع الفلسطينيِّين المسيحيِّين الذين يعانون من القمع الصهيوني في القدس.

وفي هذا الإطار، أعرب حزب الجماعة عن تأييده القوي لرئاسة القس فرانك تشيكان للحركة العالمية لمناهضة الفصل العنصري، معتبرًا أن ذلك سيعزز الحركة بشكل غير مسبوق. كما دعا القادة المسيحيِّين في الأحزاب السياسية، مثل الحزب الديمقراطي المسيحي الإفريقي، إلى إعادة النظر في مواقفهم، والاقتداء بشخصيات مثل الدكتور آلان بويساك. وأشاد الحزب بالبيان الشجاع الصادر عن الكنيسة الأنجليكانية، الذي أعلن أن إسرائيل دولة فصل عنصري(29).

وهكذا فإن حزب الجماعة يؤكد في مواقفه دعمه للمقاومة الفلسطينية من أوجه عدة، مستندًا إلى أنها قضية الأمة الإسلامية، وتعبيرًا عن معاناة مشتركة من العنصرية، والظلم التاريخي الذي تعرَّض له المسلمون في جنوب إفريقيا، فضلاً عن دعم الفلسطينيِّين لجنوب إفريقيا في نضالها ضد الفصل العنصري.

ثانيًا: موقف حزب مؤتمر مسلمي الكيب من الحرب على غزة

يرى حزب مؤتمر مسلمي الكيب (Cape Muslim Congress) أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قضية ذات أهمية كبيرة، لما يمثله المسجد الأقصى من قدسية لدى المسلمين، ولارتباط القضية الفلسطينية بتجربة جنوب إفريقيا في مواجهة سياسات الفصل العنصري. بناءً على ذلك، فإن موقف الحزب من إسرائيل والولايات المتحدة يتماشى مع مواقف الأحزاب والجماعات السياسية الإسلامية الأخرى، مع اختلاف في نبرة الخطاب(30).

رؤية الحزب لحرب غزة 2023

1. موقفه من إسرائيل

يرى الحزب أن إسرائيل هي عدو السلام والعدالة العالميين، ويتهم زعيمها بنيامين نتنياهو بقتل النساء والأطفال في فلسطين. كما يعتبر الحزب أن الصهيونية هي العدو الرئيسي لليهودية، إذ إن أفعالها تؤدي إلى تصاعد الكراهية العالمية ضد اليهود في جميع المجتمعات كنتيجة مباشرة للقتل الجماعي للنساء والأطفال الفلسطينيين الأبرياء(31).

يرفض الحزب تفسير الكراهية الحالية اتجاه اليهود على أنها تاريخية أو معادية للسامية، ويرى أن هذه الكراهية هي ردّ على أفعال إسرائيل. ويعتبر أن خطاب الصهيونية الذي يدعي أن اليهود هم "شعب الله المختار" يُعزز إحساس التفوق؛ مما يؤدي إلى زيادة السلوكيات المعادية للسامية عالميًّا(33).

2. رؤيته لإسرائيل والحزب الوطني الحاكم في جنوب إفريقيا قبل التحول السياسي

يشبه الحزب السياسات الصهيونية في غزة بما قام به الحزب الوطني في جنوب إفريقيا خلال نظام الفصل العنصري، عندما وصف حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالإرهاب. ويرى الحزب أن استراتيجية الدفاع عن الصهيونية تعتمد على التبرير الأخلاقي الزائف، مثلما فعل نظام الفصل العنصري. ويعتقد الحزب أن التسامح الدولي مع الصهيونية هو امتداد للمسؤولية الأوروبية عن المحرقة(34).

3. رؤيته للصهيونية والخوف من الديمقراطية

يرى الحزب أن الصهيونية تخشى الديمقراطية الحقيقية أكثر من التشدد القومي العربي. ويطالب الحزب بضرورة إطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين، وخاصة النساء والأطفال، كما يدعو إلى وقف تجارة الأعضاء البشرية المسروقة من الأسرى الفلسطينيين. ويشجع الحزب على دعم نمو المؤسسات الديمقراطية في العالم الإسلامي، معتبرًا أن الديمقراطية تشكل تهديدًا للصهيونية والنخب العربية على حد سواء(35).

4. مواقف الأوروبيين من الإبادة الجماعية الفلسطينية

يشير الحزب إلى أن مواقف الأوروبيين من الفلسطينيين متأثرة بتاريخهم في قتل اليهود بشكل جماعي لعدة قرون. ويرى أن الدعم المالي لإسرائيل والإبادة الفلسطينية هو وسيلة لإبقاء اليهود بعيدًا عن أوروبا. ويؤكد الحزب أن شعوب الجنوب العالمي، التي لم تكن جزءًا من اضطهاد اليهود، تتعاطف مع الفلسطينيين بشكل أكبر(36).

5. رؤيته لموقف الولايات المتحدة وأوروبا وبريطانيا

يرى الحزب أن الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا تنتهج سياسات استعمارية قائمة على استغلال الموارد وقتل الأبرياء، مشيرًا إلى أن موقفها من الفلسطينيين ليس مفاجئًا. ويعتقد الحزب أن هذه الدول لا ترى الفلسطينيين بشرًا متساوين مع غيرهم؛ مما يعزز الإفلات من العقاب في جرائم القتل الجماعي(37).

6. دعوته إلى الاختيار بين الإبادة والعدالة

يدعو الحزب الجميع إلى اتخاذ موقف واضح من الإبادة الجماعية في فلسطين. ويرى أن الإيمان وحده ليس كافيًا إذا لم يترجم إلى أفعال تدافع عن الحق والعدل. ويؤكد الحزب أن دعم الصهيونية يعني دعم الإبادة الجماعية، وأن الله سيحاسب الجميع على أفعالهم ومواقفهم من الظلم(39).

7. دور اليهود خارج فلسطين في تحقيق السلام

يشير الحزب إلى أن الحل الفلسطيني يتطلب مساهمة اليهود في الشتات بالضغط على إسرائيل لتحقيق العدالة. ويرى أن التعايش بين الفلسطينيين واليهود كان ممكنًا عبر التاريخ، وأن الحل الواقعي يتلخص في إقامة ديمقراطية دستورية وحدوية في فلسطين، على غرار تجربة جنوب إفريقيا(40).

8. رفض حل الدولتين والدعوة إلى وحدة الأرض

يدعو الحزب إلى تجاوز فكرة حل الدولتين، مشددًا على أهمية إنشاء دولة ديمقراطية موحدة تقوم على التعايش بين جميع السكان. ويرى أن الفلسطينيين واليهود يجب أن يتعلموا التعايش في إطار حكم ديمقراطي عادل يشمل الجميع(42).

يتضح من ذلك أن حزب مؤتمر مسلمي الكيب يدعم المقاومة الفلسطينية من زوايا متعددة، متبنيًا خطابًا يتسم بالحدة في معاداة الصهيونية والقوى الدولية التي تدعمها. يبرز الحزب بوضوح من خلال نبرته الصريحة والقوية، التي تجمع بين الإدانة الشديدة لأفعال الاحتلال والدعوة إلى حلول استراتيجية طويلة الأمد، مثل إقامة ديمقراطية دستورية في فلسطين. ومع ذلك، يظل نشاط الحزب على الأرض

محدودًا مقارنةً بحزب الجماعة، الذي يتميز بتنظيمه المستمر للمسيرات والأنشطة الميدانية المباشرة لدعم القضية الفلسطينية.

القسم الثالث: تفسير وتقييم مواقف الأحزاب الإسلامية من حرب غزة 2023

أولًا: تفسير مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية

يمكن تفسير مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية من الحرب الإسرائيلية على غزة بتشابه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين مع ممارسات نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا قبل التحول السياسي عام 1994. في هذا السياق، يمكن تناول الممارسات العنصرية للاحتلال الإسرائيلي، والممارسات العنصرية في جنوب إفريقيا، وأوجه الشبه بين النظامين.

1. الممارسات العنصرية للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين

منذ احتلال فلسطين، اعتمدت إسرائيل العديد من الممارسات والقوانين العنصرية التي أدت إلى عزل الفلسطينيين والتضييق عليهم، ومنها(43):

القانون المدني للفلسطينيين الحاملي الجنسية الإسرائيلية: يعتمد على قوانين محلية تحمل تحيزات إثنية تدعمها القوانين الأساسية الإسرائيلية.

الإقامة الدائمة للفلسطينيين في القدس الشرقية: تقيّد حرية الفلسطينيين في القدس وتحرمهم من حقوق أساسية.

القانون العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة: يخضع الفلسطينيون في هذه المناطق للأوامر العسكرية، في حين يخضع المستوطنون اليهود للقانون المدني الإسرائيلي.

تعتمد هذه السياسات على عزل الفلسطينيين في معازل وفرض قيود مشددة على حركتهم ولمّ شمل عائلاتهم. كما تمنع الفلسطينيين من الحصول على الإقامة أو الجنسية عبر الزواج، في حين تُتاح هذه الحقوق لليهود. إضافة إلى ذلك، يعترف بعض الباحثين الإسرائيليين بأن ما حدث عام 1948 كان تطهيرًا عرقيًّا لطرد سكان فلسطين الأصليين، واصفين ذلك بأنه جريمة ضد الإنسانية ارتكبها قادة الحركة الصهيونية(45، 46).

2. الممارسات العنصرية في جنوب إفريقيا قبل التحول السياسي

تحوّل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا إلى نظام معقد من القوانين بعد وصول الحزب الوطني إلى الحكم عام 1948. قام هذا النظام على ثلاث ركائز أساسية:

قانون الأرض: قصر ملكية الأراضي على البيض.

قانون تصنيف السكان: فصل السكان إلى مجموعات عرقية.

قانون الإسكان المنفصل: أجبر غير البيض على الإقامة في محميات عرقية (البانتوستانات) التي شكلت 7–13٪ من مساحة البلاد.

كما فرض النظام قيودًا على حركات السود، ومنعهم من تملك الأراضي، وحرمانهم من حق التصويت، وفرض الفصل بينهم وبين البيض في المرافق العامة؛ مما أدى إلى معاناة شديدة في الحياة اليومية(47، 48).

3. أوجه الشبه بين النظام العنصري في جنوب إفريقيا وفلسطين

أ. الفصل المكاني

اعتمد كلا النظامين على سياسات الفصل المكاني. استخدمت جنوب إفريقيا نظام تصاريح معقدًا لتقييد حركة السود، وعتمدت إسرائيل نظام تصاريح ونقاط تفتيش تعيق حركة الفلسطينيين. كما أنشأت جنوب إفريقيا "البانتوستانات" لعزل السود، وهو ما يشبه قطاع غزة المحاصر، الذي يُعتبر أكبر سجن مفتوح في العالم(50 و51).

ب. المواطنة

فرضت قوانين تمييزية في كلا النظامين. في جنوب إفريقيا، تم تصنيف غير البيض مواطنين من الدرجة الثانية. وبالمثل، يعاني الفلسطينيون في إسرائيل من قانون "الدولة القومية" الذي يجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية(52).

ج. العنف

شهدت جنوب إفريقيا مذابح مثل مذبحة شاربفيل عام 1960، إلا أن مستوى العنف الذي يعانيه الفلسطينيون في غزة يتجاوز ذلك، حيث يشمل الحصار والقصف الذي يؤدي إلى خسائر هائلة في الأرواح بين المدنيين(53).

د. التقارب الأيديولوجي

هنـــاك تقارب أيديولوجي بين النظاميـــن العنصريين. فقد صرّح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، رافائيل إيتان، بأن السود في جنوب إفريقيا يسعون للسيطرة على الأقلية البيضاء تمامًا كما يسعى العرب للسيطرة على اليهود في فلسطين(54).

يتضح أن التشـــابه بين ممارســـات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وممارســـات الاحتلال الإســـرائيلي قد أســـهم بشكل كبير في تشـــكيل مواقف الأحزاب السياسية الإسلاميـــة المؤيـــدة للفلســـطينيِّين. إلى جانب ذلك، يعزز الانتمـــاء الإسلامي لهذه الأحزاب أهمية القضية الفلســـطينية بالنســـبة لها، حيث تعتبر فلســـطين أرضًا مقدسة تضم المسجد الأقصى وبيت لحم؛ مما يجعل دعم الفلسطينيِّين والدفاع عن حقوقهم قضية محورية ومركزية في رؤيتها ومواقفها السياسية.

ثانيًا: تقييم مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية من الحرب الإسرائيلية على غزة

تتفـــق الأحزاب السياســـية الإسلامية في جنوب إفريقيا علـــى موقفها المؤيد للقضية الفلســـطينية ومعارضة حرب الإبادة الجماعية المســـتمرة على قطاع غزة. ينبع هذا الموقف من الانتماء الإسلامي لهذه الأحزاب واعتبار فلسطين قضية الأمة، مع التركيز على تحقيق الحرية والعدالة والاســـتقلال للشـــعب الفلســـطيني. ومع ذلك، تختلف درجـــة تفاعـــل هذه الأحزاب مع القضية بين من ترجم مواقفه إلى أفعال ملموســـة، ومن اقتصرت أفعاله على مســـتوى محدود، ربما بســـبب تفاوت الثقل السياسي بين حزب وآخر.

1. حزب الجماعة

شـــارك حـــزب الجماعة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة فـــي جنوب إفريقيا، رافعًا شعار "أعطِ صوتك للجماعة. صوتوا لفلسطين". وأكد الحزب في بيان له أن القضية الفلســـطينيَة تجاوزت الحدود ووحدت الشـــعوب والأحزاب السياسية حول العالم، معتبرًا التصويت لصالحه تعبيرًا عن دعم القضية الفلسطينية ومناصرة حقوق الشعب الفلســـطيني في تقرير مصيره. وأضاف البيان أن دعم الحزب للقضية يســـهم في رفع مســـتوى الوعي وإحداث تغييرات سياسية محتملة؛ مما يعكس التزام الحزب بهويته الإسلامية الفريدة في تحقيق العدالة والسلام للشعب الفلسطيني(55).

رغم صغر حجمه السياسي، يتمتع حزب الجماعة بنشاط واسع في مناصرة القضية الفلسطينية. فقد جعل دعم الفلسطينيين محور حملته الانتخابية، ونجح في الفوز بمقعدين في البرلمان الحالي، أحدهما لزعيم الحزب محمد جانيف إبراهيم هندريكس (Mohamad Ganief Ebrahim Hendricks)، والآخر للمحامية شميمة سالي (Shameemah Salie)، مقارنة بمقعد واحد في البرلمان السابق(56، 57). علاوة على ذلك، تم تعيين هندريكس نائبًا لوزير التنمية الاجتماعية، مما يعكس تصاعد نفوذ الحزب(58).

ليس هذا النشاط غريبًا على الحزب، فقد تميز هندريكس خلال عضويته في البرلمان السابق بدعمه القوي للقضية الفلسطينية ومناهضته للأحزاب المؤيدة للصهيونية، وهو ما أكده موقف الحزب من حرب الإبادة الجماعية على غزة.

2. مؤتمر مسلمي الكيب

تميزت مواقف مؤتمر مسلمي الكيب، كما عبر عنها زعيمه يايجيه آدمز (Yagyah Adams)، بالحدة والقوة في إدانة إسرائيل وحلفائها، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية كإنجلترا وفرنسا وألمانيا. كما انتقد الحزب بشدة الدول التي تدعي الحياد، واعتبر أن حل الدولتين مجرد خدعة لا يمكن تحقيقها، مشددًا على أهمية توحيد فلسطين وإقامة ديمقراطية دستورية على غرار تجربة جنوب إفريقيا بعد التحول السياسي. وأوضح آدمز أنه لا يعادي الديانة اليهودية، لكنه يقف بحزم ضد الصهيونية وممارساتها العنصرية.

رغم وضوح رؤية الحزب ومواقفه الحادة، فإن نشاطه السياسي لا يرقى إلى مستوى هذه المواقف، وفقًا لما هو منشور على موقعه الرسمي. لم يحقق الحزب حضورًا قويًّا في البرلمان، ولم ينجح أيّ من أعضائه في الحصول على مقعد برلماني خلال الانتخابات الأخيرة. يبرز ذلك فارقًا واضحًا بينه وبين حزب الجماعة، الذي نجح في ترجمة مواقفه إلى إنجازات سياسية ملموسة.

ومع ذلك، يمكن أن يشهد الحزب تطورًا في نشاطه في المستقبل، خاصة مع تعقيد الأوضاع الحالية وتصاعد الصراع في غزة. قد تتيح هذه الظروف للحزب فرصة لتعزيز مشاركته السياسية وتوسيع نشاطاته لدعم القضية الفلسطينية بشكل أكثر فعالية.

خاتمة

تُظهر الدراسة أن مواقف الأحزاب السياسية الإسلامية في جنوب إفريقيا من الحرب الإسرائيلية على غزة تستند إلى ثلاثة عوامل رئيسية: الانتماء الإسلامي، وتجربة النضال ضد العنصرية، والتأثير السياسي والثقافي للقضية الفلسطينية. هذه الأحزاب ترى في فلسطين رمزًا دينيًّا وسياسيًّا يُمثل قضايا العدالة والحرية، حيث تعتبر المسجد الأقصى وبيت لحم مَعلمَين مقدسَين يُجسِّدان مركزية فلسطين في الوعي الإسلامي. كما أن التشابه بين ممارسات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وممارسات الاحتلال الإسرائيلي كان له دور كبير في تشكيل هذه المواقف، حيث تُقارن سياسات المعازل والتطهير العرقي في فلسطين بالبانتوستانات وسياسات الفصل التي عانى منها مواطنو جنوب إفريقيا قبل التحول السياسي.

لقد أثرت هذه المواقف في تعزيز التضامن المجتمعي داخل جنوب إفريقيا، خاصة بين المسلمين، وبرز ذلك من خلال الفعاليات والمسيرات التي نظمتها الأحزاب، مثل حزب الجماعة، لدعم القضية الفلسطينية. كما أن نجاح زعيم حزب الجماعة في الفوز بمقعد في البرلمان وتعيينه نائبًا لوزير التنمية الاجتماعية يعكس تطورًا إيجابيًّا قد يساهم في تعميق دور الحزب في دعم الفلسطينيين على المستويين المحلي والدولي.

ومع ذلك، تبقى جهود الأحزاب السياسية الإسلامية محدودة أمام شدة الحرب في غزة، التي تُوصف بأنها حرب إبادة جماعية، إذ يعاني المسلمون في جنوب إفريقيا من قلة عددهم (2٪ من السكان)، والتحديات المرتبطة بالإرث التاريخي من القهر والعنصرية؛ مما يؤثر في حجم تأثيرهم السياسي. ومع ذلك، فإن استمرار تصاعد الصراع وحساسيته قد يفتح الباب أمام هذه الأحزاب لتعزيز نشاطها ومواقفها السياسية في المستقبل، لتشكل قوة أكثر تأثيرًا في دعم الفلسطينيين وحقهم في الحرية والاستقلال.

المراجع

(1) تقرير المقررة الأممية حول غزة يقدم أدلة هامة ينبغي أن تدفع إلى تحرك دولي لمنع الإبادة الجماعية، منظمة العفو الدولية، 26 مارس/ آذار 2024، (تاريخ الدخول: 1 يوليو/ تموز 2024)، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/03/un-special-rapporteur-report-on-gaza-provides-crucial-evidence-that-must-spur-international-action-to-prevent-genocide/

(2) "حكومة غزة: 70 بالمئة من سكان القطاع نزحوا قسرًا عن منازلهم". القدس العربي، 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، (تاريخ الدخول: 5 يوليو/ تموز 2024)، https: / /shorturl.at/ o0j1L

(3) "بعد 200 يوم.. أبرز محطات العدوان الإسرائيلي على غزة عقب طوفان الأقصى". الجزيرة نت، 23 إبريل/ نيسان 2024، (تاريخ الدخول: 1 يوليو/ تموز 2024)، https: / /shorturl.at/ N23DE

(4) "لوزان صالح، أمين عفانة، "تقرير حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في ظل الحرب بالنظر في نصوص القانون الدولي". الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 16 فبراير/ شباط 2024، (تاريخ الدخول: 5 يوليو/ تموز 2024)، https: / /www.ichr.ps /category-1/ 9503. html

(5) المرجع السابق.

(6) شهيناز شبور، "العدل الدولية تكبّل قادة الكيان". جريدة أخبار الوطن الجزائرية، 24 مايو/ أيار 2024، (تاريخ الدخول: 5 يوليو/ تموز 2024)، https: / /shorturl.at /YwNz1

(7) "المجاعة تعود لغزة والشمال.. آلام متجددة وتحذيرات دون صدى". المركز الفلسطيني للإعلام، 31 مايو/ أيار 2024، (تاريخ الدخول: 5 يوليو/ تموز 2024)، https: / /palinfo.com/ 2024/ news/ 05/ 31/ 892252/

(8) "الإعلامي الحكومي ينشر أحدث إحصائيات حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال على غزة". المركز الفلسطيني للإعلام، 28 يوليو/ تموز 2024، (تاريخ الدخول: 1 أغسطس/ آب 2024)، https: / /palinfo.com /news /2024/ 07/ 28/ 891784/

(9) Mahdia, Ebrahim M. History of Muslims in South Africa: A Chronology. (Durban: Arabic Study Circle, 1993), pp. 1-2.

(10) "أشـــرف محمد محمد عبيد، "الدور السياســـي للمسلمين في جنوب أفريقيا: دراسة مقارنة للفترة ما قبل التحول السياسي وما بعده". (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2018)، ص ص 1–54.

(11) المرجع السابق، ص 163.

(12) المرجع نفسه.

(13) المرجع السابق، ص 207.

(14) Shameemah Salie, "Al Jama-ah Solidarity with Palestine," AL Jama-ah, (تاريخ الدخول: 10 أغسـطس/آب 2024)، https://www.aljamaah.org.za/solidarity-with-palestine

(15) President and NEC, "Show Unprecedented Support for Palestine," AL Jama-ah, (تاريـخ الدخـول: 11 سـبتمبر/أيلول 2024)، https://www.aljamaah.org.za/unprecedented-support-palestine

(16) Ibid.

(17) Ibid.

(18) Ibid.

(19) President and NEC, "Show Unprecedented Support for Palestine," AL Jama-ah, (تاريـخ الدخـول: 12 سـبتمبر/أيلول 2024)، https://www.aljamaah.org.za/unprecedented-support-palestine-12sep2024

(20) Shameemah Salie, "Al Jama-ah Solidarity with Palestine," op.cit.

(21) Ibid.

(22) Ibid.

(23) "We Stand with Palestine – Join a March." AL Jama-ah, (تاريـخ الدخـول: 17 سبتمبر/أيلول 2024)، https://www.aljamaah.org.za/stand-with-palestine-march

(24) Ibid.

(25) Shameemah Salie, "Solidarity with Palestine," op.cit.

(26) "Dr. Boesak Takes a Principled Stance on Palestine." AL Jama-ah, (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/أيلول 2024)، https://www.aljamaah.org.za/boesak-palestine-stance

(27) Ibid.

(28) President and NEC, "Show Unprecedented Support for Palestine," AL Jama-ah, (2024 تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/أيلول)، https://www.aljamaah.org.za/unprecedented-support-palestine-20sep2024

(29) Ibid.

(30) أشرف محمد محمد عبيد، "الدور السياسي للمسلمين في جنوب أفريقيا". ص 183.

(31) Yagyah Adams, "Genocidal Maniacs Like Netanyahu Will Lead Israel to Ruin," Cape Muslim Congress, (2024 تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/أيلول)، https://capemuslimcongress.co.za/netanyahu-genocidal-maniacs

(32) Ibid.

(33) Yagyah Adams, "Holy War or War Games," Cape Muslim Congress, (2024 تاريخ الدخول: 20 سبتمبر/أيلول)، https://capemuslimcongress.co.za/holy-war-war-games

(34) Yagyah Adams, "Why Most of Our Current Global Leaders Are Destined for Hellfire," Cape Muslim Congress, 25 يناير/كانون الثاني 2024، (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2024)، https://capemuslimcongress.co.za/global-leaders-destined-hellfire

(35) Yagyah Adams, "Shalom and Salaam," Cape Muslim Congress, (تاريخ الدخول: 22 سبتمبر/أيلول 2024)، https://capemuslimcongress.co.za/shalom-salaam

(36) Yagyah Adams, "The Palestinian Genocide Is a Litmus Test for Our Humanity," Cape Muslim Congress, 13 فبراير/شباط 2024، (تاريخ الدخول: 23 سبتمبر/ أيلول 2024)، https://capemuslimcongress.co.za/palestinian-genocide-humanity-test

(37) المرجع السابق.

(38) Yagyah Adams, "Why Most of Our Current Global Leaders Are Destined for Hellfire," op.cit.

(39) Yagyah Adams, "The Palestinian Genocide Is a Global Wake-Up Call," Cape Muslim Congress, 1 فبراير/شباط 2024، (تاريخ الدخول: 24 سبتمبر/أيلول 2024)، https://capemuslimcongress.co.za/palestinian-genocide-wakeup-call

(40) المرجع السابق.

(41) Yagyah Adams, "Holy War or War Games," op.cit.

(42) Yagyah Adams, "Shalom and Salaam," op.cit.

(43) "العدالة للشعب الفلسطيني ـ خمسون عامًا من الاحتلال الإسرائيلي: مسألة الفصل العنصري". الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (لاهاي: أغسطس 2016)، ص 10.

(44) نظام الفصل العنصري (أبارتهيد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، منظمة العفو الدولية، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، https: / /www.amnesty.org /ar /latest / /2022 /campaigns /02 /israels-system-of-apartheid/

(45) إيلان پاپه، التطهير العرقي في فلسطين. ترجمة أحمد خليفة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، ص 8.

(46) المرجع السابق، ص 13.

(47) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، م. س. ذ، ص 6.

(48) كاميليا حسين، "ما بين فلسطين وجنوب أفريقيا: تاريخ طويل من النضال في مواجهة الفصل العنصري". الجزيرة نت، (تاريخ الدخول: 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، https: / /shorturl. at /4k923

(49) المرجع نفسه.

(50) المرجع نفسه.

(51) Mohamed Buheji, Aamir Hasan, "The Beginning of the End: A Comparison Between the Apartheid (South Africa Vs. Israeli Occupation)," International Journal of Management, Volume 15, Issue 1, Jan-Feb 2024, pp. 249-255.

(52) المرجع السابق، ص 249.

(53) Essop Pahad, "A Proud History of Struggle," The African Communist, (London: Inkululeko, No.78, 3rd Quarter, 1979), pp. 61-62.

(54) كاميليا حسين، "ما بين فلسطين وجنوب أفريقيا". مرجع سابق.

(55) "Vote for AL Jama-ah: Support the Palestinian Cause," AL Jama-ah, (2024 تاريخ الدخول: 7 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، https://www.aljamaah.org.za/vote-support-palestinian-cause

(56) "Meet Our Second Member of Parliament," AL Jama-ah, (7 تاريخ الدخول: 7 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، https://www.aljamaah.org.za/second-member-parliament

(57) "South Africa Elections Live Results 2024: By the Numbers," Aljazeera.net, (2024 تاريخ الدخول: 9 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، https://www.aljazeera.net/news/2024/10/9/south-africa-elections-live-results-2024

(58) "Justice Malapane President Ramaphosa Announces New Cabinet: Tolashe and Hendricks to Lead Social Development," DSD News, 1 يوليو/تموز 2024، (تاريخ الدخول: 11 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، https://www.dsd.gov.za/news/2024/07/01/justice-malapane-new-cabinet

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة لباب

- تتبنى مجلة لباب قواعد ومعايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

ـ مسؤولية الباحث:

- الالتزام بمبادئ ومعايير أخلاقيات البحث والنشر المحددة التي تتوافق مع معايير النشر العالمية COPE (معايير النشر الأخلاقية للباحثين)

- تقديم أبحاث أصلية خالصة وتوفير قائمة بالمراجع التي تم الرجوع إليها في البحث.

- الالتزام بكتابة بحثه وفقًا لقواعد المجلة، بما في ذلك القواعد المنهجية وأسلوب تثبيت المراجع والهوامش.

- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق وأخلاقيات النشر، بما في ذلك نسب الاقتباس.

- عدم تقديم عمل نُشِر مسبقًا في مجلات أخرى إلا في حالة إجراء تعديلات جوهرية داخل البحث أو في العنوان، وعدم تقديم عمله إلى أكثر من جهة في وقتٍ واحد.

- لا يمكن للباحث نشر بحثه في منشورات أخرى، إلا بعد تلقيه رسالة من البريد الرسمي لمجلة لباب يتضمن الاعتذار عن النشر، أو في حال موافقة المجلة رسميًّا على طلب سحب البحث المقدم.

- تأكيد حصوله على موافقة جميع المؤلفين المشاركين الذين أسهموا بشكل ملموس في البحث قبل تقديمه للنشر.

- في حال وجود أكثر من مؤلف للبحث، يجري ترتيب أسماء الباحثين حسب الإسهام العلمي لكل منهم، وعدم إدراج أسماء باحثين غير مشاركين في البحث.

- الإفصاح لهيئة التحرير بالمجلة عن أي تضارب مصالح قد يؤثر على تقييم البحث المقدم للنشر.

- الابتعاد عن جميع أنواع السلوك غير الأخلاقي مثل الانتحال والافتعال والتزوير.

– إذا اكتشــف خطأً فادحًا في بحثه المنشــور يجب عليه إبلاغ هيئة التحرير بالمجلة بحذف الخطأ أو تصويبه.

– مراجعــة بحثــه وفقًا لمقترحات المحكمين، وفــي حال عدم موافقة الباحث على الأخــذ بالتعديلات المقترحــة؛ يجب عليه تقديم تبرير منطقيٍّ بذلك وفي حالة عدم تقديم أسباب مقنعة تحتفظ المجلة بالحق في رفض النشر.

ـ مسؤولية المحكَّم:

تعتمد مجلة لباب محكَّمين موثوقين من ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم، دون تحديد للبلد أو الجنسية أو الخلفية الفكرية.

وتعد عملية تحكيم البحث العلمي مرحلةً رئيســةً من مراحل النشر العلمي، وتتمثل قواعدها فيما يأتي:

– التزام المحكمين بالقواعد التي تتوافق مع معايير النشــر العالمية COPE كما جاء في (دليل أخلاقيات المحكمين)

– إعلام إدارة التحرير في حال عدم استعداده لتحكيم البحث المقدم.

– عدم اســتخدام معلومــات حصل عليها من البحث الذي تــم تحكيمه لمصلحته الشخصية، أو في دراسات أو مقالات أو مساهمات منشورة أو مقدمة لجهات خاصة.

– التأكد من خُلوِّ الأبحاث من الانتحال أو السرقة الأدبية، كما يجب على المحكم أن يُعلم رئيس التحرير بأي تشــابه بين البحث الذي تم تحكيمه وأي أعمال أخرى منشورة يعرفها.

– الالتــزام بمعايير الســرية المتعلقة بعملية التحكيم فيجــب عليه معاملة الأبحاث التي تسلمها للتحكيم كوثائق سرية، ويجب عليه عدم الكشف عنها أو مناقشتها مع الآخرين.

– تحري الموضوعية في الأحكام والنتائج الصادرة عن عملية التحكيم.

– التعبير عن رأيه بنزاهة ووضوح مع ذِكر الحجج الداعمة.

– الالتزام بالوقت المخصص لعملية التحكيم.

- مسؤولية هيئة التحرير:

- تلتزم هيئة التحرير بدليل (مسؤوليات هيئة التحرير) المعتمدة في لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE).

- يتولى رئيس التحرير ونائبه ومدير تحرير المجلة بالتعاون مع هيئة التحرير مسئولية اختيار المحكمين المناسبين وفقًا لموضوع البحث واختصاص المحكم بسرية تامة.

- تتحمل هيئة التحرير مسؤولية التصرف النهائي في جميع عمليات التقديم للنشر.

- يستند قرار النشر أو عدم النشر على تقارير المحكمين وملاحظاتهم والقيمة العلمية للبحث وأصالته وصلته بمجال تخصص المجلة، وكذلك نجاح الباحث في تعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك.

- من أجل التأكد من موضوعية التحكيم، وتجنب أي تضارب في المصالح، ترسل البحوث للمحكمين بعد حجب اسم الكاتب، كما ترسل ملاحظات المحكمين إلى الكاتب لمعالجتها، بدون ذكر أسمائهم.

- تلتزم هيئة التحرير بالتعامل مع جميع البحوث الواردة من الباحثين، وفق المعايير المعلنة والمعتمدة، بشكل عادل وبدون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية، أو المعتقد الفكري، أو مضمون البحث، أو الشهادة العلمية، أو أي سبب آخر، ويمكنها الاعتذار عن قبول البحث مبدئيًا في حالتين: أن يكون موضوع البحث غير منسجم مع اتجاه المجلة وتخصصها، أو أن يفتقر البحث للمعايير المنهجية والعلمية والموضوعية أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، مما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة.

ويجب على المحررين:

- التأكد من الحفاظ على سرية عملية التحكيم والمعلومات الواردة من المحكمين.

- التأكد من أن الأبحاث المقدمة للتحكيم تتفق مع أخلاقيات النشر العلمي ومبادئه.

- معالجة شكاوى المؤلفين والاحتفاظ بأية مستندات ذات صلة بالشكاوى.

- التأكد من مراجعة الأبحاث بطريقة سرية.

-تتقيد بعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.

- يحتفظ مركز الجزيرة للدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة لباب، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كليًّا، سواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز.

- تلتزم مجلة لباب بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات الشكلية

1. أن يكون البحث أصيلاً معدًّا خصيصًا للمجلة، وألا يكون قد نُشر جزئيًّا أو كليًّا أو نشر ما يشبهه في أيّة وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها مركز الجزيرة للدراسات، أو إلى أية جهة أخرى.

2. أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث.

3. يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- ملخص تنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية في نحو 60 كلمة، والكلمات المفتاحية (keywords) بعد الملخص.

- اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.

4. أن يتقيَّد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز.

5. يراوح الحد الأقصى لعدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 6000–10000 كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن

تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

6. في حال استخدام الباحث مقتطفات أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت من قبل، فعليه أن يشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.

7. أن يقع البحث في مجال أهداف المجلة واهتماماتها البحثية، وأن يكون كذلك متصلاً باهتمام الباحث وتخصصه العلمي.

8. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة بحدود لا تتجاوز (2000–2500) كلمة، وفي هذه الحالة يتوجب على الكاتب أن يذكر في أعلى الصفحة المعلومات التالية: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتشمل مراجعة الكتب، عرضًا وصفيًّا لمحتوى الكتاب، وكذلك رؤية نقدية معززة بالبراهين العلمية الموثقة، وأن يرسل صورة لغلاف الكتاب مع المراجعة.

9. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (Excel) أو وورد (Word)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

10. تكون جميع الشروحات والتعليقات على الجداول أو الرسوم أو تصاميم الإنفوغراف مكتوبة باللغة العربية، مع إحالات واضحة للمصدر الأصلي للجدول أو المخطط.

11. يجري ترتيب البحوث عند النشر على وفق مقتضيات فنية حصرًا.

أسلوب كتابة الهوامش والمراجع

سياسات عامة

- في الأوراق البحثية والدراسات، يجري تدوين الهوامش بشكل يدوي في نهايتها دون استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (Footnote). أما في الكتب فتُدوَّن الإحالات في أسفل كل صفحة عبر خاصية تنسيق الحواشي السفلية.

- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.

- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: "المرجع السابق"، وبخصوص الكتب الأجنبية توضع عبارة "Ibid" مع ذكر رقم الصفحة.

- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعًا بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.

- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د. ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د. ت) وتعني دون تاريخ.

سياسات تفصيلية

أولًا: الكتب

1. كتاب لمؤلف واحد:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وُجد) (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/ تموز -1952 يوليو/ تموز 2013، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.

إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كالآتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5–7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوَثَّق بيانات الكتاب كالآتي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24.

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

2. كتاب لمؤلِّف واحد من عدة أجزاء:

اسم المؤلِّف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الجزء، رقم الصفحة.

أبو الفداء بن كثير، البداية والنهاية، (بيروت، مكتبة المعارف، 1977)، ج 12، ص 126.

Manning Clark, *A History of Australia* (Carlton, Vic.: Melbourne University Press, 1962), 1: 243.

3. كتاب لمؤلِّفين اثنين:

اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

صباح الموسوي، محمد السعيد إدريس، المشروع الإيراني في المنطقة العربية، (عمان، دار العماد، 2013)، ص 135.

Kurt Johnson and Steve Coates, *Nabokov's Blues: The Scientific Odyssey of a Literary Genius* (Cambridge, MA: Zoland Books, 1999), 167.

4. كتاب لأكثر من ثلاثة مؤلّفين:

اســم المؤلف الأول وآخرون، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

ســيار الجميل وآخرون، الطريق إلى ســايكس-بيكو: الحرب العالمية الأولى بعيون عربية، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 25.

Raymond Evans et al., *1901, Our Future's Past: Documenting Australia's Federation* (Sydney: Macmillan, 1997), 35.

5. كتاب لجهة حكومية أو مؤسسة دولية أو غيرهما:

اســم الجهة أو المؤسســة، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

وكالة الأنباء القطرية، الإعلام الإلكتروني وتأثيره على الرأي العام، ط 1 (قطر، وكالة الأنباء القطرية، 2010)، ص 22.

World Health Organization, *Abortion Laws: A Survey of Current World Legislation* (Geneva: World Health Organization, 1771), 60-70.

6. كتاب لمحرر واحد:

اســم المحرر (محرر)، عنوان الكتاب، (مكان النشــر، الناشــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

- فاطمة الصمادي (محررة)، التقارب الإيراني-الأميركي: مستقبل الدور الإيراني، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص 15.

Ken Stewart, ed., *The 1890s: Australian Literature and Literary Culture* (St Lucia, Qld.: University of Queensland Press, 1996), 97.

7. كتاب لمحررين اثنين:

اســم المحرر الأول، اســم المحرر الثاني (محرران)، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عــز الدين عبد المولى، نور الدين الميلادي (محرران)، الجزيرة في عشــرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياسة والأكاديميا، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 26.

Arthur J. Knoll and Lewis H. Gann, eds., *Germans in the Topics: Essays in German Colonial History* (New York: Greenwood Press, 1987), 137.

8. كتاب مترجم أو مُترجَم ومحرَّر:

اســم المؤلف، عنوان الكتاب، ترجمة اســم المترجم، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

بشــارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية، ترجمة أكرم حمدان، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 15.

Rigoberto Menchú, Crossing Borders, Trans. and ed. Ann Wright (New York: Verso, 1999), 109.

9. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه أو الجهة المسؤولة عن تحريره:

عنوان الكتاب، بدون مؤلِّف، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

رســائل إخــوان الصفا وخلان الوفاء، بدون مؤلف، (بيــروت، دار صادر، 2004)، ص 39.

Conflict: A Nation Faces the Challenge (Brisbane: Freedom Publishing, 1961), 18.

10. كتاب لا يوجد اسم مؤلِّفه لكن اسم المترجم أو المحرر أو المحقق موجود:

اســم المترجم (مترجم)، أو اســم المحرر (محرر) أو اسم المحقق (محقق) عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

عبــد القادر بوباية (محقق)، تاريــخ الأندلس، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007)، ص 43.

Theodore Silverstein, trans., *Sir Gawain and the Green Knight* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), 34.

11. كتاب في سلسلة علمية أو معرفية:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، عنوان السلسلة ورقمها، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتصم بابكر مصطفى، أيديولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي وتشكيل الرأي العام، سلسلة كتاب التنوير 12، ط 1 (السودان، مركز التنوير المعرفي، 2014)، ص 121.

Kyriakos Nicolaou, *The Historical Topography of Kition*, Studies in Mediterranean Archaeology 43 (Goteborg: Astrom, 1976), 35.

12. كتاب إلكتروني:

اســـم المؤلف، عنوان الكتاب، (مكان النشر، الناشـــر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة، الرابط (URL) أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي (DOI).

يكتب الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي مختصرًا بالرجوع إلى مُخْتَصِر الروابط (Bitly.com) أو (Google URL Shortener).

حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، ط 1 (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1993)، ص 25، https: / /bit.ly /2DaBEgG

Claudia Schwabe, Ed., *The Fairy Tale and its Uses in Contemporary New Media and Popular Culture* (Basel: MDPI, 2016), 25, https://bit.ly/2RKqtR4.

13. فصل من كتاب محرَّر:

اسم الكاتب، "عنوان الفصل"، في عنوان الكتاب، تحرير: اسم المحرر، (مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

حســـناء حسين، "الجزيرة وتطور تمثلات النساء وأدوارهن في المجال العام: دراسة في مضمون برنامجي للنساء فقط ورائدات"، في الجزيرة في عشرين عامًا: أثرها في الإعلام والسياســـة والأكاديميا، تحرير: عز الدين عبد المولى ونور الدين الميلادي، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 220.

Sabine Willis, "Made to be Moral: At Parramatta Girls' School, 1898-1923," in *Twentieth Century Sydney: Studies IN Urban & Social History*, ed. Jill Roe (Sydney: Hale & Iremonger, 1980), 180.

14. محرر مقدمة الكتاب:

اســم كاتب المقدمة، عنوان الكتاب، اســم الكاتب، (مكان النشر، درا النشر، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

الوليد آدم مابدو، مقدمة لـ حروب الترابي الشــيخ حســن: سياسي محترف أم مفكر إسلامي؟، صديق محيسي، ط 1 (القاهرة، الحضارة للنشر، 2016)، ص 7.

William Trevor, introduction to *Pride and Prejudice*, by Jane Austen (Oxford: Oxford University Press, 1999), vi.

ثانيًا: الرسائل الجامعية

اســم المؤلف، عنوان الرســالة أو الأطروحة، (نوعها: رســالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، اسم الجامعة، تاريخ الإجازة أو النشر)، رقم الصفحة (إذا كانت الرسالة أو الأطروحة منشورة على الإنترنت يوثق رابطها في نهاية الإحالة).

فاطمة الزهراء السيد، تقنيات توثيق المعلومات الصحفية في الصحافة المصرية (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011)، ص 83.

Neville Douglas Buch, "American Influence on Protestantism in Queensland since 1945" (PhD thesis, University of Queensland, 1994), 42.

ثالثًا: الوثائق الرسمية

وثائق حكومية أو تقارير منظمات حكومية وغير حكومية.

اسم المنظمة أو الجهة الحكومية، "عنوان الوثيقة"، رقمها التسلسلي، (مكان النشر: تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

منظمــة العفو الدولية، "حالة حقوق الإنســان في العالم،" PLO 10/ 6700/ 2018، (بريطانيا: منظمة العفو الدولية، 2018)، 31.

Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2019," CC BY-ND 4.0, (2018), 13, https://bit.ly/2SxUVlH.

رابعًا: المؤتمرات والندوات

اســم المؤلــف، "عنوان الورقة"، (قُدِّمت في/ إلى عنــوان الندوة أو المؤتمر، مكان الانعقاد، تاريخ الانعقاد)، الرابط إذا كانت الورقة منشورة على الإنترنت.

محمود فهمي حجازي، "علم اللغة الاجتماعي وتنمية الاستخدام اللغوي في المجتمع المدنــي المعاصــر"، (بحث أو ورقة قُدِّمت في/ إلى ندوة اللغة العربية ومؤسســات المجتمع المدني، القاهرة، 28 مارس/ آذار- 4 أبريل/ نيسان 2011).

Ronald A. Francisco, "The Dictator's Dilemma" (paper presented at the Conference on Repression and Mobilization, University of Maryland, June 21-24, 2001), https://bit.ly/2WMMNNK.

خامسًا: الدوريات والمجلات

1. دراسة من دورية أو مجلة:

اســم الكاتب، "عنوان الدراسة"، اسم المجلة (جهة النشر، البلد، المجلد و/ أو رقم العدد، تاريخ النشر)، رقم الصفحة.

معتز سلامة، "الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة"، مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد 53، 2014)، ص 63.

Roland Quinault, "Afghanistan and Gladstone's Moral Foreign Policy," *History Today* 52, no. 12 (2002): 29.

2. إذا كانت الدراسة منشورة على الإنترنت يُنَوَّه إلى الرابط أو مُعَرِّف الوثيقة الرقمي كالآتي:

علــي عبد الهادي، "مصداقية المتحدث الرســمي للحكومة لدى الجمهور العراقي: دراسة مسحية"، مجلة الباحث الإعلامي (جامعة بغداد، العراق، العدد 41، 2018): 115، https: / /bit.ly /2t7no3J

Robert Dessaix, "Russia: The End of an Affair," Australian Humanities Review 6 (1997), https://bit.ly/2BmTdtI.

سادسًا: مقالات الصحف

اسم الكاتب، "عنوان المقال"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر.

شفيق ناظم الغبرا، "شروط الاستقرار العربي"، القدس العربي، 7 فبراير/ شباط 2019.

Tony Stephens, "The Stain on Redfern's Past," *Sydney Morning Herald*, Spectrum, February 28-29, 2004.

سابعًا: صفحات المواقع والمنشورات الإلكترونية

اسم الكاتب، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (تاريخ الدخول:...)، الرابط.

سعيد الحاج، "تركيا وتحديات الانسحاب العسكري الأميركي من سوريا،" الجزيرة نت، 1 يناير/ كانون الثاني 2019 (تاريخ الدخول: 7 فبراير/ شباط 2019)، https: / / bit.ly /2DdLy12.

Dana Milbank, "The Democratic apology tour is a sorry spectacle," *The Washington Post*, February 6, 2019, "accessed February 24, 2019". https://wapo.st/2BnpYXS.

ثامنًا: المقابلات

1. مقابلة خاصة أجراها الباحث/ المؤلف مع المنصف شيخ روحه، عضو المجلس الوطني التأسيسي، 2 يونيو/ حزيران 2014، تونس.

2. مقابلة عبر الهاتف/ البريد الإلكتروني/ السكايب أجراها الباحث مع عماد بشير، مدير كلية الإعلام والتوثيق، 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان

وادي السيل، الدوحة، قطر

صندوق البريد: 23123

للتواصل

lubab@aljazeera.net

هاتف: 40158384 974+

فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات